

MAO 332.1 19.02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي
جامعة أبو بكر بلقايد
- تلمسان -

2 - دراسة العلوم الاقتصادية و التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد

تخصص: نفوس، نفوس، بنوك، مالية

منوان المذكرة

الإصلاحات الاقتصادية

و أثرها على النظام المصرفي الموريتاني

تحت إشراف الدكتور:

بن بوزيان محمد

من إعداد الطالب:

ولاد أبو علي يحيى

أعضاء اللجنة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ. د. بن حبيب عبد الرزاق
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور بن بوزيان محمد
ممتحننا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور ساهل سيدي محمد
ممتحننا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور طويل أحمد
ممتحننا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور طاوولي مصطفى

السنة الدراسية: 2005 - 2006

19/5
MAG 332 1

كلمة شكر والتقدير

لا يسعني و أنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا البحث إلا أن أتقدم بالشكر
الجزيل إلى كافة من ساهموا في تذليل الصعاب أمامي مما كانت درجة
ذلك الإسهام باحدي ذي بحد، أتقدم بكامل الشكر و التقدير لأستاذي
الفاضل الدكتور بن بوزيان محمد لما قدمه لي من إرشادات هادئة
و حرص دائم على متابعة هذا البحث في مختلف مراحلها (قراءة و تمحيصا
و توجيهيا)، و على استقباله لي في كل الأوقات دون حرج أو تخمر، فله
مبني كامل التقدير لما بذله من وقته التغيير في هذا السبيل، كما أتقدم
بكامل الشكر و التقدير و إلى كافة الذين سمرروا علي تكويني
و إرشادي في هذه المرحلة، و أخص بالذكر الأخ محمد ولد أوج مال
و الأخت حبي بنت أوج مال، لحرصهم و استعدادهم لمساعدتي و توجيهي.
و في الأخير أتقدم بالشكر الجزيل لكل زملائي، و بالأخص زملاء الدرس،
و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي هذا إلى من ذكر
الرحمان اسمها في القرآن و أوصى إليهما بالإحسان
أغنى ما لدي في الوجود والدي العزيزين أطال الله
في عمرهما.

كما أهدي إلى جميع إخوتي كبارا و صغارا عرفانا
لهم بالجميل.

كما لا أنسى أن أهديه إلى جميع الأصدقاء سواء في
الدراسة أو غيرها، و أهديه كذلك إلى جميع الأخوة
و الطلبة الموريتانيين بالجزائر و خاصة الطلبة
الموريتانيين المقيمين بتلمسان.

الله

الله

يدخل الاقتصاد العالمي الألفية الثالثة التي يطلق عليها قرن العولمة حاملا معه مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية التي تؤثر تأثيراً جذرياً على أداء وأعمال البنوك ومن منظور أن النظام المصرفي يلعب دوراً حيوياً في النشاط المحلي والعالمي فهو الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي

وفي ظل هذه العولمة الاقتصادية تحدث الكثير من المتغيرات العالمية كالتخصص وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتعظيم تحرير التجارة العالمية وتواتر انتشار تجارة الخدمات والاتجاه نحو العولمة المالية حيث تعاضمت المعاملات النقدية والمالية في أسواق رأس المال العالمية تودأت البنوك تظهر في مجال المعاملات والاستثمار في الأوراق المالية تبتل وتزايد دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وخاصة مع الاتجاه العالمي نحو تكوين التكتلات الاقتصادية وهذا إلى جانب التغيرات في التكنولوجيا المصرفية الناتجة عن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وبالإضافة إلى وجود مستحداث مالية ومصرفية جديدة في مجال المالية والإدارة النقدية

وفي إطار سعي البنوك إلى تعظيم العائد والاستفادة من كل هذه التغيرات العالمية والمحلية تحولت البنوك التجارية في ظل العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى مفهوم جديد هو البنوك الشاملة وهذا المفهوم الذي يعكس تضخم أعمال البنوك حيث امتدت أعمالها إلى ربط العملاء بكل احتياجاتهم بالبنك في مفهومه الشامل وتحل كل مشكلة يعاني منها العميل بغية التوظيف الأمثل لتلك الموارد وتعظيم الربحية وتقليل أي احتمالات لنقص السيولة وتقليل درجة المخاطرة إلى أقل درجة ممكنة

ولقد تميزت العقود الأخيرة من القرن الماضي بتطوير العمل المصرفي وتواتر انتشار المصارف بعدد كبير حتى وصل عدد المتعاملين معها أرقاما خيالية إلا أنه في الدول النامية مازال هذا التطور والانتشار دون المستوى ويعاني من بعض المشاكل والمعوقات تبقى هذه الدول والتي كانت إلى فترة قريبة تعاني من الاستعمار والتبعية لم تستطع الأنظمة المصرفية فيها أن تصل إلى ذلك المستوى المرغوب فيه من تطور الخدمات وسرعتها ورفع من مساهماتها في التنمية الاقتصادية فلا زال عدد البنوك المتخصصة والتي تخدم التنمية بشكل كبير ضئيلاً ومن أهم تلك المشاكل التي تعاني منها الأنظمة المصرفية في البلدان النامية نقص الوعي المصرفي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع

نسبة الأكتناز وانخفاض نسبة الودائع لدى البنوك وانتشار المرايين الذين أصبحوا يقومون بأعمال تدخل ضمن وظائف البنوك التجارية

أما النظام المصرفي الموريتاني فلم يشذ عن أمثاله في الدول النامية فهو حديث النشأة وقد بذلت الدولة جهودات كبيرة من أجل خلق وحدات مالية تعزز وتدعم الوحدات الاقتصادية التي تحتاج إلى التمويل ولكن هذه الوحدات المتمثلة في المصارف حالت دون فعاليتها مجموعة من المشاكل تظل النظام يتخبط فيها مما جعل مساهمته في التنمية محدودة

وحتى يلعب هذا الدور المنوط به حاولت كل برامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجتها موريتانيا بداية من منتصف الثمانيات والتركيز عليه ووضع خطط لإعادة هيكلته تمهيداً لخصوصته وتعزيز دور القطاع الخاص داخله

الإشكالية

من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الخطط الاقتصادية التي مرت بها موريتانيا منذ منتصف الثمانيات وحتى 2005 وعمدت اتخاذ إجراءات وسياسات مست كل الهياكل الاقتصادية بما في ذلك النظام المصرفي وبما أن مجتنا هذا جاء كمحاولة جادة من أجل معرفة تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الموريتاني وبالتالي يبقى السؤال مطروح

ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الموريتاني خلال برامج الإصلاح الاقتصادي

الذي امتد من {1985 - 2005}ء

من أجل توضيح دراستنا بالتناسق مع صياغة الإشكالية طرحنا الأسئلة التالية

- 1 ما هو النظام المصرفي وما هي مكوناته
- 2 ما هي الوظائف التي تقوم بها البنوك
- 3 هل السياسة النقدية الناجحة ترفع من أداء النظام المصرفي

4 ماهى التغييرات التى طرأت على هذا النظام فى ظل الإصلاحات الاقتصادية التى انتهجتها

موريتانيا

* صعوبات البحث *

قد توقعت أن لا ألقى بعض الصعوبات فى مجال الحصول على المعلومات وهو أمر طبيعى يواجهه كل باحث إلا أن الصعوبات التى اعترضتني كانت أكثر مما تخيلت وأهم هذه الصعوبات

قلة المعلومات المتعلقة بهذا القطاع وذلك لعدم تعرض هذا القطاع لبحوث ودراسات جادة يمكن الاعتماد عليها كما أن الأزمة التى يعيشها هذا القطاع جعلت المشرفين عليه يحقون الإحصائيات التى يمكن أن تكشف عن مدى فشل هذا الجهاز أو من خلال عملية تسر السلطات الرسمية المشرفة على الجهاز يتولد الإقناع بأن البيانات التى يمكن الحصول عليها وأغلبها من هذه الجهات يتسم بالتفاوت المفرط وأحيانا أخرى بالتباين فى النتائج مما اضطرني إلى بذل المزيد من الجهد لتوفيق بين هذه البيانات المتاحة بالطريقة التى تستخدم الموضوع وكذلك تغيير الذى حدث للسلطة فى نهاية السنة الماضية جعل السلطات الجديدة يسترون على المعلومات الماضية وقد واصلت عمليات البحث على البيانات بكل الوسائل حتى حصلت على ما اعتبره أقل من ما يمكن أن يتناول به هذا الموضوع

الدراسات السابقة

لا أدعى الأسبقية فى دراسة الموضوع لأنه قد درست جواب منه مثل رسالة دكتورا من إعداد محمد ولد أعمر بعنوان برامج التثبيث والتكليف الهيكلى وأثرها على التنمية وكذلك رسالة ماجستير محمد الأمين ولد سيدنا بعنوان تطور النظام المصرفى الموريتانى وهذه المواضع قد لمست جاذب من موضوعى الذى كان قد جمع بين الموضوعين وافصل هو بعنوان تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفى الموريتانى

خطة البحث

* قد أتبعنا لإثراء الموضوع منهجية متمثلة في أربعة فصول تخصصنا الفصلين الأولين للجانب النظري وتطرقتنا للنظام المصرفي بصفة عامة في الفصل الأول توفية تناولت مكونات هذا النظام وتخصصاته ودور البنك المركزي وما ينتج عن استقلاليته من أثر بالغ على السياسة النقدية التي يستخدمها هذا البنك للإشراف والتأثير على البنوك والاقتصاد بصفة عامة

هذا بالإضافة إلى إبراز المعايير والأدوات المستخدمة لتقييم أداء البنوك

أما الفصل الثاني والذي خصص للسياسة البنك وصندوق النقد الدوليين فقد أبرزنا فيه محتوى برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تشرف على تطبيقها هذه المؤسسات المالية الدولية في البلدان النامية التي وجدت نفسها ملزمة بالأخذ بها إثر انفجار أزمة المديونية في منتصف الثمانيات وتأثيرها على السياسة النقدية وبالتالي النظام المصرفي بصفة عامة توفى هذا بينا دور البنوك العالمية في أزمة المديونية حيث أسهمت في تقديم القروض بدون وجود ضمان حقيقى

أما الفصلين الآخرين فيمثلان الجانب التطبيقي. توفى تم تناول في الفصل الثالث المرحلتين الأساسيتين التي مر بها النظام المصرفي في المبحث الأول منه وأما المبحث الثاني فتناولنا فيه ماهية النظام المصرفي وأحدين فيه مكونات هذا النظام والمشاكل التي تعرض لها وكذلك الحلول المقترحة لتنشيط هذا النظام

أما الفصل الرابع فقد تعرضنا فيه للإصلاحات وكيفية تأثيرها على النظام المصرفي الموريتاني وأخذنا فيه بذة عن الإصلاحات الأربعة التي مرت بها موريتانيا من منتصف الثمانيات إلى 2005 توفى تناولنا في كل مبحث إصلاحيين من هذه الإصلاحات مسترسلين هذين المبحثين بمبحث أخير ثم فيه التركيز على ما أثرت به هذه الإصلاحات على النظام المصرفي الموريتاني

الجانب النظري

الفصل الأول: النظام المصرفي

الفصل الثاني: سياسات البنك و صندوق النقد الدوليين

الفصل الأول النظام المصرفي

مقدمة الفصل الأول:

النظام المصرفي هو مجموع المصارف العاملة في بلد ما. و من أهم الخصائص المميزة لنظام مصرفي عن آخر : كيفية تركيب هيكله ، و حجم المصارف التي يتكون منها ، و عدد و توزيع فروع المصارف في البلاد ، ثم ملكية المصارف ، و حركة دمجها أو توحيدها ¹.

و سنتناول في هذا الفصل مفهوم النقود كمبحث أول ، ثم نتعرض للنظام المصرفي من حيث مكوناته و مراحل تطوره و خصائصه ، على أن نتبين الوظائف الحيوية التي تقوم بها البنوك المركزي و البنوك التجارية و البنوك المتخصصة.

1 - شاكر الفرويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، الطبعة الثانية 92 ، ديوان الوطني للطباعة و النشر ، ص : 36 .

المبحث الأول: النقود

النقود نظام من أقدم النظم الاقتصادية التي عاصرت الإنسان منذ آلاف السنين، و قد مرت النقود خلال تاريخها الطويل بتطور تدريجي بالغ المدى، حتى بلغت الصورة التي نعرفها الآن.

و يؤكد علماء علم الإنسان و المؤرخون ، على أن عددا كبيرا من الأشياء الغربية ، قد استعملت كنقود عبر التاريخ . و نذكر على سبيل المثال: الماشية، الأحجار، السكريات، ريش النعام، أسنان السلحفاة، أذنان الزرافة وغيرها.

قد استعملت في أوائل عهد الاستيطان أوراق اللعب كنقود في مقاطعة الكيك، إلا أنه في المجتمعات الراقية غالبا ما تكون الأشياء المستعملة كنقود و ذات قيمة ذاتية¹.

و مع أنه لا خلاف في أن الناس قد استعملوا النقود، منذ فجر التاريخ، إلا أنه لا ريب في أن المجتمع البشري قد عرف في بدأ الأمر نظام المقايضة (أي مبادلة الأفراد للسلع و الخدمات مباشرة بينهم) .و مع أن المقايضة قد نفي باحتياجات اقتصاد بدائي دون ضرورة إلى استعمال النقود، إلا أنه عندما يرتقي الاقتصاد الاجتماعي و يتطور، يتضح عجز المقايضة عن الوفاء باحتياجاته .

و قد جاء اختراع النقود، و نتيجة تطور غير موجه، حيث انتقل المجتمع، مدفوعا بضغط الحاجة إلى مرحلة استعمال النقود، أي مرحلة اختيار سلعة معنية ذات قبول عام بين أفراد المجتمع².

و سمحت النقود كوسيط التبادل بالتخلي عن المقايضة، ففي هذا النظام يدفع الأفراد مقدار من النقود للحصول على سلعة معينة، و يقبضون مبلغا من المال من أجل التخلي عن السلعة لكن لا احد يبادل سلعة بسلعة أخرى.

و من الجدير بالذكر أنه في القرن الخامس عشر ، سادت فكرة أن النقود هي الشكل الأمثل للثروة و هي سيدة الثروات و قد ظلت هي المسيطرة على جميع

¹ حميدات محمود، النظريات النقدية دار الملكية للطباعة و الإعلام و النشر ، الطبعة الأولى ، 1995-1996 الجزائر ص9

² محمد زكي شافعي مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية - بيروت ص9

النظريات الماركاتيكية لكن هذا المبدأ لم يدم طويلا، حيث اختلف في القرن الثامن عشر، ولم يعد يظهر إلا في عملية آراء الاقتصاد بين التقليديين. و يتبين لنا من تطور نشأة النقود أنها جاءت للقضاء على صعوبات لمقايضة من ناحية، و لتسيير عمليات التبادل التي زاد حجمها زيادة كبيرة من ناحية أخرى. و رغم وضوح وظائف النقود و أنواعها فلم يوفق الفقهاء في الوصول إلى تعريف لنقود يشمل خصائصها و أنواعها ناهيك عن وظائفها¹.

المطلب الأول: تعريف النقود

على الرغم من وجود العديد من المؤلفات الاقتصادية التي تبحث في موضوع النقود لا يوجد أي منها يحتوي على تعريف لها يجمع بين الدقة و الإيجاز . فإذا ما توخى المؤلف العمومية و الإيجاز، فقد التعريف الكثير من الفائدة جاء مقتصرًا عن إعطاء فكرة صحيحة عن ماهية النقود و طبيعتها. و إذا حرص المؤلف على جعل تعريف للنقود و شاملا لخصائصها و لوظائفها العديدة التي تلعبها ، جاء التعريف مطولا ، مما يبعده عن الغرض الذي من أجله يصاغ هذا التعريف ، إلا أن أقرب التعاريف للقبول هي التالية :

أولاً: "النقود هي ما تفعله النقود"

يتضح من هذا التعريف المختصر شموله لوظائف النقود و الدور الذي تلعبه دون أن يتطرق إلى طبيعة النقود و خصائصها.

ثانياً: "النقود هي أي شيء يلقي قبولا عاما كوسيط للتبادل و مقياس للقيمة ". و يرى سليمان بودياب أن هذا التعريف هو الأفضل نظرا مما يلي².

1- استخدام التعريف لكلمة "أي شيء":

إن كلمة أي شيء في التعريف ضرورية، لعدم وجود كلمة أكثر تحديدا و أدق تعبيرًا قادرة على أن تشمل كل الأشياء التي استخدمت كنقود على مر التاريخ.

¹ سليمان بودياب اقتصاديات النقود و البنوك المؤسسة للجامعة للدراسات و النشر و التوزيع الطبعة الأولى 1996 بيروت ص
² زينب عوض الله أ د ، أسامة محمد القولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي منشورات الطب الحقوقية 2003 ، ص: 24

2- احتواء التعريف على كلمة "القبول العام" (الثقة)

و هي الصفة الأهم التي يجب أن يتمتع بها الشيء المستخدم كنفود، والتي تميزه عن الأشياء التي تحظى بالقبول الخاص، أي التي تكون درجة قبولها محدودة و تظهر في ظروف معينة. و يلاحظ أنه ليس من الضروري أن يكون للشيء الذي يلقي قبولاً عاماً قيمة ذاتية كأن يكون من الذهب أو الفضة مثلاً.

3- اقتصار التعريف على تعبير "وسيط التبادل و مقياس للقيمة" :

مما يعني التركيز على هاتين الوظيفتين من بين وظائف النقود، لأنها الأهم. فوظيفتي النقود كمعيار للدفع الآجل و مستودع للقيمة هي وظائف مشتقة من وظيفتها كوسيط للتبادل و كمقياس للقيمة.²

و عرفها آخر باستناد إلى تعريف François Perrou ب :

" النقود وسيلة دفع ، تأخذ ثلاثة أشكال " :

1- وسيلة دفع غير محدودة ، و يعني ذلك أن النقود تسمح بتسديد أي دين

2- وسيلة دفع جامعة

3- النقود قابلة للتبادل دون إجراء أي تغيير عليها و دون تحمل خسائر.²

المطلب الثاني: وظائف النقود

النقود أداة لتأدية وظائف معينة ، و ليست غاية في ذاتها .

فهي من جهة تسهل و تزيد من سرعة التبادل، و تكون وسيلة مقارنة، و من جهة

أخرى فهي تسمح بتخزين القيمة، فتقوم بحفظ و تراكم القيم، و هي بذلك تصبح

وسيلة ادخار. كل ذلك بالإضافة إلى أنها وسيلة، تضمن استمرارية النشاط

الاقتصادي³ في حين يرى بعض الاقتصاديين، أنه للنقود ثلاثة وظائف أساسية هي:

كونها وسيط للتبادل ووحدة مقياس للقيمة، و مخزن للقيمة⁴ و يرى البعض الآخر أن

للنقود وظائف تقليدية ذات طابع نقدي صرف مرتبطة أصلاً بالنشأة التاريخية للنقود،

وظائف أكثر عمومية مرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

¹ Michèle Giacobli , Anne-Marie Gronier , Monnie – l'Monde 1 ère édition , 1994, Paris ,P,17

² - سليمان ، بويديب ، مرجع سبق ذكره ، ص 39

³ Henri Guittou , Gérard Bramoullé , économie politique , 3 eme édition 1984 , Dallol , Paris ,P :4

⁴ J-M Peru .G.T Noris , économie Techplus (T+) 1993, Paris -P,4

أولا : الوظائف التقليدية للنقود :

تشمل هذه الوظائف :

أ- النقود كمقياس للقيمة : أي استخدام النقود كمقياس للقيمة و هذا يعني أن عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على سلعة أو خدمة، أو التي تستبدل بها السلعة أو الخدمة تعتبر ثمنا أو قيمة لها.

ب- النقود وسيط للتبادل : و هي الوظيفة التي ارتبطت تاريخيا بإنهاء نظام المقايضة، و نجاحها يتوقف على الخاصية العمومية أو القبول العام.

ج- النقود كأداة للدفع : تمثل النقود قوة شرائية في ذاتها مقبولة من الجميع و هذه الصفة نعطيها المقدره على القيام بدورها في المعاملات المالية كأداة للدفع أي قوة إجرائية .

كما أن النقود في الواقع أداة لتسديد كافة الالتزامات غير الناشئة عن معاملات الأفراد.

د- النقود كمخزن للقيمة : ترتبط هذه الوظيفة أساسا بخاصية الثبات و الدوام ، و هي مكمله للوظائف السابقة ، و تعتبر برأي البعض من أكثر الوظائف أهمية في العصر الحديث ، و معنى مخزن للقيمة، أن التعود بما تمثله من قوة شرائية، و يمكن أن يكنز في لحظة أو فترة معينة، أي يحتفظ بها سائلة لتنفق في فترة ثانية و هي بذلك تربط قيمة السلع بفكرة الزمن، و النقود بفكرة المضاربة.

و تلعب النقود في وقتنا الحاضر دورها في تحقيق الادخار و تراكم رؤوس الأموال . و لقد كانت الصورة الأولى للتخزين تتمثل في الاحتفاظ بالمعادن الثمينة ، و أصبحت الصورة السائدة الآن هي الإيداع في المصاريف حتى اللحظة التي يجد فيها المودع المحصلة المتلى في الاتفاق ، أي تحويل النقود إلى سلع و خدمات .

و يترتب على الإيداع حصول المودع على ثمن هذا الإيداع المتمثل في سعر الفائدة.

ثانيا : الوظائف الاقتصادية للنقود :

و تتمثل هذه الوظائف في دور النقود على الصعيد الفردي و المحلي و العالمي .¹

¹ - أ. د. زين عوض الله ، أ. د. أسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي مرجع سبق ذكره ، ص : 20.

أ- القدرة على الخيار بالنسبة للأفراد: تحقق النقود بما تمثله من قوة شرائية، خيار لصاحبها في توزيع موارده بين الادخار و الإنفاق، و بين شراء هذه السلعة أو تلك. و للحصول على هذه الخدمات أو تلك فالنقود تحقق له خيار الزمان و المكان للذين يراهما مناسبين و أيضا الأشياء التي يريدونها و الرغبات التي يسعى لإشباعها فيتخذ قرارات متعلقة بأولويات الإشباع .

و مع أن الأمر نسبي و محكوم بظروف التسوق و النظام الاقتصادي، إلا أن هذا الشكل المتمثل في توزيع الدخل النقدي للفرد من شأن أن يوسع من نطاق تقسيم العمل و المساهمة في النشاط الاقتصادي و توزيع الموارد طبقا لرغبات المستهلك¹.

ب- خيار توزيع الموارد بالنسبة للدولة و المشاريع: و يعني ذلك دور النقود في توزيع الموارد بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي أي بالنسبة للدولة أو المشاريع .

ج- النور الإقليمي و الدولي : للنقود و دورها المجاور لنطاقها المكاني ، و يبدو في ذلك إطار العلاقات الإقليمية لأجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقاليم المجاورة ، فهي تساعد على زيادة التعاون و المبادلة و هذا يفسر كيف أن مجموعة إقليمية معينة (ارويا ، دول الخليج العربي مثلا) تسعى إلى ربط معدلات صرف ثابتة بين عملاتها بغرض تحقيق الاستقرار التبادلي .

المطلب الثالث: أنواع النقود

الاقتصاديون بشكل عام، أن النقود تنقسم إلى ثلاثة أنواع عرفها التاريخ الاقتصادي و هي: النقود السلعية ، النقود الورقية ، النقود المصرفية .

إلا أن بعض الاقتصاديين يضيف إلى هذه الأنواع نوعا آخر يطلق عليه اسم "أشباه النقود" و فيما يلي عرض مختصر لكل نوع من هذه الأنواع.

أولا: النقود السلعية:

و هي أول ما عرفت البشرية من أنواع النقود الحديد.مثلها الماشية و القمح و البن و شاي و التبغ و الذهب و الفضة و النحاس و الحديد. و يصنف هذا النوع من النقود بتوافر وجوه استعمال إضافية لمادته علاوة على ما يتمتع به من استعمال

¹ سليمان يودياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

نقدي¹ هذا وقد استخدمت أيضا ، إلى جانب الأنواع المذكورة سلع أخرى (معدنية) كان في مقدمتها الذهب و الفضة ثم الحديد و القصدير و غيرها من المعادن الأخرى و قد أقبل الأفراد على استعمال المعادن الثمينة و خاصة الذهب و الفضة بمثابة أشكال للنقود و كان اتفاق الأفراد على القبول بذلك عائد إلى خصائص هذه النقود ، و التي أهمها يتمثل في ثبات قيمتها ، إذ أن قيمة هذين المعدنين لا سيما الذهب ثابتة نسبيا نظرا لصفة الدوام ، بالإضافة إلى أن الكمية الموجودة من هذا المعدن في العالم قد تزايدت بصورة بطيئة ثانية منذ أن بدأ الإنسان يحفر الأرض و يستخرج الذهب، و لهذا فإن الكمية الموجودة في الوقت الحاضر²، من الذهب كبيرة إلى درجة لا تؤثر في قيمتها الإجمالية الزيادة السنوية القليلة الناجمة عن الاستخراج السنوي ، و هذا الاعتبار يجعل وضع الذهب يختلف عن أي سلعة أخرى و النقود المعدنية شكلان :

أ- النقود القانونية: و هي القطع النقدية المعدنية ذات القيمة المحفوظة فيها و التي اعتمدت كوحدة في نظام نقدي معين و هي ذات وزن محدد من المعدن الذهب و الفضة على درجة معينة من النقاوة، و كانت جميع القيم و الأسعار تنسب إليها. و تنسم تلك النقود بالسماوات التالية:

- أن قيمة المعدن فيها تتساوى قيمتها كوحدة نقدية . فمثلا الليرة الذهبية التي كان يعمل بها في إنجلترا عام 1918 كانت قيمتها تساوي بالفعل و بصورة رسمية عشرين سلنا، فإذا صهرت فإن حاملها يستطيع أن يبادل ما يحصل في يده من الذهب بعشرين سلنا .

- النقود القانونية هي واسطة لا حدود لها ، و ذلك لتسديد أي نوع من المدفوعات ، فهي تقوم بجميع وظائف النقود .

-مكانية انتساب جميع أنواع النقود الأخرى إليها و تقدير قيمتها على أساسها .

1 - د. صيحي فارس فريضة ، أ ، أحمد رمضان نعمة الله اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الجامعة
2 - ناظم محمد توري الشمري ، النقود و المصارف النقدية ، دار الوهران للنشر و التوزيع ، 1999 ص 42

ب- النقود القانونية المحدودة: و هي القطع المعدنية التي تتساوى قيمتها الاسمية مع قيمة ما تحتوي من مادة و تستخدم تلك النقود كوحدات نقدية مساعدة للنقود القانونية. كما تصنع من معدن النيكل و البرونز.

ومازالت المعادن الثمينة تستعمل كنقود حتى يومنا هذا و كانت تستعمل في الماضي كنقود بأشكال سائل خام أو مقسمة و لكن بعد زمن أصبحت هذه النقود تأخذ شكل القطع المسكوكة يحدد وزنها و درجة تفاوتها على أحد وجهيها من قبل الحكومة كما أن النقود المعدنية المحدودة أو المساعدة مازالت تستعمل كنقود مساعدة تحمل شعار الحكومة المصدرة دون تحديد الوزن أو درجة نقاوة المعدن المستخدم، بل يقتصر على تجديد القيمة الأساسية لها.

ثانيا - النقود الورقية :

لقد تراجعت أهمية النقود المعدنية و أنحصر دورها في الحياة الاقتصادية في أثناء الحرب العالمية الأولى من سنة 1914 إلى سنة 1918م.¹

و أصبح التعامل النقدي يعتمد على التعامل بالنقود الائتمانية التي كان من أهم مكوناتها و أنواعها النقود الورقية و كان أول من استعمل النقود الورقية هم الصينيون في القرن الثاني عشر.²

و عندما اتسع نطاق التجارة ، و زاد حجم المعاملات ، و حصر التجار على أرباح طائلة، لجأ الناس إلى إيداع أموالهم في خزائن لدى الصاغة خوفا من السرقة ، و كان المودعون يحصلون على صكوك بقيمة ودائعهم و كان الفرد كلما أراد القيام بعملية تجارية بذهب للبضائع و بصرف قيمة الصك ليدفع ثمن المشتريات .

و مع مرور الزمن استطاع التاجر تطهير الصك للتجار الآخرين، ومع قبول الأفراد لفكرة تطهير الصكوك ، و اختلاف قيم المعاملات أحد الصاغة في إصدار صكوك بفئات صغيرة ومنذ ذلك التاريخ ظهر استعمال النقود الورقية و أطلق عليها البنكنوت عندما تولت البنوك إصدار هذه الأوراق . و مع اتساع نطاق هذه العمليات تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق عن طريق البنوك المركزية.

1- اسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود و البنوك ، مرجع سبق ذكره 28.

2- د، محسني نورس قريضة د. أحمد رمضان نعمة الله مرجع سبق ذكره ، ص: 26

و لم يأت القرن التاسع عشر إلا و النقود الورقية التي تصدرها البنوك المركزية تصاحب النقود المعدنية في التداول ، نذكر على سبيل المثال بنك فرنسا الذي تأسس سنة 1800م و منح حق الإصدار عام 1848م و كلف تنظيم المصارف الفرنسية عام 1945م¹.

و قد كانت هذه الأوراق قابلة للتحويل حيث كان يمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من الذهب إلى أن أصبحت أوراق إلزامية ليس لها غطاء ذهبي بالكامل. و على هذا الأساس يمكن تقسيم النقود الورقية إلى شكلان²:

1- النقود الورقية النائية أو القابلة للتحويل إلى نقود معدنية :

و هي عبارة عن شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في المصرف على شكل نقود أو سبائك لتعادل قيمتها المعدنية قيمة هذه الصكوك، و في هذه الحالة يحصل تداول الذهب أو الفضة دون أن يقل من الخزانة.

2- النقود الورقية غير قابلة للتحويل :

و هي الأوراق المصرفية (البنكنوت) و تحمل تعهدا بالدفع عند الطلب ، و تتوقف مكانتها و قوتها على مالها من رصيد ذهبي ، و ثقة الجمهور و الرقابة الفعلية التي تفرضها الحكومة . د.صبيحي ناورس فريضة ، د ، احمد رمضان نعمة الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 سليمان بودياب ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 48

و هي تصدر عن طريق مصرف واحد تحدده الحكومة و غالبا ما يكون لهذه النقود قوة إجرائية لا حدود لها كما أن هناك شكل آخر من النقود الورقية غير القابلة للتحويل يطلق عليه النقود الورقية الإلزامية و هي التي تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية كفترة الحرب مثلا و لا يقابل هذه الأوراق رصيد معدني.

ثالثا: النقود المصرفية:

تمثل هذه النقود الشكل الثاني للوحدات التي تدخل ضمن الرصيد النقدي لدولة ما ، و هي الشكل الأكثر انتشارا في العصر الحديث ، خاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، بحيث تقدر بأكثر من 50 % من النقود المتداولة في كل من الولايات المتحدة و إنجلترا فرنسا.

1 . سليمان بودياب اقتصاديات النقود و البنوك . مرجع سبق ذكره . ص 48 .

2 . د.صبيحي ناورس فريضة ، د ، احمد رمضان نعمة الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 10

و هذه النقود هي عبارة عن التزام المصارف التجارية بدفع مبلغ معين من النقود القانوني أو التي تقوم مقامها ، لصالح الأفراد أو المشاريع .

و يرى البعض أن النقود المصرفية هي مجرد حق لصاحب الحساب في مواجهة المصارف و ترتبط نشأة النقود الودائع كما تسمى أحيانا بتطور العمل المصرفي و تعود تسمية هذا النوع من النقود بالنقود المصرفية كنوع من أنواع النقود الائتمانية ، إلى كونها نقود ودايع و المقصود هنا بالودائع ، الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب . و هي تأخذ شكل الأموال التي يودعها طرف معين لدى المصرف التجاري، و تكون هذه الأموال المودعة قابلة لسحب من قبل المودع في أي وقت شاء فيه ذلك ، بواسطة توجيه من أمر المودع (الدائن) إلى المصرف التجاري (المدين) عن طريق شبكات تشكل الودائع الأجل و حسابات الادخار في البنوك التجارية أو لدى مكاتب البريد ما يسمى "بأشباه النقود" و الواقع أن أرصدة هذه الودائع و الحسابات تعد على درجة نسبية من السيولة إذ أنها تعتبر ديونا على المؤسسات المودعة لديها ، و تستحق الدفع بعد فترة زمنية بل كثيرا ما تسهل هذه المؤسسات دفع هذه الأرصدة عند الطلب ، فيكون لهذه الودائع خصائص النقود¹.

رابعا : أشباه النقود

و بالإضافة إلى هذه الودائع هناك السندات الحكومية قصيرة الأجل و التي يمكن اعتبارها من أشباه النقود ، إلا أنها و إن كانت لا تستخدم كوسيلة للدفع ، فإنها تستخدم كمستودع للقيمة، أو لأنها تؤدي هذه الوظيفة النقدية ، إلى جانب تأثيرها في مستوى الأسعار و يقول فريد مان إن إضافة "أشباه النقود " إلى العرض الكلي للنقود يعمل على إيضاح هذا الغرض بمستوى النشاط الاقتصادي².

هذا العرض المختصر لأنواع النقود سيتضح أكثر عندما نتناول خلق النقود ضمن دراسة وظائف المصارف التجارية.

¹ - أ.د زين عوض الله ، أ.د ، أسامة محمد الفولي ، مرجع سيف ذكره ، ص : 47

² - سليمان يوديب ، مرجع سيف ذكره ، ص ، 52،53

الزراعية الحديثة و غيرها التقنية الزراعية الحديثة و غيرها من الأمثلة على المجالات و المشروعات الزراعية التي بحاجة للأموال من مصدر التمويل يراعي طبيعتها و أوضاعها المختلفة¹.

2 - البنوك العقارية :

هي بنوك تقوم بتقديم السلف اللازم لشراء العقارات في شكل أراضي و عقارات مبنية ، و تعتمد هذه البنوك في تمويل نشاطاتها على رؤوس أموالها و عقد القروض طويلة الأجل .

3 - البنوك الصناعية :

نشأت البنوك الصناعية في إطار خطط التنمية لإمداد المشروعات الصناعية بالتمويل طويل الأجل اللازم لشراء المعدات و الآلات الإنتاجية و رأس المال اللازم للتشغيل و تهدف إلى جذب المستثمرين الإقامة الصناعات مقدمة لهم العديد من الخدمات و التسهيلات المالية و الائتمانية.

4 - بنوك التجارة الخارجية :

يختص هذا النوع من البنوك في تقديم خدمات مصرفية لمساعدة التجارة الخارجية و تتميتها عن طريق نوفمبر التمويل اللازم و المراسلات التجارية الخارجية و الحوالات و فتح الإعتمادات المستندة و غيرها من صور التسهيلات الائتمانية المختلفة . و في كثير من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة شركات إعادة التصدير بهذه الوظيفة و الغرض من إنشاء هذا النوع هو النهوض بالتجارة الخارجية.

رابعا: بنوك الاستثمار:

من المتعذر إيجاد تعريف لها لتعدد نشاطاتها، و لقد ظهرت هذه البنوك لسد الفجوة التي تركتها البنوك التجارية فيما يتعلق بتمويل المشروعات المختلفة و خاصة الصناعية منها.

حيث كان نشاط معظم التجارية يقتصر على إمداد المشروعات المختلفة بالقروض القصيرة الأجل و التي تمنح أساسا بتمويل رأس مال العامل.

¹ سليمان أحمد اللوزي ، إدارة البنوك ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع - الطبعة الأولى 1997 - عمان ص 3:

و إذا كانت الأعمال التقليدية لها في الحاضر تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية و توفير الأموال اللازمة للمقرضين في الخارج بطرح الأسهم و السندات في الأسواق المحلية فإنه في الوقت الحالي فقد امتد نشاطها ليشمل المشورة في مجالات الاندماج بين الشركات و تمويل عمليات البيع الآجل كما تلعب دورها في الأسواق المالية .

خامسا: البنوك الإسلامية:

هي مجموعة من البنوك حديثة النشأة تسعى إلى نيل سعر الفائدة كأساس للتعامل بين البنك و عملائه، و إتباع قواعد التشريعية الإسلامية في المعاملات المالية. و لقد قوبلت حركة إنشاء البنوك الإسلامية بإقبال المتعاملين معها بشكل فاق توقعات أكثر الناس و استطاعت هذه البنوك خلال عملها في السنوات القليلة الماضية أن تثبت وجودها.

و أن تحقق نتائج ملموسة في مجال التمويل و جذب الودائع و إمكانية تحقيقها للأرباح للمودعين و المساهمين و إمكانية الانتشار و النجاح.¹

سادسا: بنوك الاخر:

لقد نشأت هذه البنوك في أول الأمر في شكل وحدات مصرفية صغيرة مختلفة التبعية ، إلا أنها في معظمها قد بدأت في التبعية لنظام البريد ، و تطورت فكرتها و أصبحت أقرب وسيلة للمدخر لإيداع أمواله فيها ، و تتميز بانخفاض الحد الأدنى للإيداع إلى الحد الذي يمكن من تجميع المدخرات الشعبية .

المطلب الثاني: خصائص النظام المصرف

و سنقتصر على دراسة الخصائص الأساسية للنظم المصرفية من ثلاث جهات، و هي مرحلة نماء النظام المصرفي، و درجة تركيز البنوك، و مدى انتشار ظاهرة التخصص في النظام المصرفي.

1- أحمد عبد العزيز النجار ، بنوك بلا فوائد ، كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول الإسلامية ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، 1972 ، ص : 12 .

أولاً: مرحلة نماء النظام المصرفي:

هناك معيارين تقاس بها درجة هذا النماء و هي:¹

1 - مدى نماء الوعي المصرفي : و المقصود بالوعي المصرفي أو العادة المصرفية هو يعود الأفراد على إيداع أرصدهم النقدية لدى البنوك و اعتمادهم في إجراء مدفوعاتهم النقدية على الشيكات و يتمثل نماء العادة المصرفية في ارتفاع نسبة الودائع إلى جملة أنواع النقود ، في ارتفاع نسبة المدفوعات التي تستخدم الشيكات في تسويقها إلى جملة المدفوعات النقدية بلا استثناء ، الأمر الذي يتوقف بطبيعة الحال على عادات المجتمع المتعلقة بتسوية المدفوعات ، و على مدى انتشار المؤسسات المصرفية في مختلف اتحاد البلاد .

و يتمثل الأثر المباشر لقصور نماء الوعي المصرفي في تحديد مقدرة النظام المصرفي في إنشاء الودائع و التوسع في الائتمان.

2- مدى قيام سوق نقدي يعتد بنشاطه :

تعرف النظم الاقتصادية نوعين رئيسيين من أسواق الائتمان أسواق التعامل في القروض القصيرة الأجل و ينظمها السوق النقدي، و أسواق التعامل في القروض طويلة الأجل التي يمثلها السوق المالي، و تتفصل السوق عن بعضها البعض في أكثر من نقطة واحدة. و يصرف النظر عما توفره

الأسواق النقدية المنظمة من أهمية واضحة بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعة ، فإن الوجود مثل هذه الأسواق أهميتها الخاصة في تأمين السيولة النظام المصرفي و في تمكين البنك المركزي من الرقابة

على الأحوال الائتمانية في البلاد .

إذ نجد البنوك في رحاب السوق النقدي مجالاً مناسباً للاستثمار قدر معين من مواردها في أصول بالغة السيولة.

كما يجد البنك المركزي في السوق النقدي منفذاً للتأثير على سياسة البنوك التجارية . و من الواضح أن صلاحية السوق النقدي لتأمين سيولة النظام المصرفي أو لتوفير أسباب سياسات البنك المركزي إنما تتوقفاً على مدى نماءه. و يستدل على نماء

¹ - كامل فهمي السباي ، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1981 ، ص 28

السوق النقدي بمقدار ما يتصف به من سعة و ما يتمتع به من سيولة و نشاط ، و ما يتاح للمنافسة من سلطات في تحديد شروط التعامل و تشترك البلاد الحديثة العهد بالنظام المصرفي - و معظمها البلدان في أوائل المراحل النمو الاقتصادي - في قصور نماء أسواقها النقدية إن وجدت .

ثانيا : تركيز البنوك :

إن زيادة حجم المشروعات و تركيز الإنتاج، من أهم معالم النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، و النظام المصرفي لا نستدعي غيره من ميادين النشاط الاقتصادي من حيث انتشار ظاهرة التركيز فيه.

حيث تميز التطور المصرفي منذ نصف القرن التاسع عشر بتركيز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل من البنوك العملاقة، و اضمحلال عدد البنوك الصغيرة في معظم البلدان.

ففي الإتحاد السوفيتي مثلا ينفرد بنك الدولة بتزويد النظام الاقتصادي بالائتمان قصير الأجل ، فضلا عن الإطلاع بمسؤوليات البنك المركزي . و في جنوب إفريقيا يسيطر مصرفان على نحو 95 % من أصول النظام المصرفي ، و في كندا يسيطر ثلاثة بنوك على 70 % من أصول النظام المصرفي ، و في فرنسا بتركز النظام المصرفي في قبضة أربعة بنوك رئيسية مؤمنة تعرف اصطلاحا بشركات الائتمان ، و في إنجلترا تسيطر خمسة بنوك تجارية - نعرف البنوك الخمسة - على نحو 90 % من أصول النظام المصرفي الإنجليزي¹.

و لقد اتخذ التركيز المصرفي صورا مختلفة باختلاف البلدان ، ففي إنجلترا و كندا مثلا ، ثم التركيز بطريقة الاندماج ، و في فرنسا ثم التركيز عن طريق الفناء على البنوك المحلية التي لم تستطع الصمود طويلا أمام منافسة الفروع التي أنشأتها البنوك الرئيسية في طول البلاد و عرضا ، و في الولايات المتحدة أتخذ التركيز صورة الاندماج أو تكوين الشركات القابضة .

1 - محمد زكي شافعي، مرجع سيف ذكره، ص، 253

ثالثا : تخصص البنوك :

رأينا فيما سبق كيف يتألف النظام المصرفي من عدة أنواع من المؤسسات الائتمانية ، التي تأخذ فيما بينها بقدر ملحوظ من التخصص في تقديم التسهيلات الائتمانية للأفراد و المشروعات و تختلف درجة تخصص البنوك من بلد إلى آخر باختلاف مرحلة النمو الاقتصادي و درجة نماء النظام الائتماني ، و طبيعة التقاليد المصرفية التي تجري عليها البنوك في مزاولة نشاطها .

وتثار مشكلة التخصص هذه عند الكلام على النطاق المأمون لنشاط بنوك الودائع أو البنوك التجارية.

و يمكن القول بصفة عامة أن هنالك مذهبين رئيسيين في هذا الموضوع فهناك التعاليم المصرفية التي توطدت في القرن التاسع عشر في إنجلترا ، و تذهب إلى الفصل بين عمليات الائتمان الطويل الأجل و عمليات الائتمان في الأجل القصير ، و القول بتخصص بنوك الودائع في القيام بالنوع الأخير من العمليات و مثالها ، خصم الكمبيالات و تقديم الإعتمادات قصيرة الأجل اللازمة لتمويل الصناعة و التجارة و الأعمال .

و يقابل هذا المسلك من جانب البنوك الإنجليزية ، سياسة بنوك القارة الأوروبية و خاصة البنوك الألمانية التي تضطلع بكافة أنواع العمليات المصرفية بلا تخصص و لا تخصيص فكما تقوم هذه البنوك بعملية الائتمان ذي الأجل القصير تضطلع بتقديم الفروض الطويلة الأجل اللازمة لتمويل الصناعة بالإضافة إلى تلك الخصائص التي تحدثنا عنها ، شهد القطاع المالي بصفة عامة في كثير من البلدان النامية موجات تحرير واسعة خلال العقد الأخير من القرن الماضي مما أدى إلى إنهاء التدخل الحكومي المباشر في قرارات البنوك الخاصة بالائتمان و إلغاء القيود على محركات رؤوس الأموال الدولية .

و لا يعني التحرير المالي قيام نظام مصرفي حر ، لأن الحكومات ستستمر في للتدخل في القطاع المالي¹ ، و من أهم مزايا التحرير المالي عمل في زيادة الوساطة المالية التي يقوم بها النظام المصرفي .

¹ - هويل محمود بردان ، التحرير المالي ، التمويل و التنمية ، مجلد 34 العدد في يونيو 97 ، ص 7

و في أغلب البلدان النامية يسيطر القطاع المصرفي على القطاع المالي ، و لا تكون الأسواق المالية نامية بما فيه (الكفاية ، و كثيرة ما ينتج عن القيود التي تفرضها الحكومة على تصرفات البنوك أسعار فائدة سلبية ،/ و إفراط الطلب في الائتمان يخصص للقطاعات و الشركات المحظوظة بقرارات إدارية و ليس بآليات السوق . أما عن البلدان العربية فقد تميزت أنظمتها المصرفية خلال عهد السبعينات مجموعة من الخصائص من أهمها¹.

- 1- إن الجهاز المصرفي التجاري و المخصص في بعض البلدان العربية مؤم بالكامل (الجزائر، السودان، العراق، اليمن، سوريا)، و بعضها مؤم جزئيا (مصر، ليبيا).
- 2- أما البلدان العربية الأخرى فتعمل أجهزتها المصرفية في ظل اقتصاديات حرة ، و برؤوس أموال محلية و أجنبية .
- 3- تسيطر الحكومات سيطرة كاملة أو شبه كاملة على المصارف المتخصصة في أقطارها . في جميع الأقطار العربية تقريبا .
- 4- لا تزال البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية تلعب دورا مهما في بعض الأقطار العربية خصوصا في مصر و بلدان الخليج العربي.
- 5- ذهبت التشريعات الحديثة في جميع الأقطار العربية إلى حصر الائتمان القصير الأجل بالبنوك التجارية و تكريس البنوك المتخصصة للإغراض التمويل طويل الأجل².
- 6- نتيجة معظم قروض المصارف التجارية في معظم الأقطار العربية نحو تمويل القطاعات التجارية، خصوصا التجارة الخارجية في حين تمثل القروض الصناعية و الزراعية المرتبة الثانية.
- 7- و أخيرا اعتبار النظام المصرفي في بعض الأقطار العربية مبعثرا، حيث تم السماح بالتكاثر المصرفي، مما نتج عنه زيادة خطر التضخم في الائتمان المصرفي.

¹ هويل عمود بردان ، مرجع سبق ذكره ، ص : 10

² عبد المنعم السيد، التطور التاريخي للمنظمة النقدية في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية | الطبعة الأولى 1973، بيروت، ص، 370، 371

المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء بالبنوك

من أهم أدوات تقييم الأداء بالبنوك هي ¹ :

أولاً: الميزانية التقديرية

للميزانية التقديرية دور حيوي في عملية تخطيط البنك، و عادة تحرض إدارة البنك على تنفيذ هذه الميزانية بأحسن أداء ممكن، و يتم عادة تقييم أداء الوحدات المختلفة للبنك من خلال.

تنفيذ المخطط الموضوعي في الميزانية ، و لا يكفي أن تتم هذه المقارنة بعد نهاية السنة الحالية إذ يعني ذلك أن تراكم الانحرافات خلال العام ، فتصعب إصلاحها لذلك تجري المقارنات خلال فترات دورية و ذلك الاكتشاف الأخطاء فور حدوثها و العمل على تلاقي أي قصور ، إلا أن ذلك يتطلب توفير بيانات الميزانية التقديرية و تكون معدة بطريقة سليمة و بالدقة المطلوبة .

ثانياً: التقارير

تعتبر التقارير أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة باعتبارها أحدث وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة.

هذا و من الضروري أن تعد هذه التقارير في الوقت الملائم، و أن تتسم بالبساطة في فهم محتوياتها بحيث لا تتطلب مجهوداً من رجال لإدارة لفهمها.

و تتضمن هذه التقارير مختلف نواحي الأنشطة المصرفية في الفروع ، مثل تطور الودائع وفقاً لأنواعها و أرصدة القروض وفقاً لأنواع الضمانات ، و متوسط سعر لفائدة و تحليل إجراءات و مصروفات البنك و أسباب التغيير في البنود المختلفة ، إلى جانب التقارير المتعلقة بالنسب الخاصة بالاحتياطي و السيولة و المعاملات الخارجية للبنك .

¹ عبد الرحمن حموري ، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، عمان ، 1986 ، ص 85

ثالثاً: المؤشرات الكمية

يعتبر استخدام النسب الحالية من الأدوات المستخدمة في تقييم نشاط البنك، إذ يمكن قياس التغيير الزمني في النشاط و العلاقات بين البنوك المختلفة للنشاط و من أهم هذه المؤشرات¹.

1- المعيار النقدي:

نقدية + أرصدة لدى البنوك

ودائع حسابات جارية + أرصدة مستحقة للبنوك

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

أرصدة لدى البنك لمركزي

شيكات و حوالات + مستحق للبنوك

3- نسبة السيولة:

نقدية + أرصدة لدى البنك المركزي +

أدوات الخزانة + أوراق مالية حكومية +

ودائع + مستحقات البنوك + شيكات و حوالات

أ: معدلات توظيف الأموال:

1- معدل إقراض الودائع = الفروض و السلفيات / الودائع و الحسابات الجارية * 100 %

2- معدل توظيف الودائع = (الاستثمارات + الفروض / الودائع * 100 %

3- معدل توظيف الموارد = (الاستثمارات + القروض / إجمالي الموارد * 100 %

ب= معدلات الربحية:

1- معدل العائد على رأس المال المدفوع = القروض و السلفيات / رأس المال المدفوع 10 %

¹-عبد الرحمن حموري ، مرجع سيف ذكره ، ص 103

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية * 100 %

3- معدل العائد على الموارد = صافي الربح / إجمالي الموارد * 100 %

4- معدل العائد على الودائع = صافي الربح / إجمالي الودائع * 100 %

المبحث الثالث: البنك المركزي

الدول النامية في الآونة الأخيرة ، في إنشاء البنوك المركزية ، متأثرة بذلك بالدول الصناعية الغنية حتى بات من النادر في وقتنا الحاضر أن تخلو الدولة من وجود بنك مركزي و من بين تسعة عشر قطرا عربيا ، كان هناك في بداية الستينات ثلاثة عشر قطرا عربيا يمتلك كل منها بنكا مركزيا ، و أربعة أقطار تقوم بها مجالس نقد و قطر واحدة منهم منضم إلى منظمة عملة عربية (إمارات أبو ظبي) و قطر آخر منظم إلى منطقة غير عربية هي موريتانيا التي كانت عضوا في منظمة الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا¹ ما إن حل عقد السبعينات حتى تم إنشاء مؤسسات نقدية مركزية عربية جديدة كليا تقريبا و قد تعرض دور البنك المركزي ووظائفه و أهدافه للعديد من التغيرات الجوهرية منها نشأة البنوك المركزية في القرن السابع عشر إلى يومنا هذا و نظرا للدور المحوري الذي يلعبه البنك المركزي في الاقتصاديات المعاصرة ، فإن أي تغيير في هذا الدور ووظائفه لا بد أن يكون له صداه ليس فقط على المستوى الاقتصادي عامة ، و المالي و المصرفي بصفة خاصة و لكن أيضا على المستوى السياسي.

و من الجدير بالذكر أن البنوك المركزية لم يضطلع في بدء إنشائها بكثير من الوظائف التي تؤديها الآن ، و لم توكل إليها معظم الوظائف التي يتصور قيام البنك المركزي بدونها اليوم فقد خضع البنك

المركزي في تحديد وظائفه و مسؤولياته و تعيين وسائله و سلطاته لتطور تاريخي لا يمكن تفسيره دون الرجوع إلى التطور الاقتصادي و الفكري الذي امتد عبر قرنين و نصف من الزمن.

و سنعالج فيما يلي الوظائف الأساسية التي تزاولها البنوك المركزية.

¹ عبد المنعم السيد، تطور التاريخي لأنظمة النقد العربية، مرجع سيف نكرة، ص: 243

المطلب الأول: وظائف البنك المركزي

ينحصر وظائف البنك المركزي في المجالات التالية¹:

أولا : البنك المركزي بنك الإصدار

تعطي الحكومة حق إصدار أوراق البنكنوت إلى البنك المركزي ، حيث تقوم بعد التفاوض مع الحكومة بتجديد حجم الإصدار النقدي الذي يتناسب مع احتياجات النشاط الاقتصادي الجاري إذ يؤدي الإفراط في الإصدار ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم و يؤدي التقليل في الإصدار إلى خلق النشاط الاقتصادي و الضغط على معدلات النمو .

و بأن دور البنك المركزي الخاص في إصدار البنكنوت ، نتيجة تطور نظام الذهب و انتقاله خلال التطور التاريخي في مرحلة المسكوكات الذهبية إلى مرحلة السبائك ، حيث أصبح من الواجب على البنك المركزي أن يقدم للناس أوراقه التي تحمل وعودا بالدفع على المسكوكات الذهبية التي تنازلوا عنها له .

ثانيا : البنك المركزي بنك الحكومة و مستشارها المالي :

يقوم البنك المركزي بدور بنك الحكومة ، و لا يعني بنك الحكومة أنه مملوك ملكية عامة ، و هو بهذا الوصف يعتبر أداة للحكومة في تنفيذ سياستها النقدية ، فالحكومة و ليس البنك المركزي هي التي تضع السياسة الاقتصادية سواء كانت نقدية أو مالية، و يقوم البنك بتنفيذ السياسة النقدية التي تضعها الحكومة .

و قد قامت البنوك المركزية القديمة بهذا الدور بمجرد حصولها على امتياز إصدار أوراق البنكنوت. حيث تحتفظ الحكومة لدى البنك المركزي بحساباتها، و تجري عن طريق تنظيم مدفوع، و تقدم لها سلفا قصير الأجل في حالات العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية، و فروضا استثنائية في الضرورة الملحة كالحروب و الأزمات و يصطلح البنك المركزي فضلا عن ذلك بإصدار القروض العامة و يتولى حد منها، و يضع خيرته المالي ، تحت تصرف الحكومة و تقوم بما يعهد إليه من أعمال أخرى كالرقابة على الصرف و يعطي البنك المشورة للحكومة قبل عقد قروض

¹ د.مصطفى رشدي شبيحة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية 1981 . ص:85

أولاً: نظام الغطاء الذهبي الكامل:

و طبقاً لهذا النظام يقيد عملة الإصدار وفقاً لحجم الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي، أي أن الاحتياطي الذهبي يكون بنسبة 100 %، و بمعنى آخر أن النقد الصادر مغطى بالذهب بالكامل و بنسبة 100 %.

و هذا النظام إن كان يعطي ثقة كاملة في النقد الصادر ، إلا أنه يؤدي إلى تغيير سلطة البنك المركزي في إصدار النقود ، فلا يستطيع تلبية احتياجات السوق النقدية و التجارية ، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك ، لذلك لجأت بعض الدول إلى اتباع طرق إصدار أخرى أكثر مرونة .

ثانياً: نظام الإصدار الجزئي الوثيق:

و هذه القاعدة استخدمت في إنجلترا منذ عام 1844 م ثم أتبعته في بعض الدول الأخرى لاحقاً و يقوم هذا النظام على أن يكون غطاء النقد الصادر عبارة عن سندات حكومية و جزء مغطى بالذهب ، بمعنى آخر أن البنك المركزي يغطي مقدار معين من النقود الصادرة بالسندات الحكومية و ما زاد عن ذلك (إذ أراد البنك المركزي التوسع في الإصدار يغطي كاملاً بالذهب و بنسبة 100 % ، و هذا النظام إن كان مرناً إلا أن البنك المركزي لا يستطيع في كافة الظروف تغطية كمية النقود الصادرة بالذهب مالم يؤدي إلا عدم التجاوب حجم الائتمان مع النشاط الاقتصادي

ثالثاً: نظام غطاء الذهب النسبي:

و يقوم هذا النظام أن يكون الذهب هو غطاء العملة المصدرة ، و لكن في حدود نسبة معينة و لتكن 50 % حيث تمثل هذه النسبة النهاية القصوى و يكون الغطاء النقدي لما تبقى من العملة المصدر ، أوراق حكومية و أصول أخرى تفرزها الحكومة و يتميز هذا النظام بالمرونة من ناحية و الجهود من ناحية أخرى ، فالمرونة تتمثل في أن الغطاء الذهبي لا يمثل نسبة 100 % و الجمود يتمثل في أن هذه النسبة في حد ذاتها هي الحد الأقصى للإصدار .

رابعاً : نظام الحد العلى للإصدار :

و يقوم هذا النظام على تحديد نهاية قصوى من الأوراق المصدرة و المتداولة ، دون أن يستلزم القانون وجود الذهب في الغطاء النقدي .

خامساً: نظام الإصدار الحر:

يسمح هذا النظام للبنك بإصدار كمية من النقود حسب ما يقدره البنك المركزي من احتياجات النشاط الاقتصادي بقرارات تصدر عنه مباشرة دون أي ارتباط برصيد من الذهب أو أي اعتبار آخر إلا اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي و حاجة الاقتصاد القوي للنقود¹.

المطلب الثالث: دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد و الائتمان و تتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة . و الهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي و ذلك من أجل استقرار الأسعار.

المحافظة على قيمة العملة، و زيادة حجم الناتج و الدخل القومي، و دفع معدل التشغيل، و توازن المدفوعات الخارجية.

هذا و تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى التطور الاقتصادي و الهيكل المصرفي و المالي، و السياسات الاقتصادية و المالية للدولة من جانب، و باختلاف المراحل الزمنية التي تمر بها الدولة من جانب آخر.

و قد ظهر الاهتمام جلياً بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي، ثم أخذ هذا الاهتمام بتزايد أثناء الأزمات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدها هذا القرن.

و لم يتبلور الدور الحقيقي للسياسة النقدية إلا في الثلاثينات من القرن الماضي، و تحت وطأة الكساد ، وفي ذروة الثورة الكنزوية ، حيث أصبح ينظر إليها كأداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية ، و بدأت بالفعل تشريعات البنوك المركزية،

¹ - رشاد العصار، رياض الحلي، النقود و البنوك، مرجع سيف ذكره، ص : 49

الصادرة خلال الثلاثينات و الأربعينيات ، تتضمن تكليفا رئيسيا للبنك المركزي يشمل الحفاظ على الاستقرار النقدي من ناحية و دفع التشغيل الكامل وزيادة الإنتاج من ناحية أخرى كذلك فإن حاجة الدولة إلى إدارة الكتلة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي أد بها إلى التحكم الصارم في أعمال البنوك المركزية ، حتى و لو أدى الأمر على تأميمها و هو ما حدث بالفعل ، حيث كانت أغلب التأمينات في أوروبا الغربية خلال عهدي الثلاثينات و الأربعينات يمكن البنك المركزي من التأثير على حجم وسائل الدفع من خلال أدوات السياسة النقدية التي هي¹ :

أولا: أدوات المباشرة

هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها من التحكم المباشر في حجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية (أو غيرها) أن تمنحه، من أهم صور هذه الأدوات ما يلي²:

- أ- سقوف الائتمان : حيث يتحدد سقف الائتمان بالنسبة للنظام المصرفي دفعة عامة ، ثم يعاد تحديده بالنسبة لكل بنك على حدة وفقا لمعايير متعددة ، قد تكون نسبة من التسهيلات البنك الائتمانية في تاريخ معين ، أو نسبة من حجم ودائعه أو معيار آخر يحدده البنك المركزي .
- ب- حصص إعادة الخصم التي يسمح بها لكل بنك على حدة
- ج- القرض التحكمي لأسعار الفائدة حيث عادة ما تعرض أسعار فائدة تمييزية لتشجيع منح الائتمان لقطاع معين
- د- التسهيلات الائتمانية المباشرة بمعنى توفير قدر معين من التسهيلات الائتمانية لقطاعاته معينة ، كما في حالة الإعتمادات المقررة للبنوك المتخصصة.
- هـ- تحديد الهامش : بالنسبة للإعتمادات التي تفتحها البنوك التجارية لتمويل أنشطة معينة ، و بصفة خاصة تمويل شراء الأوراق المالية و العملات

¹ علي الحرييلي ، تطور النظام المصرفي في الدول العربية ، مكتبة المصرية ، القاهرة ، 1973 ، ص: 36

² - علي الحرييلي ، تطور النظام المصرفي في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 46

و تحديد الهامش يعني النسبة التي يجب أن يوفرها العميل من قيمة الاعتماد المفتوح .

و- تقنين الائتمان :و يعني تحديد حجم الائتمان الموجة لقطاع معين أو قرض معين ، كما يحدث غالبا عند الرغبة في الحد من الائتمان الموجة للاستهلاك بصفة عامة أو الحد من استهلاك معينة بالذات .

ثانيا الأدوات غير المباشرة

تتميز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بأنها تمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي ، و بصورة غير مباشرة بأنها أكثر مراعاة لقوى العرض و الطلب في السوق ، و تسمح للبنوك من ثم بقدر من الحركة و المناورة ، و من أهم صور الأدوات غير المباشرة ما يلي:¹

أ- أسعار الخصم: و هي سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل توفير السيولة النقدية اللازمة و ذلك إما من خلال الإقراض المباشر ، أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية ، و هذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة ، بل يتحدد بطريقة أعم بهدف تأثير على السوق النقدية و على قدرة البنوك التجارية ، فإنخفاض سعر الخصم من شأنه أي يؤدي إلى زيادة الائتمان في السوق ، بينما يؤدي زيادة سعر الخصم إلى التقييد من حجم الائتمان و ذلك بسبب التأثير المباشر بسعر الخصم لدى البنك المركزي على أسعار الفائدة السائدة في السوق من ناحية ، و على كمية وسائل الدفع و إقبال البنوك على خصم ما لديها من أوراق تجارية ، و تغيير حجم سيولتها و قدرتها على منح الائتمان من ناحية أخرى و نظرا لوجود عدة عوامل قد تجد من فاعلية استخدام سعر الخصم لدى البنك المركزي فإنها تحتاج من ثم إلى تدخل أدوات أخرى مكملة لتحقيق فاعلية أكثر .

ب- الاحتياطي الإجباري : تنص التشريعات عادة على إلزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعها في شكل رصيد

1 - جريدة الصيرفي ، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية لعدد (1-2) الصادر بتاريخ 1989/12، 1991/12 (ص : 84

محلية أو خارجية . و يضع المشروع في المعتاد قيود على سلطات الحكومة في اقتضاء القروض من البنك المركزي.

ثالثا : البنك المركزي هو المقرض الأخير للنظام المصرفي

يعتبر قيام البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير و طبعة أساسية من الوظائف التي يتولاها ، و شرطا ضروريا لنجاح مساعيه في تدعيم النقد و الائتمان¹، و المقصود هذه الوظيفة هو كون البنك المركزي مستعدا على الدوام لمديد العون لسوق الائتماني في حالات الضيق المالي ، أو عند الضرورة ، يضع ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف البنوك التجارية أو غيرها من المؤسسات الائتمانية سواء كان ذلك بتقديم القروض مباشرة إليها أو إعادة خصم ما تقدم إليه من أوراق مقبولة بل قد يعمل البنك المركزي على تخفيف حد الضائقة من تلقاء نفسه ، بالقيام بعمليات السوق المفتوحة ، كما قد يذهب في تحقيق ذلك إلى التعامل مباشرة مع الأفراد و المشروعات

رابعا : البنك المركزي بنك البنوك :

يحتل البنك المركزي من النظام المصرفي الوطني منزلة بنك البنوك، فهو تحتفظ لديه البنوك باحتياطها النقدية، و يتولى الإشراف على عمليات المقايضة فيما بينها و تسوية الحسابات المختلفة، و إلى جانب ذلك فهو مكلف بنوع من الإشراف الإداري و الفني على البنوك التجارية.

خامسا : الإشراف على عمليات المقايضة :

و يؤدي البنك المركزي من ناحية أخرى خدمات جليلة للنظام المصرفي و ذلك بالإشراف على عمليات المقايضة بين البنوك².

و تجري هذه العمليات داخل غرفة المقاصة يوميا حيث يحضر لها كل بنك عن طريق ممثل يحمل معه كل الشبكات التي تحصل عليها البنك و هي في الأصل لبناء بنوك أخرى و تسمح هذه المقاصة بين البنوك بتسوية الحسابات.

¹ محمد زكي شانغيا، مرجع سبق ذكره، ص: 292

² j- dnizet , monnaie et Finance , dunod .paris , 1967, p : 12728

و تتم هذه التسوية عن طريق الحسابات الجارية التي يحتفظ بها البنك المركزي لكل واحد من البنوك.

و حسب بعض المختصين فإن الدور الأساسي للبنك المركزي هو مركزه الاحتياطي من العملة الصعبة الموجودة داخل البلد.

سادسا : البنك المركزي رقيب على الائتمان

من أهم وظائف البنك المركزي هي الرقابة على الائتمان، و تحظى هذه الوظيفة بأهمية خاصة نتيجة للدور الذي تحتله السياسة الاقتصادية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية. و لعل السبب الرئيسي لقيام البنك المركزي بهذه الوظيفة هو أن البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان و هي بهذا تؤثر على عرض النقود و بالتالي على سير النشاط الاقتصادي .

المطلب الثاني: قواعد و أسس الإصدار

لقد خضع البنك المركزي منذ البداية لقيود قانونية متعددة في إصدار البنكنوت . و تصنف يتصل هذه النقود بصفة أساسية بنوع من الأصول التي يتعين على البنك تغطية بنكنوتها ، و تتخذ هذه الأصول شكل رصيد من الذهب أو من العملات الأجنبية أو كلا العنصرين معا ، و لاشك أن القرض الأخير هو أهم القيود على الإطلاق . و من الجدير بالذكر أن الآراء مختلفة في شأن إصدار الأوراق النقدية ، ففي حين يرى البعض أن تتولى الحكومة ممثلة بالبنك المركزي إصدار الكمية التي نراها مناسبة من الأوراق النقدية و ذلك حسب حاجيات التعامل و بناء على متطلبات الأسواق النقدية ، يرى البعض الآخر أن تقييد سلطة الإصدار من قبل البنك المركزي.

فأنصار حرية الإصدار يرون بأن يقوم البنك المركزي بمتطلبات الجمهور من الأوراق النقدية على أساس الموازنة بين العرض و الطلب أما أنصار تقييد الإصدار فيرون وضع قيود على حق البنك لمركزي في إصدار النقود.

و مع نشأة النظم النقدية و النظام المصرفي نشأت قواعد للإصدار النقدي منها¹.

¹رشاد العصار ، رياض الحلبي النقود و البنوك ، دار الصفاء ، الطبعة الأولى 2001 ، ص : 46

أولاً: نظام الغطاء الذهبي الكامل:

و طبقاً لهذا النظام يقيد عملة الإصدار وفقاً لحجم الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي، أي أن الاحتياطي الذهبي يكون بنسبة 100 %، و بمعنى آخر أن النقد الصادر مغطى بالذهب بالكامل و بنسبة 100 %.

و هذا النظام إن كان يعطي ثقة كاملة في النقد الصادر ، إلا أنه يؤدي إلى تغير سلطة البنك المركزي في إصدار النقود ، فلا يستطيع تلبية احتياجات السوق النقدية و التجارية ، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك ، لذلك لجأت بعض الدول إلى اتباع طرق إصدار أخرى أكثر مرونة .

ثانياً: نظام الإصدار الجزئي الوثيق:

و هذه القاعدة استخدمت في إنجلترا منذ عام 1844 م ثم أتبعت في بعض الدول الأخرى لاحقاً و يقوم هذا النظام على أن يكون غطاء النقد الصادر عبارة عن سندات حكومية و جزء مغطى بالذهب ، بمعنى آخر أن البنك المركزي يغطي مقدار معين من النقود الصادرة بالسندات الحكومية و ما زاد عن ذلك (إذ أراد البنك المركزي التوسع في الإصدار يغطي كاملاً بالذهب و بنسبة 100 % ، و هذا النظام إن كان مرناً إلا أن البنك المركزي لا يستطيع في كافة الظروف تغطية كمية النقود الصادرة بالذهب مالم يؤدي إلا عدم التجاوب حجم الائتمان مع النشاط الاقتصادي

ثالثاً: نظام غطاء الذهب النسبي:

و يقوم هذا النظام أن يكون الذهب هو غطاء العملة المصدرة ، و لكن في حدود نسبة معينة و لتكن 50 % حيث تمثل هذه النسبة النهاية القصوى و يكون الغطاء النقدي لما تبقى من العملة المصدر ، أوراق حكومية و أصول أخرى تفرزها الحكومة و يتميز هذا النظام بالمرونة من ناحية و الجهود من ناحية أخرى ، فالمرونة تتمثل في أن الغطاء الذهبي لا يمثل نسبة 100 % و الجمود يتمثل في أن هذه النسبة في حد ذاتها هي الحد الأقصى للإصدار .

رابعاً : نظام الحد العلى للإصدار :

و يقوم هذا النظام على تحديد نهاية قصوى من الأوراق المصدرة و المتداولة ، دون أن يستلزم القانون وجود الذهب في الغطاء النقدي .

خامساً: نظام الإصدار الحر:

يسمح هذا النظام للبنك بإصدار كمية من النقود حسب ما يقدره البنك المركزي من احتياجات النشاط الاقتصادي بقرارات تصدر عنه مباشرة دون أي ارتباط برصيد من الذهب أو أي اعتبار آخر إلا اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي و حاجة الاقتصاد القوي للنقود ¹.

المطلب الثالث: دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد و الائتمان و تتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة . و الهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي و ذلك من أجل استقرار الأسعار.

المحافظة على قيمة العملة، و زيادة حجم الناتج و الدخل القومي، و دفع معدل التشغيل، و توازن المدفوعات الخارجية.

هذا و تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى التطور الاقتصادي و الهيكل المصرفي و المالي، و السياسات الاقتصادية و المالية للدولة من جانب، و باختلاف المراحل الزمنية التي تمر بها الدولة من جانب آخر.

و قد ظهر الاهتمام جلياً بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي، ثم أخذ هذا الاهتمام يتزايد أثناء الأزمات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدها هذا القرن.

و لم يتبلور الدور الحقيقي للسياسة النقدية إلا في الثلاثينات من القرن الماضي، و تحت وطأة الكساد ، وفي ذروة الثورة الكنزيرة ، حيث أصبح ينظر إليها كأداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية ، و بدأت بالفعل تشريعات البنوك المركزية،

1- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود و البنوك، مرجع سيف ذكره، ص: 49

الصادرة خلال الثلاثينات و الأربعينيات ، تتضمن تكليفا رئيسيا للبنك المركزي يشمل الحفاظ على الاستقرار النقدي من ناحية و دفع التشغيل الكامل وزيادة الإنتاج من ناحية أخرى كذلك فإن حاجة الدولة إلى إدارة الكتلة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي أد بها إلى التحكم الصارم في أعمال البنوك المركزية ، حتى و لو أدى الأمر على تأميمها و هو ما حدث بالفعل ، حيث كانت أغلب التأمينات في أوروبا الغربية خلال عهدي الثلاثينات و الأربعينات يمكن البنك المركزي من التأثير على حجم وسائل الدفع من خلال أدوات السياسة النقدية التي هي ¹ :

أولا: أدوات المباشرة

هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها من التحكم المباشر في حجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية (أو غيرها) أن تمنحه، من أهم صور هذه الأدوات ما يلي²:

- أ- سقوف الائتمان : حيث يتحدد سقف الائتمان بالنسبة للنظام المصرفي دفعة عامة ، ثم يعاد تحديده بالنسبة لكل بنك على حدة وفقا لمعايير متعددة ، قد تكون نسبة من التسهيلات البنك الائتمانية في تاريخ معين ، أو نسبة من حجم ودائعه أو معيار آخر يحدده البنك المركزي .
- ب- حصص إعادة الخصم التي يسمح بها لكل بنك على حدة
- ج- القرض التحكيمي لأسعار الفائدة حيث عادة ما تعرض أسعار فائدة تمييزية لتشجيع منح الائتمان لقطاع معين
- د- التسهيلات الائتمانية المباشرة بمعنى توفير قدر معين من التسهيلات الائتمانية لقطاعات معينة ، كما في حالة الإعتمادات المقررة للبنوك المتخصصة.
- هـ- تحديد الهامش : بالنسبة للإعتمادات التي تفتحها البنوك التجارية لتمويل أنشطة معينة ، و بصفة خاصة تمويل شراء الأوراق المالية و العملات

¹ علي الحرييلي ، تطور النظام المصرفي في الدول العربية ، مكتبة المصرية ، القاهرة ، 1973 ، ص: 36

² - علي الحرييلي ، تطور النظام المصرفي في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 46

و تحديد الهامش يعني النسبة التي يجب أن يوفرها العميل من قيمة الاعتماد المفتوح .

و- تقنين الائتمان :و يعني تحديد حجم الائتمان الموجة لقطاع معين أو قرض معين ، كما يحدث غالبا عند الرغبة في الحد من الائتمان الموجة للاستهلاك بصفة عامة أو الحد من استهلاك معينة بالذات .

ثانيا الأدوات غير المباشرة

تتميز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بأنها تمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي ، و بصورة غير مباشرة بأنها أكثر مراعاة لقوى العرض و الطلب في السوق ، و تسمح البنوك من ثم بقدر من الحركة و المناورة ، و من أهم صور الأدوات غير المباشرة ما يلي:¹

أ- أسعار الخصم: و هي سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل توفير السيولة النقدية اللازمة و ذلك إما من خلال الإقراض المباشر ، أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية ، و هذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة ، بل يتحدد بطريقة أعم بهدف تأثير على السوق النقدية و على قدرة البنوك التجارية ، فإنخفاض سعر الخصم من شأنه أي يؤدي إلى زيادة الائتمان في السوق ، بينما يؤدي زيادة سعر الخصم إلى التقييد من حجم الائتمان و ذلك بسبب التأثير المباشر بسعر الخصم لدى البنك المركزي على أسعار الفائدة السائدة في السوق من ناحية ، و على كمية وسائل الدفع و إقبال البنوك على خصم ما لديها من أوراق تجارية ، و تغيير حجم سيولتها و قدرتها على منح الائتمان من ناحية أخرى و نظرا لوجود عدة عوامل قد تجد من فاعلية استخدام سعر الخصم لدى البنك المركزي فإنها تحتاج من ثم إلى تدخل أدوات أخرى مكملة لتحقيق فاعلية أكثر .

ب- الاحتياطي الإجباري : تنص التشريعات عادة على إلزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد

1 - جريدة الصيرفي ، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية لعدد (2-1) الصادر بتاريخ 1989/12، 1991/12 (ص : 84)

دائم لدى البنك المركزي ، و الهدف من ذلك في الأصل حماية المودعين ضد أخطاء التصرفات البنوك التجارية و قد أصبحت هذه الذات وسيلة فنية فعال للتأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان . و يتمثل هذا الاحتياط الإجمالي في احتفاظ البنوك بنسبة معينة من الودائع التي بحوزتها لدى البنك المركزي كحد أدنى و تؤدي زيادة هذه النسبة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، بينما يؤدي تخفيضها إلى زيادة قدرة هذه البنوك على منح الائتمان ، و تستطيع تغيير هذه النسبة وفقا لظروف و أوضاع السوق النقدية بصفة خاصة و الاقتصاد القومي بصفة عامة و رغم التوسع في استخدام هذه الأداة إلا أن فاعليتها قد تحد بسبب ما تتخذه البنوك التجارية عادة من إجراءات للحد من تأثيرها ، و من ثم يتعين أن يكون هناك تدخل الأدوات مكملة حتى تكون فاعليتها أكبر .

ثالثا: السوق المفتوحة

و تتمثل في دخول البنك المركزي مشتريا أو بائعا للأوراق المالية و التجارية في السوق النقدية ، و ذلك بهدف التأثير على السيولة السوق النقدية بصفة عامة ، و التأثير من خلالها على سيولة البنوك التجارية ، باعتبارها أهم الأطراف المتعاملة في هذا السوق و الواقع أن فاعلية هذه الأداة تتوقف إلى حد كبير على طبيعة السوق النقدية من حيث حجم و شمول و اتساع و توفير الأدوات المالية و التجارية القابلة للتداول فيه ، و على استعداد أطرافه للمشاركة الإيجابية و الفعالة في عملياته كذلك فإن فاعلية هذه لأداة تتوقف على طبيعة مصالح الأطراف الرئيسية في وقت الاستخدام ، فهذه المصالح قد تتلاقى و يتحقق الغرض من استخدامه و قد تتعارض فتفقد هذه الأداة فاعليتها¹.

رابعا : الأدوات الحديثة

بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تشمل الأدوات المباشرة و غير المباشرة ، هناك أدوات أخرى حديثة تشمل² :

¹ - أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص : 215
² كامل فهمي بشاي، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي، مرجع سبق ذكره ص: 97

1- الإقناع الأدبي (الإغراء أو التأثير الأدبي)

و يسمى أحيانا سياسة المصارحة حيث يحاول صانعو السياسة النقدية التأثير على المصارف و المنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي ، فمن خلال المقالات في الصحف و المجالات و الخطب في المناسبات يحاول المسؤولون عن هذه السياسة تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه .

و مع ذلك فإن سياسة المصارحة لا تنتج عنها آثارا إلا إذا دعمتها الأدوات الأخرى التي تعلمنا عنها سابقا.

2- الودائع الخاصة

و بمقتضى هذه السياسة ، يفرض على البنوك التجارية اقتطاع نسبة من أرصدها على شكل ودائع مجمدة عند البنك المركزي ، يستحق عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني و قهدف هذه الوسيلة إلى تقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها المصارف التجارية من خلال تقليل أرصدها .

المطلب الرابع: استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية

تزداد أهمية قضية استقلالية البنوك المركزية يوما بعد يوم، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي و خاصة بعد التزايد المستمر في عدد الدول التي قامت مؤخرا بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدرا كبيرا من استقلاليتها لبنوكها المركزية. و ينبغي أن نحدد بداية مفهوم استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، تمييزا له كما يمكن أن يختلط به من مفاهيم أخرى.

فمن ناحية يمكن التمييز بين مفهومين لاستقلال السياسة النقدية¹

أولا : المفهوم الأول لسياسة النقدية و يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر ، و ذلك من خلال وسيلة بسيطة نسبيا تتمثل في تعيين نوع من القواعد السياسية النقدية يتحتم إتباعها و في الماضي كانت قاعدة الذهب هي المثلى لهذا النوع من القواعد و لكن في ظل الغياب المالي لمثل هذا النوع من القواعد ظهرت عدة اقتراحات لأنماط من القواعد .

1 - كامل فهمي، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 109 -

ثانيا : المفهوم الثاني للسياسة النقدية :

و يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسة من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ، و من خلال منحه حرية التصرف الكامل في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و هذا هو المفهوم أكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي .
و من ناحية أخرى يتعين التمييز بين الاستقلالية في تمديد الأهداف و الاستقلالية في تحديد الأدوات .

فالبنك المركزي يتمتع باستقلالية في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تمديد دقيق الأهداف و أهداف السياسة النقدية، و تصل هذه الحرية إلى أقصاها - نظريا على الأقل - إذا ما خول البنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد ، دون أي تحديد أخرى فيتمتع البنك المركزي من ثم بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه و على نقيض من ذلك لا يتمتع البنك المركزي بأية استقلالية في تحديد أهدافه إما كانت تلك الأهداف محددة بشكل دقيق و قاطع كذلك إذ كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية ، فإنه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه .

أما من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات، فإن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذ ما كانت له السلطة و حرية التصرف الكاملة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية التي نراها مناسبة و لازمة لتحقيق الأهداف .

و لا يعتبر البنك المركزي مستقلا إذ ما كان ملتزما بقاعدة نقدية محددة أو إذ ما كان ملتزما مثلا بتمويل عجز الميزانية .

و بالطبع فإن الاستقلال الذي تسعى إليه البنوك المركزية الآن يرتكز أساسا على إعطاءها حرية التصرف الكاملة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و اختيار الأدوات المناسبة و الأزمة لتحقيق أهدافها خاصة و أن هدف السياسة النقدية قد يتحدد بالفعل و انحصر في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار و المحافظة على قيمة العملة . و الواقع أن إعطاء البنك المركزي استقلالية لا تلغى الحاجة لضرورة أن يكون مسئول اتجاه جهة معينة ، سواء كانت تلك الجهة تنفيذية أو تشريعية

أو قضائية أو أية جهة أخرى مشتركة فيما بينهم و تستلزم فكرة لمساءلة في حدها الأدنى ضرورة قيام البنك المركزي شرح و تبرير تصرفاته و سياساته و ما ترتب أو سترتب عليها من نتائج سواء في مواجهة الرأي العام بصفة عامة ، أو من خلال التقارير المنشورة و الأحاديث الصحفية المنتظمة، أو في مواجهة المؤسسات البرلمانية من خلال مثول أمام لجائها المتخصصة .

و تكاد تتفق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير و تجتمع أهم هذه المعايير حول خمسة محاور رئيسية هي:¹

أ- مدى سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و مدى حدود التدخل الحكومي في ذلك و من هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي و الحكومة بشأن هذه السياسة.

ب- مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي و كذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشرة و مدى التزامه بمنح تسهيلات للحكومة و هيئاتها و مؤسساتها .

ج- مدى سلطة الحكومة في تعيين و عزل محافظي البنوك المركزية و أعضاء مجالس إدارتها و مدة و لا يتهم، و معدل استقرار في وظائفهم و مدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس يضاف إلى ذلك أيضا سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.

د- المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار قيمة العملة كهدف للسياسة النقدية و ما إذ كان هو الهدف الوحيد أو هو الهدف الأول و الرئيسي مع الأهداف الأخرى.

هـ- مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة و المساءلة و بالطبع تتفاوت تجارب الدول المختلفة في درجة الاستقلالية التي تمنحها أو تزيد منحها البنوك المركزية.

1 د. شريف لطفى محمد، تطور النظم المصرفية في البلاد العربية و الإفريقية، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1966 ص:4

المبحث الرابع: وظائف البنوك

تعتبر عمليات المصارف في الأصل ، من فئة العقود التي تخضع لأحكام القانون المدني كالوديعة و القروض و المقايضة و غيرها لكن عمليات المصارف تظل مختلفة عن هذه العقود من حيث الطبيعة القانونية التي تميزها عن طبيعة تلك العقود و تجعلها مستقلة عنها و هي مختلفة عن العمليات المدنية ، خاصة لكونها تتطلب إجراء قيود في سجلات المصرف ، و من ثم فتح الحسابات المتنوعة لديه .
و سنتطرق فيما يلي لا هم الوظائف البنوك سواء كانت تجارية أو غير تجارية.

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية و غير نقدية متعددة ، هذه الوظائف يمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة و أخرى حديثة كما يلي :

أولا : الوظائف الكلاسيكية للبنوك التجارية¹ .

أولا: قبول الودائع على اختلاف أنواعها : حيث تعتبر هذه الودائع من أهم مصارف التمويل للبنوك التجارية ، لذلك تحرص البنوك على تنميتها ، من خلال تنمية الوعي المصرفي و الادخاري ، و بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية ، و تبسيط إجراءات التعامل ، من حيث السحب و الإيداع ، و رفع كفاءة الأوعية الادخارية .

و تبنى سياسة الودائع للبنك التجاري على جذب المزيد من الودائع، و تتفاوت الودائع من حيث آجالها، و النشاط الاقتصادي للمودعين، و القطاعات التي ينتمون إليها حيث يتم تصنيفها وفقا لأجل الاستحقاق إلى²:

أ- الودائع الجارية و تحت الطلب: و يمكن للعميل السحب منها في أي وقت، و لا ندفع عنها فوائد، حيث يتم السحب منها بوساطة شبكات أو إيصالات صرف، أو أوامر دفع يحررها العميل.

ب- ودائع الأجل و الودائع بإخبار سابق: لا يجوز السحب من الودائع الأجل قبل حلول أجل الاستحقاق، في مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب

¹ عبد الغفار حنفي ، لإدارة المدينة للبنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث ، 1993 اسكندرية ، ص 117

² عبد الغفار حنفي ، نفس المرجع ، ص 122

لذلك يجب أحر هذه العناصر في الاعتبار لرسم سياسة السيولة و استثمار هذه الودائع.

* ودايع أصحاب المهن الحرة و العاملين: و تتمثل هذه الودائع في ودايع الأطباء و الصيادلة و المحامين و المحاسبين، و هذه الودائع متزايدة باستمرار.

كما تصنف الودائع حسب قطاعات المودعين إلى:¹

- قطاع الأعمال العامة :

و يشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات، و يستثنى من ذلك تلك التي تدخل في قطاع الوسطاء الماليين (البنوك و شركات التأمين)

- قطاع الأعمال المنظم:

و يتضمن شركات المساهمة ، و التوصية بالأسهم و ذات المسؤولية المحدودة ، للدولة و التي لا تتبع للدولة .

- قطاع الأعمال الغير منظم:و يتضمن شركات الأشخاص.

- الجمعيات التعاونية

- قطاع الخدمات العامة

- قطاع الأفراد : و يشمل ما يلي :

* أفراد و منشآت فردية

* هيئات محلية لا تهدف للربح مثل النقابات و الجمعيات الخيرية

قطاع العالم الخارجي: و يشمل المؤسسات العامة للتأمين و المعاشات و التأمينات الاجتماعية، و شركات التأمين.

- المستحق للبنوك:و هي إحدى مصادر التمويل الهامة التي تعتمد عليها البنوك

التجارية في تسيير العمليات الخاصة في الفترات الموسمية حيث يستند الطلب على

القروض و السلف و التي لا تتجاوز الموارد المتاحة للبنك الفردي.

2- تشغيل موارد البنك على شكل قروض و استثمارات متنوعة مع مراعاة مبادئ

التوفيق بين سيولة أصول البنك و ربحيتها و أمنها .

¹ - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 128

و هذه الأسس الثلاثة (السيولة، الربحية، الأمانة) ينبغي مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية فلا إدارة أي بنك لا تستطيع أن تستثمر أموالها في منح التسهيلات الائتمانية، إذ أنها بذلك تحقق أساس الربحية و لا تحقق متطلبات السيولة.¹

أما إذا قامت إدارة البنك بالاحتفاظ بكافة الأموال التي لديها و لم تقم بإقراضها فإن ما يحدث هو العكس، فتكون إدارة البنك راعت متطلبات السيولة لكنها لم تحقق الربحية المطلوبة. و ما يحدث في الواقع العملي هو أن إدارة البنك تقوم بعملية التوازن بين متطلبات الربحية و متطلبات السيولة و سوف تناقش فيما يلي عناصر السياسة الائتمانية ، حيث لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بالإقراض ، و التي يتم إقرارها و اعتمادها من قبل الإدارة العليا بالبنك و المتمثلة في مجلس إدارة البنك و تهدف هذه السياسة إلى تحقيق سلامة القروض التي يمنحها البنك و تنمية أنشطته ، و تحقيق عائد مرضي ، تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض.

أ- الربحية:

تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها و إذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكثر كفاءة من غيرها. و لا يجب أن ننسى أن الوظيفة الأساسية لإدارة البنك هي تحقيق الأرباح.²

ب- السيولة:

سيولة أي أصل من الأصول تعني سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة، و بأقل خسارة. و تعني السيولة في البنوك القدرة على الالتزامات المتمثلة في مجابهة طلبات السحب المودعين و مقابلة طلبات الائتمان.

إن سيولة البنك تعتمد على عدة عوامل من أهمها :

- مدى ثبات الودائع: فكلما كانت نسبة الودائع الأجل إلى إجمالي الودائع أكبر كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان بدرجة أكبر و ذلك لأنه وفقا لبنود الاتفاقيات بين البنك و العمل، فإنه لا يجوز أن يسحبها إلا بعد الاستحقاق.

¹ - زيادة رضوان، إدارة العمليات المصرفية، دار الصفاء، الطبعة السادسة، 1997، ص 24

² - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 199

- قصر مدة تسهيلات الائتمانية الممنوحة كلما قصرت مدة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك كبيرة ، كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان أكثر .
- فالقروض الطويلة الأجل قد لا توحى بالاطمئنان لدى إدارة البنك، و ذلك لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير أثناء هذه الفترة الطويلة و يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:
- السيولة الحاضرة: و هي عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك و تحت تصرفه و تتمثل (النقدية) بالعملة المحلية، الودائع لدى البنوك الأخرى، لشبكات تحت التحصيل).
- السيولة شبه النقدية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها، أي بيعها و رهنها مثل أذون الخزانة، و الكمبيالات المخصومة و الأوراق المالية (الأسهم و السندات) و تسمى الأصول الاستثمارية لخدمة السيولة.
- أما عن نسب السيولة فهي أربعة:

1- نسبة الرصيد النقدي : و تحسب من خلال المعادلة التالية:¹

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي} + \text{النقدية لدى البنك}}{\text{الودائع بالعملة المحلية} + \text{الالتزامات الأخرى}}$$

- 2- نسبة السيولة العامة تعني السيولة العامة ، قدرة البنك على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفقا لتاريخ استحقاقها بدو خسارة في القيمة.
- 3- نسبة الاحتياطي القانوني : تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي و بدون فائدة ، بنسبة معينة من الودائع التي يحدد ها البنك المركزي.
- و تحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية :

الأرصدة البنكية لدى البنك المركزي

نسبة الاحتياطي القانوني =

$$\frac{\text{إجمالي الودائع+شبكات و حوالات و خطابات دورية مستحقة للدفع} + \text{الأرصدة المستحقة للبنوك} + \text{مبالغ مقترضة من البنك المركزي}}$$

¹ - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 180

4 - نسبة السيولة القانونية :

يراقب البنك هذه النسبة أربعة مرات في الشهر و يحسب وفقا للمعادلة التالية¹:

نسبة السيولة القانونية :

نقدية و ذهب لدى البنك+أرصدة لدى لبنك المركزي+أوراق تجارية و أوراق
مالية و استثمارات +أدوات الخزانة

إجمالي الودائع بالعملة المحلية + مبالغ مقرضة من البنك المركزي + مستحقات
البنوك + شيكات و حوالات و خطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع

ج- الأمان: يأتي الأمان من مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنحها لعملائها سيتم تسديدها في الوقت المحدد. و سيدعى التوصل إلى قرار بشأن مدى توفر الأمانة للقرض ما يلي :

- 1- أهمية المقرض للتعاقد على الاقتراض آخذين في الاعتبار الشكل القانوني للمنشآت و حدود الاقتراض و التعويضات المخولة للتعاقد على الاقتراض.
- 2- السمعة التجارية للمقرض و مدة انتظامه في الوفاء بالالتزامات .
- 3- الكفاءة الفنية و الإدارية للقائمين على إدارة المنشآت طالبة الاقتراض ، و خبرتهم السابقة ، و ما يتمتعون به من قدرات و مهارات .
- 4- مدى نجاح المنشأة في أعمالها ، و مكانتها في السوق بين المنافسين .
- 5- المركز المالي للمنشأة و مدى توازن هيكلها التمويلي و كفاءة رأس المال لتحقيق أغراضها .
- 6- حجم القروض و مدى وجود تناسب بينه و بين دخل المقرض و مدى ملاءمته لإشباع الحاجات المطلوب تمويلها.
- 7- مدة القرض ، فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأدق للمخاطر المحيطة بالقرض .
- 8- ضمانات القرض، و مدى سلامتها و تعرضها للتقلبات الأسعار، و إمكانية مراقبتها.

¹ عبد المعطي، رضا رشيد، محفوظ أحمد الموجودة، إدارة الائتمان، دار وائل لطباعة و النشر، 1999، ص: 190

- 9- الظروف الخاصة بنشاط العميل، و المخاطر التي قد يتعرض لها في المستقبل سبب الظروف الاقتصادية و التشريعات و التطور التكنولوجي¹.
- 10- و بعد أن كملنا الوظائف الكلاسيكية للبنوك التجارية، سنتطرق فيما يلي للوظائف الحديثة التي تقوم بها في العصر الحديث

ثانيا : الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

لقد تغيرت نظرة المصرف إلى نفسه ، من مجرد (دكان) لتجميع الأموال و اقتراضها ، إلى مؤسسة تهدف أولا قبل كل شيء إلى تأدية خدمات نافعة للمجتمع لتضمن لنفسها البقاء و النمو و الازدهار و الحصول على الأرباح وسيلة إلى تأدية هذه الخدمة هي محاولة إغراء المتعاملين بشتى الوسائل على و لوج أبوابها ، باعتبار أن اقتراب متعامل جديد للمصرف يعتبر ربحا في حد ذاته و بعض هذه الخدمات ناشئ بالضرورة مما تقضيه طرق الائتمان المختلفة التي تستخدمها المشروعات التجارية و الصناعية و التي تتطور بتطور طرق الإنتاج و التوزيع . و انطلاقا مما سبق ، فإن المصرف يسعى جاهدا إلى رفع رقم أعماله و إلى ضغط و ترشيد مصروفاته و أعباءه ، و محاولته إلى رفع رقم أعماله أدت به إلى ابتكار خدمات جديدة يؤديها المتعاملين معه ، و فيما يلي أهم هذه الخدمات² .

أ-مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها :

تقوم البنوك التجارية في الأردن بعمل من أعمال بنوك الاستثمار حيث تساعد الشركات المساهمة العامة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما نطرحها للاكتتاب ، و في تلقي الدفعات الأولى و من ثم تلك الأسهم مقابل عمولة محددة ، تأخذها البنوك من الشركة ، و بموجب هذه الخدمة تصبح البنوك من مؤسسات سوق رأس المال الأولية و التي يطلق عليها اسم سوق الإصدارات . و هي بذلك تقدم خدمة جليلة لكل من المستثمر و الشركة حيث تسهل عملية الاكتتاب دون أن يتكلف المستثمر لقاء هذه الخدمة أية مبالغ ، لأن المصارف تأخذ عمولتها من الشركة .

¹ عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل لطباعة و النشر، 1999، ص 203

² د. مصطفى رشدي شحبة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 45

الحجم الأمثل للتمويل المطلوب و كذلك طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في شراء و الإنتاج و البيع و التحصيل ، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر من مصلحة البنك و مصلحة المشروع الذي يتعامل معه ، على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للبنك الذي يموله . فمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال الأزمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تفي بحاجات المشروع بحيث لا يترتب عليها نقص في سيولة المشروع على تطوره و على قدرته على الوفاء بالتزاماته، و لا يترتب عليها إفراط في هذه السيولة تشكل أعباء على المشروع.

د- ادخار المناسبات:

تشجع البنوك المتعاملين معها، أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل نفقات موسم الاصطياف أو الزواج أو التدريس للأبناء الجامعية أو شراء هدايا في الأعياد حيث تعطيم فوائد مجزية على هذه المدخرات و تمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم، كأن تمنحهم الحق على الاقتراض بشروط سهلة. و هذا النوع من الخدمات يؤدي على زيارة موارد البنك نتيجة تراكم مدخرات ، المتعامل ، على فترات دورية حتى تحل المناسبة التي يدخل لأجلها ذلك المتعامل فيقوموا بسحب مدخراته و غالبا لا يؤثر هذا السحب على موارد البنك لسببين :

إن هناك مناسبات عديدة يدخر لها أنواع مختلفة من المتعاملين، فمثلا في الوقت الذي سحب فيه المدخرون أموالهم لمواجهة نفقات الأعياد، نجد غيرهم يدخر استعداد لمواجهة نفقات مناسبات أخرى، كالاصطياف أو الزواج.....الخ.

إن ارتفاع عدد المدخرين و تنوع المدخرات، يقلل كثيرا من آثار عملية السحب بالقياس إلى حجم المدخرات المودعة.

هـ - البطاقة الائتمانية:

و هي أسهر الخدمات المصرفية الحديثة التي أستحدثها البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من هذا القرن¹، و تتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك ، تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل و رقم

¹ - زيادة رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 28

حسابه . و بموجب هذه البطاقة يستطيع المعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على منح الائتمان لحامل البطاقة ، على أن يقوم سداد قيمة هذه الخدمات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلام فاتورة من مختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم ، حيث يرسل إلى البنك هذه الفاتورة في نهاية كل شهر و لا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد على أن يدفع فوائد مقدارها 5.1 % في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد.

و تتمكن البنوك التجارية بفضل وظائفها المتمثلة في قبول الودائع و إقراضها من خلق النقود التي تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية، و فيما يلي شرح مفصل لهذه الوظيفة.

ثالثا: خلق النقود

يعني خلق النقود، قدرة البنك التجاري على تقديم أموال للجمهور على شكل قروض من ودائع ليس لها وجود لدى البنك، بل من الأموال التي تودع لدى البنك على شكل حسابات جارية و ودائع تحت الطلب.

و سيقوم أولا بشرح مقدرة البنوك التجارية مجتمعة على خلق النقود ثم بعد ذلك تشرح مقدرة البنك التجاري منفردا على خلق النقود.

1- خلق الودائع في حالة البنوك مجتمعة كبنك واحد له عدة فروع :

مع التجارب لاحظت البنوك التجارية أن العملاء لا يقومون بسحب ودائعهم كلها في فترة واحدة و إنما بسحب من الودائع ما يمكن نعطيهم بما يودع منها ، و نتيجة لذلك تجتمع أموال طائلة لدى البنوك التجارية ، تستطيع أن تقرض منها جزء كبير و تحتفظ بنسبة معينة تتراوح من 10 % - 30 % منها لمواجهة طلبات الساحبين .
دعنا نقترض من الآن ما يلي:¹

أ- أن جميع البنوك التجارية قد أدمجت في بنك واحد فقط له عدة فروع منتشرة في البلد.

1 - د. محمد مصطفى رشدي ، نسخة الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مرجع سبق ذكره

ب- أن البنك التجاري يحتفظ بنسبة 25 % كاحتياط قانوني و يقوم باستثمار 75 % على شكل قروض متنوعة.

ج- أن جميع المتعاملين مع البنوك التجارية لا يبقون أموالا في بيوتهم بل يحتفظون بكل ما يمتلكون لدى البنك التجاري على شكل ودائع.

دعنا الآن نتصور الآثار المترتبة على حصول البنك الوحيد في الدولة على وديعة مقدارها (10.000) دينار حصل عليها من أحد الأشخاص و أودعها لدى البنك التجاري ما الذي سيقع على الفرضيات السابقة.

سيقوم البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة 25 % باحتياط نقدي تحت الطلب لدى البنك المركزي (2500) دينار و يفترض الباقي و هو (750) دينار إلى أحد الأشخاص و لنفرض اسمه سامي و نفترض أن سامي اشترى بالمبلغ (7500) دينار بضاعة من شخص اسمه سمير ، حيث قام سمير بإيداع هذا المبلغ (7500) في حسابه لدى البنك أو إحدى فروع المنتشرة ، حيث يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة 25 % من الوديعة الجديدة و يقوم بإقراض المتبقي و قدره (5625) دينار لشخص آخر نفترض أن اسمه محمود الذي يقوم بإيداع المبلغ في البنك أو أحد فروع. و تستمر العملية باقتطاع 25 % باحتياطي قانوني و 75 % يفرض من جديد. و في النهاية نجد أن البنك استطاع أن يفرض مبلغ (40.000) دينار و تستطيع ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

ب- أن البنك التجاري يحتفظ بنسبة 25 % كاحتياط قانوني و يقوم باستثمار 75 % على شكل قروض متنوعة.

ج- أن جميع المتعاملين مع البنوك التجارية لا يبقون أموالا في بيوتهم بل يحتفظون بكل ما يمتلكون لدى البنك التجاري على شكل ودائع.

دعنا الآن نتصور الآثار المترتبة على حصول البنك الوحيد في الدولة على وديعة مقدارها (10.000) دينار حصل عليها من أحد الأشخاص و أودعها لدى البنك التجاري ما الذي سيقع على الفرضيات السابقة.

سيقوم البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة 25 % باحتياط نقدي تحت الطلب لدى البنك المركزي (2500) دينار و يفترض الباقي و هو (750) دينار إلى أحد الأشخاص و لنفرض اسمه سامي و نفترض أن سامي أشتري بالمبلغ (7500) دينار بضاعة من شخص اسمه سمير ، حيث قام سمير بإيداع هذا المبلغ (7500) في حسابه لدى البنك أو إحدى فروع المنتشرة ، حيث يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة 25 % من الوديعة الجديدة و يقوم بإقراض المتبقي و قدره (5625) دينار لشخص آخر تفترض أن اسمه محمود الذي يقوم بإيداع المبلغ في البنك أو أحد فروع. و تستمر العملية باقتطاع 25 % باحتياطي قانوني و 75 % يفرض من جديد. و في النهاية نجد أن البنك استطاع أن يفرض مبلغ (40.000) دينار و تستطيع ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-I) عملية خلق الوديعة في حالة كون البنوك تعمل مجتمعة

رقم الوديعة	الوديعة	الاحتياطي القانوني	القروض
1		2500	10000
2		1875	7500
3		1400.25	5626
4		1054.69	4571.31
5		/	/
6		/	/
7		/	/
8		/	/
9		/	/
	40000	10.000	30.000

المصدر: رشاد العصار، رياضي الحلبي، مرجع سيف ذكره، ص 99

لاحظنا من الجدول السابق أن الوديعة (10.000) دينار شكلت أربعة أضعافها و ذلك من خلال التسيير التالي¹:

الاحتياط القانوني يساوي 25 % $25 / 100 = 1/4$

لذا نضرب الوديعة في مقلوب الكسر بالشكل التالي :

$$40.000 = 4 \times 10000$$

كذلك نجد أن مجموع ما شكله المبلغ المستثمر (القروض) إضافة إلى المبلغ المودع

كاحتياط قانوني = الاحتياطي (25) + الوديعة المستثمرة (75 %)

$$40.000 = 10.000 + 30.000$$

فلو رمزنا للوديعة الأولى (10.000) ب: أ

و لنسبة الاحتياطي القانوني (25 %) ب: س

و الوديعة المشتقة (75 %) ب: ق

¹ - زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 32

فيمكن احاد الـ دبعة المخلوقة بالمعادلة التالية¹:

$$ق = \frac{أ-أس}{ر \text{ منها}}$$

$$ق = \frac{أ}{س} - أ$$

و بتطبيق الأرقام في المثال السابق نجد :

$$ق = \frac{10.000}{100/25} - 40.000 = 10.000 - 40.000 = -30.000$$

2- عملية خلق النقود في ظل وجود البنك منفردا :

علمنا سابقا أن البنوك التجارية تخلق أربعة أضعاف الأولى إذا كان الاحتياط

القانوني 25 %، و خمسة أضعاف إذا كان الاحتياط النقدي 20 %.

لكن السؤال المطروح الآن هل يتحقق ذلك عندما يكون البنك التجاري منفردا في السوق؟ ، بالطبع سيكون الجواب لا ، البنك منفردا لا يستطيع أن يخلق أربعة أو خمسة أضعاف الودیعة الأولى و ذلك لأن البنك التجاري عندما يفرض مبلغا من المال الأحد الأشخاص فإن عليه أن يتوقع أن جزء كبير سيذهب إلى بنوك أخرى و أن نسبة ضئيلة منه فقط ستعود إليه ، و بالتالي البنك منفردا أقل قدرة على خلق النقود . و لتوضیح ذلك دعنا نفترض الآتي:

أ- أن البنك التجاري يحتفظ بنسبة من الودیعة الأولى كاحتياط نقدي و لتكن هذا النسبة مثل (20 %) و يقوم بافتراض الباقي (80 %).

ب- نفترض إنما ستعود على البنك التجاري من المبلغ المقرض أي (80 %) على شكل إيداع في حسابات عملاء آخرين و هو (25 %) نلاحظ أن البنك التجاري منفردا يستطيع أن يخلف من الودیعة الولیة (10.000) دينار و دیعة مشنقة قدرها (25.00) دينار فقط.

¹ زياد رمضان ، مرجع سبق ذكره ، ص : 35

و لتوضيح ذلك أكثر تتابع الجدول (I-2) عملية خلق النقود

رقم الوديعة	الوديعة	نسبة الاحتياط النقدي	نسبة الاستثمار القروض	نسبة ما يعود للمقرض من الوديعة المستحقة
1	10.000	2000	8000	2000
2	2000	400	1000	400
3	400	80	320	80
4	80	16	64	16
5	16	3.2	12.8	3.2
6	3.2	0.64	2.56	0.64
7	0.64	0.128	0.512	0.128
8	0.128	0.0256	0.1024	0.0256
	12500	2500	10.000	2500

المصدر: رشاد العصار، رياض حليبي، مرجع سبق ذكره، ص 99

إن الوديعة المشتقة = 12500 - 10000 = 2500

و نستطيع إيجاد ذلك بالمعادلة التالية:

$$ش = أن (س-1)$$

$$(ن-1)(س-1)$$

$$= \frac{(0.2-1) 0.25 \times 10000}{(0.2-1) 1.025-1}$$

$$= \frac{(0.2-1) 0.25 \times 2500}{(0.80 \times 25) -1}$$

$$2500 = \frac{100 \times 2000}{0.8}$$

حيث ترمز (ش) الوديعة المشتقة ، و (أن) نسبة ما يعود للمصرف على شكل ودائع

و (س) نسبة الاحتياط القانوني و (أ) لوديعة الأولية .

و بالإضافة إلى هذا تقوم البنوك التجارية بوظائف هامة في العصر الحديث ، منها إصدار خطابات الضمان ، و فتح الإعتمادات المستندية ، للذان يلعبان دورا هاما في دعم التجارة الخارجية¹.

المطلب الثاني: وظائف البنوك المتخصصة

تساهم البنوك المتخصصة في تطوير و تنمية أهم القطاعات الاقتصادية ، و يطلق عليها البعض مصطلح بنوك التنمية لمالها من أثر كبير على الاقتصاد فتنمية الصناعة و تطوير الزراعة و السياحة و التعاونيات و المجالس المحلية بحاجة لأموال من مصادر التمويل تراعي أوضاع هذه القطاعات المختلفة ، و في كثير من بلدان العالم توجد بنوك متخصصة لتمويل القطاعات الاقتصادية العامة التي تكون مملوكة بالكامل للحكومة أو بمشاركة القطاع الخاص و أكثر ما تقوم به البنوك المتخصصة هو تقديم القروض المتوسطة طويلة الأجل للمشروعات الاقتصادية المؤسسية على أسس اقتصادية سليمة بما يضمن استمرار بنائها و مساهمتها في التنمية لكي يضمن البنك الممول الاستخدام السليم للأموال المفترضة منه لا بد أن يستند إلى قرار إعطاء الفرض على الدراسة و التحليل و التقييم للمشروع و المراد تمويله و تتضمن هذه الدراسة جميع الجوانب الفنية و المالية و التسويقية بما يضمن نجاح المشروع مستقبلا حيث أن نجاح المشروع يؤدي إلى المساهمة في جانب من جوانب التنمية الاقتصادية و هو ما يضمن أيضا استيراد الأموال المفترضة كما تم الاتفاق عليها من البنك .

كما تقوم البنوك المتخصصة بالاستثمارات مباشرة عن طريق إنشاء مشروعات و المراد تمويله و تتضمن هذه الدراسة جميع الجوانب الفنية و المالية و التسويقية بما يضمن نجاح المشروع مستقبلا أن نجاح المشروع يؤدي إلى المساهمة في جانب من جوانب التنمية الاقتصادية و ما يضمن أيضا استيراد الأموال المفترضة كما تم اتفاق عليها من البنك .

كما تقوم البنوك المتخصصة بالاستثمارات مباشرة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة ، مملوكة بالكامل لها ، أو يشاركها القطاع الخاص و هذه

¹ - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 175

المشروعات إذا ما نجحت فإنه يكون لها دور كبير و مؤثر في التنمية الاقتصادية و ذلك فيما يتعلق بالموارد الطبيعية و العمل المنتظم و الأموال و تلعب البنوك المتخصصة دورا هاما في الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج ، و ذلك لما لديها من إمكانيات في تنظيم عناصر الإنتاج ، فهي لا تقدم الأموال فقط بل تقدم المشورة الفنية و دراسات تساعد على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تعترض نجاح المشروعات الاقتصادية، و مما لا شك فيه أن ممارسة البنوك المتخصصة في إنشاء المشروعات الاقتصادية أو المشاركة في إنشاءها مقيد بما تحتويه التشريعات المصرفية المعلوم بها في البلد ، من مواد فقرات قانونية منظمة لأعمال هذه البنوك و متفقة مع الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة و مع توجيهات و سياسة الحكومة اتجاه التنمية الاقتصادية بصفة عامة و كثير من الدول النامية وضعت خطط للتنمية الاقتصادية فيها تلعب البنوك المتخصصة دورا بارزا من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية التي تحجم البنوك التجارية عن تمويلها ، و قامت يخلق الأجواء المناسبة للاستثمارات ، ووضعت التشريعات الاستثمارية تشجع على القيام بهذه الاستثمارات ، و تقع على البنوك المتخصصة مسؤولية أداء دورها من خلال قيامها باستثمارات أو المشاركة فيها و تقديم العروض لأصحاب المشروعات الاستثمارات¹.

المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية

إن منهجية العمل لدى البنك الإسلامي يقوم على أساس جمع المدخرات و الودائع لغاية استثمارها في المجالات الاستثمارية، على أساس توزيع الأرباح على الأموال الداخلة في الاستثمار، و حصة البنك مقابل الإدارة و الجهد. و بدأ تكون الوظائف الأساسية للبنك الإسلامي²:

¹ - زياد رمضان ، مرجع سيف ذكره ، ص : 45
² - أحمد عبد العزيز النجار ، بنوك بلا فوائد ، مرجع سيف ذكره ، ص : 77

أولا : الحسابات لدى البنك الإسلامي :

أ- حسابات الائتمان:

و هي التي يودعها أصحابها برسم الأمانة دون أن نشارك في أرباح البنك أو أن تتحمل مخاطر الاستثمار و يكون السحب و الدفع منها غير مقيد شروط و هي :

1- الحسابات الجارية الدائنة: التي يمكن أن تستعمل فيها الشبكات و تخدم بذلك المواطن من مكان عمله.

2- حسابات تحت الطلب : التي يصدر مقابلها دفتر خاص بكل حساب ، و تخدم رغبة العملاء الذين يودون الحضور شخصيا إلى البنك في حالة السحب .

ب- حسابات الاستثمار المشترك:

يقبل البنك الودائع من المودعين المستثمرين في حسابات الاستثمار المشترك ، على أساس اعتبار الأموال المودعة شريكة في الأرباح المتحققة في السنة المالية التي شاركت فيها ، كما تتحمل مخاطر الاستثمار ، وفق قاعدة الغنم و الغرم ، و تنقسم هذه الحسابات إلى حسابات التوفير و حسابات تحت إشعار و حسابات الأجل .

ج- حسابات الاستثمار المخصص:

يقبل البنك الودائع في حسابات الاستثمار المخصص ، حيث يقدم البنك للمودعين و المستثمرين لهذه الغاية ، دراسة عن الجدوى الاقتصادية لمشاريع مختلفة ، بحيث تناسب هذه المشاريع الرساميل المالية المخصصة لذلك و يكون المستثمرين لغم و عليهم الغرم لأنه في هذا النوع من الودائع يقرر العميل نوع الاستثمار، بعد دراسات للجدوى الاقتصادية المقدمة من البنك و المنظمات المأخوذة عليها و تكون أرباح هذه العمليات مستقلة عن عمليات و استثمارات البنك المشتركة الأخرى و دور البنك في هذه الحالة هو إدارة الاستثمار بعد تقديمه للدراسات الاقتصادية و يتقاضى البنك عن نسبة مئوية من الربح ، يتفق عليها عند ابتداء لقاء هذا العمل .

ثانيا: الخدمات المصرفية:

أ- تأدية قيمة الشيكات المسحوبة ، و تحصيل الأوراق التجارية ، و تحويل الأموال في الداخل و الخارج ، و فتح اعتمادات مستندية و تبليغها ، و إصدار

الكفالات المصرفية ، و خطابات الضمان و غير ذلك من الخدمات المصرفية العديدة.¹

ب- إدارة الممتلكات و غير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بالأجر .

ج- القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات و تنفيذ الوصايا، وفقا للأحكام الشرعية و القوانين المرعية، و بالتعاون مع الجهة الدينية ذات الاختصاص.

د- إعداد الدراسات اللازمة لحسابات المتعاملين مع البنك في الاستثمارات الخاصة و تقديم المعلومات و الاستثمارات المختلفة.

ثالثا: أعمال التمويل و الاستثمار:

إن التطبيق العملي لأعمال التمويل الاستثمار على غير أساس الربا ، و سينسجم مع التطبيق الاقتصادي الإسلامي الذي يقوم به البنك ، فالبنك يقوم بالتمويل للآزم كليا أو جزئيا للاستثمارات المباشرة أو غيرها ، كما يوظف الأموال لأصحابها حسب الإنفاق ، كما للبنك أن يؤسس شركات في مختلف المجالات ، و تملكا لأموال المنقولة و غير المنقولة ، و استثمارها و استئجارها و تطويرها في مختلف المجالات الاقتصادية .

1 - ناظم محمد الثوري، مرجع سبق ذكره، ص: 101

خاتمة الفصل الأول:

تناولنا في الفصل الأول للنظام المصرفي، و فيه تعرضنا لتعريف النقود و أنواعها ثم بعد ذلك لمفهوم النظام المصرفي الذي نقصد به البنك المركزي، و البنوك التجارية، بالإضافة إلى النظم و القوانين التي تنظم نشاط هذه المؤسسات. و يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية و يأتي على قيمة هذا النظام كما أن نشاطاته في غاية الأهمية وجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية، و يتمتع بالسيادة و الاستقلال.

أما المكونات الأخرى لهذا النظام فهي تقوم بوظائف حيث تقوم البنوك التجارية فضلا عن قبول الودائع و تقديم القروض قصيرة الأجل يخلق النقود التي تعتبر من الوظائف الحساسة بالنسبة للاقتصاد ككل ، و نتيجة لذلك يقوم البنك المركزي بوضع مجموعة من الإجراءات لمراقبة هذه البنوك ، و ذلك بما يتماشى مع حاجة الاقتصاد و إلى جانب هذه الوظيفة الحساسة تقوم البنوك المتخصصة بتوفير الأموال الضرورية لتمويل التجارة الخارجية من جهة و تمويل المشاريع المنتجة من جهة أخرى في القطاعات الرئيسية (الزراعة ، الصناعة ، الإسكان).

الفصل الثاني

سياسات البنك و صندوق النقد الدوليين

مقدمة الفصل الثاني:

إن انفجار أزمة المديونية ، كانت من أهم السمات التي ميزت العقود الماضية ، فخلالها و خاصة في العقدين الأخيرين ، وجدت البلدان النامية نفسها في طريق مسدود ، و في منطقة حصار شديدة لتتميتها و حرقتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

فمع نمو الديون و تزايد كلفتها ، أصبح من المتعين على هذه الدول أن تخصص جانبا كبيرا و متزايد عبر الزمن من مواردها من العملات الصعبة لخدمة الأعباء الفادحة و المتزايدة لهذه الديون هذا في الوقت الذي تعرضت فيه أسعار وارداتها للارتفاع الشديد ، و تدهورت فيه أسعار صادراتها في الأسواق العالمية ، لهذا سرعان ما واجهت هذه الدول موقفا حرجا ، تمثل في عدم قدرتها على المواءمة بين الاستمرار في الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية و بين الاستمرار في تمويل واردتها الضرورية و مع استمرار هذا الموقف وصلت الأزمة في بعض الدول إلى حد خطير أصبحت فيه عاجزة عن دفع الفوائد و أقساط الفروض القديمة المستحقة للحكومات و المصاريف الأجنبية .

و إزاء هذه الظروف واجهت بعض الدول النامية ذات المديونية الخارجية الثقيلة صعوبات واضحة في تمويل و إرادتها، بعد أن ضعفت الثقة الدولية في قدرتها على السداد، و بالتالي أصبحت تواجهها متاعب كثيرة في القروض الجديد.

و من هنا جاءت ضرورة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ، و إتباع السياسة التي يفرضها الاتفاق معه ، خصوصا أن هذا الاتفاق أصبح شرطا مسبقا لتمكن من إعادة جدولة بعض الديون الخارجية للحصول على المزيد من القروض سواء من الصندوق النقد الدولي أو من البنك الدولي الذي يقرض هو الآخر سياساته ، و بالإضافة إلى هذه الأسباب التي تقرض للجوء إلى صندوق النقد و البنك الدوليين. و من ثم أتباع السياسات التي ينصحون بها هناك سبب رئيسي برغم هذه البلدان على إتباع سياسات هذه المؤسسات المالية الدولية ، يتمثل في الأزمات الطاحنة للنقد الأجنبي التي تعاني منها هذه البلدان ، و هي الأزمات التي نشأت و تفاقمت في عقد السبعينات ، من جراء تزايد مشكلات العجز الخارجي التي سببتها الأزمة

الاقتصادية الراهنة ، حيث كان من شأن هذه الأزمة ، حدوث ارتفاع شديد في أسعار الواردات .

و كان لذلك نتائج ضارة فيما بعد ، ذلك أن هذه الدول أفرطت في الاستدانة ، و توهمت أن الموارد المقترضة ، يمكن أن تكون بديلا عن الادخار المحلي ، و من ثم لم تضع في حسابها جيد كيف ترفع من قدرتها إلى سداد هذه الديون و بالتالي وجدت نفسها في أزمة اصطلح على تسميتها أزمة المديونية التي ستعرض لها في هذا الفصل لعلاقتها بالنظام المصرفي من جهة و من جهة أخرى بالإصلاحات الاقتصادية ، على أن نتعرض لمفهوم هذه الإصلاحات و مرتكزاتها النظرية ثم نختم الفصل بالكلام عن آثار تلك السياسات التي يشرف عليها البنك و صندوق النقد الدوليين على السياسة النقدية.

المبحث الأول: أزمة المديونية

تعد أزمة المديونية العالمية من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية ، في مسيرتها الائتمانية و خاصة في ميدان تمويل التنمية ، إذ لم يقتصر وصفها مشكلة اقتصادية أو مالية فحسب ، و إنما فتنتت تمس الخيارات الاجتماعية و السياسية على حد سواء ، ذلك لأن هذه الديون تتصل مباشرة بمدى إمكانيات هذه الدول على النهوض باقتصادياتها و في نفس الوقت هي تعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية و بينها و بين الجهات الدائنة .

و لقد شهد العقدان الماضيان ، تطورات بعيدة المدى على النظام المالي الدولي و لم تكن تلك التطورات و ليدة مخطط سابق ، و إنما حدثت تدريجيا استجابة للتغيرات الكبيرة التي طرأت على البنية الاقتصادية العالمية فمنذ و مطلع السبعينات تراكمت لدى الدول النامية ديون بلغت 1.4 برليون دولار ، و حيث وجدت هذه الدول باستمرار صعوبات جمة في سدادها ، فأثرت هذه الإختلالات على خطط التنمية الاقتصادية خلال فترة الثمانينات. و قد ارتفعت ديون هذه البلدان مما يقارب 21 % للسنة خلال الفترة ما بين 1970-1979¹ ، و على الرغم من أن نمو الناتج الداخلي الخام لهذه البلدان لم يكن سريعا ، إلا أن نصيب الديون من هذا الناتج لم يتجاوز 20 في سنة 1979، و خلال نفس السنة أنتقل نصيب الديون من الصادرات من 13 % إلى 20 %² .

و قد انفجرت الأزمة في صيف 1982 ، عندما أعلنت السلطات المكسيكية أنها لم تعد قادرة على الوفاء بخدمة ديونها ، مما أحدث دعرا في الدوائر المالية و الدولية ، زاد من حدته ، إعلان دول أخرى عجزها عن السداد ، و في تلك الفترة قدرت مديونية الدول النامية ب 800 مليار دولار، و كانت أكثر تلك البلدان تضررا هي بلدان أمريكا اللاتينية و خاصة (البرازيل ، و الأرجنتين و المكسيك) حيث ديونها تمثل نسبة 48 % من حصيلة صادراتها³ .

¹ - عرفت تقي حسين ، التمويل الدولي ، دار مجد لاوي للنشر ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 83 .

² - JEAN CLAUDE BRTHELEH-LA ENDETTEMENT DU TIERS MONDE -2 EME -EDITION PRESSE UNIVERSITAIRE DE France 1994.PARIS .P21.

³ MARC ROFFINAT LA DETTE DE TIERS MONDE EDITION LA DECOUVERTE 1993.PARIS P.29

إلا أن الخاصية الأساسية لهذه الأزمة تتمثل في اصطحابها لأزمة مدفوعات يمكن إرجاعها إلى عاملين أساسيين:¹

إن تلك الأزمة هي أزمة مدفوعات تمثل أزمة عجز عن الدفع ، و هي الأخطر على دولة غير قادرة على تغطية تكاليف الدين لا في الأجل المتوسط و لا في الأجل الطويل ، هذا إذا استبعدنا الأجل القصير ، بالإضافة إلى ارتفاع خدمة الدين بالمقارنة مع الدخل القومي.

إن الأزمة هي أزمة سيولة ، و في هذه الحالة يكون انقطاع عن الدفع مؤقتا . و يتم الدفع لخدمة الدين عند بدأ التشغيل لبعض المشروعات الممولة من طرف القروض الأجنبية .

المطلب الأول: مساهمة البنوك في تفاقم الأزمة

لعين البنوك من خلال العمليات المعرفية الدولية، خلال الفترة السبعينات و الثمانينات دورا رئيسيا في إعادة تنوير أو إعادة إقراض الودائع القصيرة الأجل التي تعود للدولة المصدرة للبتروول إلى المقرضين. و قد تم إقراض مبالغ ضخمة إلى الدول النامية من هذه الودائع التغطية ، بحيث سمحت و ساعدت تلك الدول على ادامة و دعم برامج الدعم الاقتصادي . و التأكيد على ذلك سنأتي بتصريح المدير الفني لصندوق النقد الدولي في عام 1999 م و الذي كان كالتالي " على العموم إن هذه الأنظمة المصرفية قد حققت أفضل عمل تمثل في إعادة الفوائض الآتية ، إن دول الأوبك بطريقة ساعدت على إدامة و تعظيم التجارة العالمية و النشاط الاقتصادي².

¹ - Leon naka , les tiers monde et la crise d'endettement des années 80 , edition l'arnathan 1989. paris.39.

² - محمد لامين ولد المختار ، مذكرة ماجستير بعنوان النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية سنة 2001-2002 ، ص :

الجدول التالي (1-II) الديون المصرفية خلال الفترة 1974-1980 .

السنة	الديون بمليار الدولارات
1974	362
1975	445
1976	470
1977	690
1978	861
1979	1136
1980	1259

Source : Leon naka , op. cit. p :44

و كما نلاحظ من الجدول فقد تضاعفت مبلغ الديون المستحقة للبنوك أربعة مرات خلال الفترة 1974-1980 و يرجع هذا التزايد إلى توفر رؤوس الأموال بدرجة كبيرة و تهرب البنوك الأوروبية من مراقبة البنوك المركزية التابعة لها ، و تبين الديون المبيتة في الجدول أعلاه ، التمويلات القائمة في بلجيكا و النمسا و كندا و الدانمارك و اليابان و إيطاليا و سويسرا و الولايات المتحدة ، خلال الفترة 1973-1974 انتقلت الديون المصرفية للبنوك الأوروبية من 4.54 مليار دولار إلى 6.25 مليار دولار ، تمثل 38 % من التدفق السنوي¹.

كما أدى إلى تفاقم الأزمة و اتساع نطاقها رفض البنوك التجارية زيادة منح التسهيلات الائتمانية جديدة للبلدان النامية بسبب عدم ثقة هذه البنوك في قدرة تلك البلدان على السداد ، بعد توقف بلدان أخرى منها عن دفع خدمة ديونها .

الأمر الذي دفع بلدان عديدة منها اليابان و فرنسا و ألمانيا إلى تخفيض ديونها عن البلدان الأقل تقدما مما خففت من حدة الأزمة .

¹ -Philippe norel, l'endettement du tiers monde édition la découverte 1994 paris p.35

المطلب الثاني: العوامل الداخلية و الخارجية للأزمة

بنفق الاقتصاديون و خبراء صندوق النقد الدولي على وجود نوعين من العوامل التي اشتمت لرسم معالم الصورة الحرجة للمديونية العالمية و هي:¹

أولاً: العوامل الداخلية:

و هي العوامل التابعة عن الاقتصاديات التي تنوء بالمشكلة و تتمثل في :²

1- فشل معظم أنماط التنمية و الإستراتيجيات و السياسات المتبناة في الدول النامية ، حيث ركزت هذه الدول من خلالها على إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة و التي لم تعمل في حدود طاقاتها القصوى .

2- الحاجة الماسة للعملة الصعبة : فبعض دول أمريكا اللاتينية ركزت تصنيعها على تنمية السوق المحلي في حين بقيت صادراتها مشكلة أساساً من المواد الأولية مما دفعها إلى طلب قروض أجنبية لتمويل ذلك التصنيع.

3- تعاظم دور القطاع العام مما أدى إلى ظهور عجز دائم في الموازنة العامة ، الأمر الذي يدفع إلى طلب قروض لتغطية إذ تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية القياسية على وجود علاقة قوية بين مستوى العجز في الموازنة و نمو المديونية.

4- النزعة الاستهلاكية المفرطة

5- هروب رأس المال : حيث شهدت هذه البلدان حركة هروب واسعة لرأس مال ، بدل أن تتم تعبئته و تسييره ، حتى تضمن بذلك تأمين تسديد الدين و قد ارتبط هذا الهروب بأشكال الفساد الذي تعاني منه هذه البلدان و أشكال التهريب المختلفة.

و من جهة أخرى يرى خبراء صندوق النقد الدولي، أن هذه العوامل تتمحور أساساً في عاملين أساسيين:

- فائض الطلب

- خلف النقود المكثف

و هذا التشخيص يمكن تمثيله بالشكل التالي :

¹ Salah moukoubi , l'algerie et le tiers monde – face a la crise –édition attarik 1990-p :114

² marocro finnot la dette du tiers monde ,op.ci :39

- عجز في ميزان المدفوعات فائض في الطلب العجز في الموازنة.
- التضخم خلق النقود المكثف سياسة القرض

ثانيا: العوامل الخارجية:

و هي العوامل التي ترتبط بالبيئة الاقتصادية الدولية و تمثل: ¹

- 1- المزيج السلبي للسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدول الرأسمالية ، كأسلوب التمويل التضخمي في الولايات المتحدة و تطبيق الحماية التجارية على صادرات الدول النامية ، حيث شهدت الفترة 1975-1981 موجة تضخمية تسديدة قدرت ب 13.5 في 1981 م و كذلك انخفاض قيمة الدولار حيث فقد خلال 1972-1979 نسبة 43 من قيمته الأصلية لكن مع مجيء بول فلوكير على رأس الفيدرالية الاتحادي أتبع سياسات المكافحة هذا التضخم.
- 2- ارتفاع أسعار الفائدة: كاتب هذه الأسعار سالبة في بداية السبعينات لكن مع مجيء بول سالف الذكر و إتباعه سياسة نقدية جديدة ، شملت تحرير أسعار الفائدة ، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 6.8 سنة 1977 م إلى 18.9 سنة 1981 م
- 3- تدهور معدلات التبادل التجاري لغير صالح الدول النامية التي اقترضت بكميات كبيرة لتمويل احتياجاتها الرأسمالية المتنامية ، و لتسديد فواتير النفط المرتفعة ، و هو ما أدى إلى تفاقم الإختلالات الخارجية لعدد من الدول المستوردة للنفط ، و هكذا اضطرت الدول النامية إلى الاقتراض التجاري على نطاق واسع لتغطية العجز الكبير في موازين مدفوعاتها.

المطلب الثالث: المقترحات الدولية لأزمة المديونية

نظرا للآثار السلبية التي تركتها أزمة المديونية على الإقتصادات النامية و خاصة الغير تغطية ، إضافة إلى ما واجهته هذه المشكلة من تهديد نظام الائتمان الدولي بالانهيار من خلال احتمالات الإفلاس لأكبر البنوك الأجنبية الدائنة ، كل هذا فرض على العالم ضرورة الانتباه إليها و معالجتها ، حتى أصبحت محور للحوار بين الشمال و الجنوب ، و طرحت في المحافل الدولية و الإقليمية مقترحات عدة من قبل

1- محمد الأمين المختار، مرجع سبق ذكره، ص: 55

مختلف الأطراف المعنية بمسألة الاقتراض الدولي لكل أزمة أو التخفيف من حدتها حيث قدمت الأطراف الدائنة اقتراحات تدافع عن مصالحها المتجسدة في الحفاظ على رأس المال الدولي ، و في نفس الوقت قدمت الأطراف المدينة اقتراحات حاولت من خلالها التخلص من الأزمة ، و السمة البارزة في هذه الاقتراحات هي التناقض و التضارب فيما بينها ، فكل منها قد لقي المسؤولية على الآخر في إحداث و تفاقم الأزمة و سنتعرض الآن لأهم تلك المقترحات .

أولاً : المقترحات المقدمة من الدول الرأس مالية :

تصاعد القلق في الأوساط الغربية و خصوصاً الأمريكية منها نظراً لتزايد حجم القروض الممنوحة الدول النامية حيث قدمت البنوك التجارية الأمريكية في نهاية السبعينات نصف الديون لمعاونة لتلك الدول ، و قد أوضح بعض خبراء المال ، أن هذا يعد مؤشراً خطيراً يهدد ثبات النظام المصرفي الأمريكي الدولي ، لاسيما و أن العديد من هذه البنوك قد تعرضت بالفعل إلى مشاكل مالية خطيرة جراء تعرض العديد من الدول المدينة لمشاكل في دفع أعباء ديونها المستحقة ، و مطالباتها المتكررة بإعادة جدولة هذه الديون ، فازدادت نسبة الديون المشكوك في تحصيلها و هكذا ظهرت في السنوات الأخير من العقد السابق مقترحات و مبادرات أطلق عليها خطط تخفيض الديون .

1- خطة بيكر : قدم وزير الخزانة الأمريكية (James Beker) في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد و البنك الدوليين في عام 1985 مبادرة صممت أساساً للدول النامية المثقلة بالديون التجارية و البالغ عددها آنذاك 15 دولة و مؤداها زيادة القروض المقدمة من البنك الدولي و بنك التنمية الداخلي الأمريكي بحوالي 50% و بقيمة 9 مليار دولار ، و لذا سميت هذه الخطة ب Baker ، و اقترح أيضاً برنامج مدة ثلاث سنوات للفترة 1986-1988¹ بعد أن تزايد عدد الدول المدينة التي تحتاج إلى مساعدات لتوسيع إقراضها من البنوك التجارية لتبلغ هذه القروض 20 مليار دولار قد أطلق عليها اسم خطة بيكر المعدلة، (Baker20) و بعد عام و في اجتماع مشترك للصندوق و البنك اقترح بيكر نهجاً

1 - عرفات تقي حسيني ، مرجع سيف ذكره ، ص : 88

مركب يشمل الوسائل التالية التي من نشأتها تخفيف عبئ الدين الخارجي على الدول المعينة و هي : استخدام أدون أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم محلية تيسر مقايضات الديون بالأسهم إضافة إلى تحويل المطالب الخارجية إلى سندات و أسهم مقومة بالعملة المحلية و رأسملة الفوائد لتخفيض خدمة الفوائد بشكل مباشر .

2- مبادرة برادي : بعد مرور أربعة سنوات على خطة بيكر و في شهر آذار 1989 دعا خليفته نيو نيكولاس برادي إلى عملية تخفيض الدين على أساس حالة بحالة في الاتفاقيات الطوعية التي تتفاوض عليها الدول النامية مع دائئها من البنوك التجارية ، و هي محددة لدول أمريكا اللاتينية التي أتسمت ديونها الخارجية بارتفاع أحجامها المطلقة و تنامي مدفوعات خدمتها بشروط غير ميسرة ، و أعتبر برادي مقترحه هذا نقيضا لخطة بيكر ، بينما هو في الواقع تحويل لبعض فقرات تلك الخطة التي وصفها بالفشل ، و تركز مبادرة برادي على أربعة أركان رئيسية هي¹:

الركن الأول:

نؤجل البنوك الخاصة النظر لمدة ثلاثة سنوات عن شرطي التعهد و الاقتسام المعرفتين في اتفاقيات الديون الجارية بين البنوك الدولية و الدول النامية ، و أن يتعهد المدينون بعدم رهان أصولهم لأي البنوك كأسس تمييزية ، هد و اقترح أيضا تحويل جزء من المدينين أنفسهم و بمساعدات تقدم لهم من المؤسسات الدولية و الدول الرأسمالية المتقدمة .

الركن الثاني:

زيادة مساهمة المؤسسات الدولية في عملية تخفيض الدين على أن تبرز موارد البنك الدولي بزيادة رأسماله ليصل إلى 75 مليار دولار و أن يستخدم صندوق النقد الدولي موارده المتوفرة فضلا عن مطالبة دول ذات الفائض بالمساهمة في تمويل الخطة .

¹ الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا ، المعهد المصرفي ، سنة 1992 ، ص : 33

الركن الثالث:

مطالبة حكومات الدول الدائنة باكتشاف السبل اللازمة لتذليل العقبات لمحاسبة و الضريبة من على عاتق البنوك التجارية على أن تشترك في خطط تخفيض الدين.

الركن الرابع:

ضرورة عزل المسحوبات المقررة ضمن برامج صندوق النقد الدولي ، من إدارة الحسابات الخاتمية للبنوك الخاصة ليكون بمقدور الصندوق و الدول المدينة لسير قدما في تنفيذ برامج التكيف في حالة عدم وجود التزامات مسبقة من قبل هذه البنوك للمساهمة في تمويل إعادة الجدولة ، أو تخفيض الديون ، أن لا تكون هناك قروض جديدة من البنوك التجارية .

و تجدر الإشارة إلى أن الدول المدينة التي تقبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ستحصل بموجب هذا المقترح على التسهيلات لمدفوعات الفائدة تصل إلى 3 سنوات ، لكافة أنواع قروضها ، إضافة إلى شطب 3 % من أصل الدين سنويا خلال تلك الفترة ، و هكذا لوحظ في المبادرة تقدما ملموسا في إدارة مشكلة الديون التجارية للدول النامية المثقلة بالديون .

3- خطة ميازاوا :

قدم وزير المالية (كيتش ميازاوا) في عام 1987 م خطة تقوم على ثلاث عناصر هي ¹ . تحويل الدول النامية لجزء من ديونها الخارجية إلى سندات بضمان أصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها و عوائد التصرف في الأصول التي تملكها السلطات العامة فيها .

- إعادة جدولة ما تبقى من الدين لفترات سماح تصل إلى 5 سنوات و ذلك التخفيض مدفوعات الفائدة أو إيقافها أو حتى الإعفاء عنها ، و أولها مستحقات اليابان .

- تزيد المؤسسات الثنائية و المتعددة الأطراف الدول التي تنفذ الخطوتين أعلاه لتسهيلات هذا مع ضرورة الاعتماد على برامج الإصلاح

¹ محمد ولد غالب، مرجع سبق ذكره، ص: 68 : 11

الاقتصادي تحت رعاية الصندوق و البنك الدوليين و تفيد تجارب بعض الدول المدينة التي طبقت هذه الخطة أن بعض الدول المتقدمة قد تنازلت فعلا عن ديونها للدولة لمدينة الأقل دخلا .

- اقتراح ميتران :

اقترح الرئيس الفرنسي السابق (فراسوا ميتران) في إحدى المؤتمرات الدولية خطة تقوم على تأسيس صندوق داخل صندوق النقد الدولي خاص بالدولة المدينة المتوسطة الدخل ، يتولى ضمان دفع الفائدة المستحقة على بعض القروض التجارية التي حولت سابقا إلى السندات المضمونة من قبل الصندوق ، شريطة أن توافق الجهات الدائنة على إجراء خصومات كبيرة على قيمة مستحقاتها و تخفيض معدلات الفائدة ، يرافق ذلك برنامج إصلاح اقتصادي برعاية صندوق النقد و البنك للدوليين ، أما تمويل هذا الصندوق المقترح فهذا يمكن أن تنحي الدولة الدائنة نصيبها من الإصدارات الجديدة لحقوق السحب بغية إمكانية استخدامها لصالح الدول المدينة .

و بالنسبة للدول الأقل دخلا قد اقترح لحل ديونها الخارجية إعفاء ثلث تلك الديون المستحقة و إعادة جدولة الباقي، و علاوة على ذلك.

فقد فرض إطالة أجل استحقاق الديون مع توحيد الديون بأسعار السوق و لمدة أقصاها 25 عاما ، إضافة إلى التوحيد بأسعار فائدة أقل بشرط أن تتخفيض هذه الأسعار لأقل من النصف و لفترة سداد أمدها 15 عاما و تلك من أهم خطط تخفيض الديون الكبرى و التي أعقبتها بعض الطرق لمبكرة لتخفيض عبء الدين اختياريا ، و لعل من أوسع هذه الطرق استخداما ما يلي :¹

أ-مقايضات الدين بالأسهم:

و نقتضي بقيام البلد المقرض الأصلي أو أي جهة قامت بشراء الدين يخصم في سوق التداول بتحمل دين اليد مقابل حصوله على العملة المحلية للبلد المدين بقيمتها الاسمية الكاملة و بسعر الصرف الرسمي شريطة أن تستخدم هذه العملة في شراء أسهم محلية و من قبيل التجارب عن هذه الطريقة ، نظمت شركة (Nissan)

1- عرفات نفي حسيني، مرجع سبق ذكره، ص: 100

اليابانية للسيارات عام 1986 صفقة لتوسيع عمليات فرعها في المكسيك ، حيث أشترت هذه الشركة بمساعدة جهة استثمارية ما قيمته 60 مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية بسعر 40 مليون دولار و سددت شهادات الدين في بنك المكسيك المركزي ، و حصلت مقابلها على 54 مليون دولار باليزو المكسيكية و سعر الصرف الرسمي ، و هكذا وضعت هذه الصفقة كنموذج لدراسة الطريقة التقليدية لتحويل الدين إلى أسهم ، ثم تناولت عمليات المقايضة في العديد من الدول المدينة و تنامت معها القناعات بجدوى الاستثمارات الأجنبية و آثارها على التنمية ، في إنعاش الأسواق الثانوية لتداول سندات الدين ما بين البنوك الدولية انسجاما مع الاتجاه الدولي لتحويل الدين إلى أوراق مالية قابلة للتداول¹.

ب- إعادة شراء البلد المدين دينه في الأسواق الثانوية :

و تتلخص هذه الطريقة بقيام البلد المدين بشراء دينه الأصلي نقدا بخصم فمثلا قامت بولوفيا عام 1988 م بشراء 40 % من دينها الأصلي المعلق (البالغ آنذاك 335 مليون دولار) بمتوسط خصم 89 % أي نسبة 11 % من القيمة الاسمية للدين¹، كذلك قامت الشيلي بشراء ما قيمته 229 مليون دولار من دينها الجاري بخصم يبلغ 44 % علما أنه لا يشترط دفع قيمة الدين المعتاد شراء بالنقد ، بل يمكن تسديده من خلال مقابضه باسم لشركات القطاع العام أو الخاص في البلد نفسه و هنا سنتحول الديون على حقوق ملكية .

ج- طريقة تبادل المستحقات:

أي يتبادل الدين القائم - خصم - بصكوك ديون أخرى كالسندات ، على أن يكون هذا الصك الجديد أصلا أكثر ضمانا و تكون هناك أرجحيه في إمكانية خدمة المقرض الكاملة بهذا الأصل .

¹ - د، حيان شعبان سليمان، دور البنوك في الإصلاح و الاقتصادي في ضوء التطورات الاقتصادية معهد الدراسات المصرفية، القاهرة سنة 1988 ، ص : 12

د- تخفيض خدمة الدين:

أي قيام البنوك التي امتنعت عن تقديم قروض جديدة للدول المثقلة بالديون ببيع مستحققاتها القائمة بأسعار فائدة منخفضة مقابل سندات ملغاة ، و يتم هذا النهج وفقا لحالة بحالة بسلسلة من المفاوضات بين الطرفين بشأن رسم إطار البرنامج التكيف الهيكلي الذي يتفق عليه .

ثانيا - المقترحات المقدمة من طرف الدول المدينة :

قدمت الدول النامية المدينة مقترحات عدة لحل أزمة مديونيتها الخارجية ، رمت من خلالها في براز دور الدول النامية و المنظمات الدولية و كذلك البنوك التجارية في تأزم و تفاقم الأزمة ، و بالتالي فقد بحثت الدول النامية عن الحلول اللازمة المذكورة من خلال تحسين مبادرات الأطراف الدائنة ذاتها و ابتكار مقترحات جديدة و سنقوم بالتعريف عن أهمها و هي¹ :

أ-إعادة جدولة الديون : تعد هذه العملية إحدى السبل التي لجأت إليها الدول التي

تصادف مشاكل في الوفاء بخدمة دينها الخارجي في الآجال المحددة إضافة إلى تدهور في حصيله صادراتها و يقصد بها "تأجيل تمديد مدة تسديد الأقساط و الفوائد المستحقة أو التي تستحق السداد من أصل القروض لمدة محدودة و بشروط جديدة ، و عادة ما يكون البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه في وضع لا يتمكن إذا ما استمر بتسديد ديونه أن يمول الإستيرادات الاستهلاكية أو الحصول على قروض جديدة جراء اهتزاز الثقة في مقدرته على الدفع أو ما يسمى بانخفاض في جدارته الائتمانية ، و يدخل البلد المعني أولا في المفاوضات مع الدول الدائنة للاتفاق على تأجيل السداد بعد إدعائه للمطالب التي يقرضها الدائنون علما أن ليس جميع أنواع الديون تقبل جدولتها كالديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية و إنما فقط الديون التجارية و الحكومية .

ب- مقترح كوبا : قدم الرئيس الكوبي فيدل كاسترو Fidel Castro لمعالجة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية فلقد ألقى كاسترو

¹ د. محسن الحضري، دور البنوك في الإصلاح الاقتصادي معهد الدراسات المصرفية القاهرة، 1992، ص:10

بالمسؤولية على الدول الرأسمالية بوصفها تعمدت إقامة علاقات غير متكافئة مع الدول النامية حيث يرى أن السلم و التنمية لا ينفصلان والسلم سيكون ضعيف ما دام معظم دول العالم النامي معرضة للفقر وتعيش في حالة تخلف اقتصادي وبذلك ينظر كاسترو إلى أزمة المديونية ككل نظرة سياسية واقتصادية قائلًا : « في هذا الوضع الغير محتمل ينتقل عبء الديون الخارجية بشدة على العالم الثالث ويذكر أيضا (من المحتمل أن يكون الدين الخارجي للعالم الثالث كبير و لا يمكن تسديده بفلكيته و سرعة نموه الغربية و التفاقم المستمر في ظروفه أحد أفضل التعبيرات عن عدم عقلانية و حيوية النظام الاقتصادي الدولي الهرم) و هكذا يعتقد كاستريو أن جميع الحلول السابقة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية قد فشلت و حان الأوان لإنهاء الأزمة من خلال إلغاء الديون بدلا من محاولة تأجيلها وتخفيضها على أن يتم ذلك من خلال تشكيل اتحاد للدول النامية المدينة التي يمكن أن تطالب بالمقترح المذكور تحقيقا لمصالح الأطراف.

إضافة إلى كل اقترح كاسترو تخفيض جزء من الموارد التي توجه لتكديس الأسلحة التي توعد بالحروب المدمرة لإلغاء هذه الديون بشكل منظم .

ج- إعلان قرطاج :

وقعت إحدى عشر دولة مدينة في أمريكا اللاتينية من خلال الاجتماعات الوزارية التي عقدت في العامي 1984-1985 على إعلان يضم ثلاثة جوانب رئيسية¹ :

- الإعلان السياسي :ومفاده مسؤولية الجهات الدائنة و المدينة في تفاقم أزمة المديونية وتأتي المعالجة من خلال الاتفاق العام على إطار عام لوضع منهج للسياسات لضمان نجاح جهود التكيف .

- مقترحات لسياسة محددة : وتتلخص في إجراء تخفيضات ملموسة في إعفاء مدفوعات خدمة الديون و خاصة معدلات الفائدة السائدة في الأسواق الدولية أو من خلال توسيع تسهيل التعويض التابع لصندوق النقد الدولي وزيادة عنصر الهبة في القروض الرسمية المقدمة أو تأجيل جزء من مدفوعات الفائدة للدول بالديون إضافة

¹ عرفات تقي حسن، مرجع سبق ذكره ص 98

إلى تحسين شروط إعادة جدولة الديون بما يتناغم مع قدرة هذه الدول على النمو ومع حصيلة صادراتها.

- المسائل التنظيمية: هي عمل آلية لعمليات تبادل المنشورات و الآراء و المعلومات والخبرات بين هذه المجموعات وتوسيع نطاق العضوية لبقية القارة¹. و قد طالبت هذه الدول بضرورة تنفيذ فكرة إنشاء كارتل دولي يدعى بنادي المدينين على غرار نادي باريس لجعله الأساس الذي تنطلق منه المواقف الجماعية لهذه الدول في مفاوضات إعادة جدولة ديونها والتصدي للشروط القياسية التي يفرضها الدائنون عادة .

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية

انفجرت أزمة المديونية في بداية الثمانينات في بعض الدول التي وجدت نفسها حينها غير قادرة على تسديد ديونها المستحقة تلك الوضعية دفعت البنك و صندوق النقد الدوليين إلى وضع شروط لكل القروض الجديدة هذه الشروط التي أوجبتها المؤسسات المالية تتضمن إجراءات اقتصادية و مالية وذلك بهدف إصلاح الاختلال الذي تعاني منه اقتصادات هذه الدول المدينة حتى تصبح في وضعية تسمح لها بتسديد ديونها .

هذه الإجراءات المنصوح بها من طرف البنك و صندوق النقد الدوليين يطلق عليها (الإصلاحات الاقتصادية) وهي تهدف إلى تخفيض الاختلالات (العجز) الذي تعاني منه موازين المدفوعات والموازنات العامة لهذه الدول المدينة، ومن المعروف تقليدياً أن هذه الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الدول الرأسمالية المتقدمة لإعادة التوازن لموازن مدفوعاتها تشمل إجراءات تتعلق بالسياسة النقدية والضريبية الجبائية و أخرى تتعلق بالموازنة العامة موجهة أساساً لخلق الأجواء المناسبة للعمل والية السوق وتحقيق السعر التوازني .

¹ الصوفي ولد الشيباني ، سياسات الإصلاح في موريتانيا رسالة الماجستير في اقتصاد معهد البحوث و الدراسات العربية سنة

1993 ، ص : 52

و لكن هذه الاقتصادية يتضمن نوعين من البرامج هما برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التكيف الهيكلي الأول يشرف على تطبيقه صندوق النقد الدولي والثاني من اختصاص البنك الدولي.

و سنتعرض فيما يلي لمضمون وأهداف هذه البرامج من جهة ومن جهة أخرى مرتكزاتها النظرية وقبل ذلك تعطي تفصيل لكل من التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي كل على حدة وذلك فيما يلي :

1- سياسة التثبيت الاقتصادي:

و تتمثل في جملة إجراءات التي تهدف إلى تصحيح الإختلالات في المدى القصير بين العرض و طلب ، و ذلك من خلال التأثير على جانب الطلب لتقليص الإختلالات الاقتصادية الكلية¹ ، و بالتالي فهمة هذه السياسات هي مجابهة وضع اقتصادي طرفي أو ما يصطلح عليه الاقتصاديون عادة بمعالجة الصدمة ، و يؤول الإشراف في هذا الجانب من البرامج إلى صندوق النقد الدولي مقابل تقديم تسهيلات مالية ترمي إلى تصحيح الإختلالات .

إن بعض الجوانب سياسة التثبيت مستوحى من الكنزيرة ، مثل سياسة الميزانية و السياسة الضريبية التي تهدف للتأثير على مستوى و هيكله الطلب الإجمالي بينما البعض الآخر من هذه السياسة فهو مستوحى حتى من النيوكلاسيكية مثل السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف التي ترمي إلى توازن أسواق راس المال و الصرف.

و إجمالاً تتسم برامج التثبيت الاقتصادي بمجموعة ميزات تعبر عن أهداف و توجه صندوق النقد الدولي.²

¹ Fr'ancois bourguignon et al, ajustement et equité dans les pays en développement ocde, 1992 paris p.22

² - عبد الفتاح و عبد القادر شعبان ، الآثار الاقتصادية للبرنامج الاقتصادي التصحيحي في تونس ، ملتقى حول تقييم سياسات الاقتصادي و لتكثيف الهيكلي في العربية ، القاهرة ، 1999 ص : 272

- ميزة نقدية : تركز على تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية إلى مستوى ملائم مع مراقبة عرض النقود و الحجم الحقيقي للائتمان المصرفي في الاقتصاد الوطني و بخاصة في القطاع العام .
- ميزة اجتماعية: تركز على مراقبة نمو الجور الحقيقية، تثبيتها و العمل على عدم نموها بصورة سريعة.
- ميزة ضريبية: تقليص النفقات العمومية غير المنتجة و غير الأولوية في بلد يعاني أزمة مديونية خارجية من جهة، و من جهة أخرى إلى زيادة الإيرادات العمومية بإعادة النظر في المنظومة الضريبية.
- ميزة تقنية مجددة : تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية ، أسعار الصرف ، أسعار الفائدة ، الأجور و أسعار مختلف المنتجات ، و هي إجراءات تصب كلها في تحسين الحسابات المالية من خلال تقليص عجز الموازنة العامة و الرفع من معدلات الادخار و الاستثمار .

2- سياسة التكيف الهيكلي:

تتمثل في جملة الإجراءات الهادفة إلى الزيادة في جانب العرض في المدى الطويل ، و هي إجراءات بشرف عليها البنك الدولي ، و يعني التكيف الهيكلي تغيير بنية الأسعار حتى تصبح هذه الأخيرة مؤشرات موثوق بها ، و أن يكون نظام الأسعار قريبا قدر المستطاع من أسعار السوق العالمية ، و الطريقة المثلى من اجل بلوغ هذا الهدف هي أن تشكل الأسعار في الأسواق تنافسية في إطار اقتصاد مفتوح ، كما أن تقليل عوائق إنشاء هذه البنية الخاصة بالأسعار من خلال تحديد التشوهات و القضاء على أسبابها يمثل النواة المركزية للسياسات التكيف الهيكلي و تأتي سياسات التكيف الهيكلي سياسات جانب العرض لتكمل سياسات التثبيت فمن أجل إعادة التوازن في ميزان المدفوعات كان لزاما التعامل مع كل من الطلب و العرض ، و الغرض من خلال تحفيزه و الطلب من خلال الضغط عليه .

و كل برنامج التكيف الهيكلي إلا و ستجيب لمشكلات خصوصية للبلاد المعني، على أن إعدادها جمعية البنك الدولي يكون مستوحى من فلسفة مشتركة تحرير المبادلات

في الداخل كما من الخارج، و في نطاق أوسع فإن السياسة التكييف الهيكلية جانب داخلي و آخر خارجي¹:

أ - داخلها : يقوم البلد المعني بتطبيق تحرير مالي ، إصلاح فلاحى ، إعادة هيكلة القطاعين العام و شبه العام ، خصوصة القطاع العام .

- خارجيا : إجراءات متعلقة بالانفتاح الخارجى من خلال القطاع على الاحتكار فى التصدير و عراقيل الاستيراد تعديل الصرف عندما تكون العملة الوطنية مقومة بالزيادة ، و أساسا التخلي عن سياسة إخلال الواردات .

المطلب الأول : لمرتكزات النظرية لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلية

تستمد برامج التثبيت الاقتصادى التى بصممها ونباع تنفيذها صندوق النقد الدولى على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعة و التى بلغت ذروتها فى كتابات جيمس ميد² فى حين تخصيص وتوزيع الموارد و قد استخدم الصندوق -نظرية ميد- فى تحليل السلطة القائمة بين تراكم الديون ومشكلتها والتكليفات الضرورية التى يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد القومى لتصحيح عدم التوازن الحامل فى ميزان المدفوعات والصندوق هنا معنى أساسا بمشكلات لا حل القصير ويستخدم البنك الدولى آليات السوق وعدم التدخل الحكومى لتبرير وجهة نظر فى التكاليف المطلوبة فى مجال السياسات الكلية التى يتعين الأخذ بها لرفع كفاءة الموارد وتخصيصها³. والبنك هنا يفترض انه معنى أساسا بمشكلات الأجل المتوسط و الطويلة، ويوجد الآن تنسيق كامل ودقيق بين سياسة الصندوق وسياسة البنك من حيث شروط و القروض والتسهيلات المقدمة منها للبلدان النامية وحيث تكاد تختفى الفروق التى قائمة بينها فى عقد الستينيات والسبعينات، فكثير من الشروط التى يتطلبها عقد القروض مع البنك أصبحت الكثير من الأمور والمتغيرات التى تدخل فى طلب واهتمام الصندوق (سعر الصندوق مثلا)

¹ الصوفى الشيباني ، مرجع سبق ذكره ، ص : 63

² جيمس ميد ، و هو عالم اقتصادى ، حاصل على جائزة بويل فى الاقتصاد سنة 1961

³ رمزي زكى التضخم و التكييف الهيكلية، دار المستقبل العربى للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 96، ص: 162

ولهذا عادة ما يشترط البنك في مثل هذه الحالات أن يوافق البلد أولاً على ما يراه الصندوق بشأن مسألة ما قبل أن يوافق على إعطاء فروضة، كما أن العكس صحيح أيضاً، فهناك مسائل تدخل في صميم اهتمام البنك، لكنها نرد أيضاً في شروط قروض برامج التثبيت للصندوق الموازية أيضاً.

وسواء تعلق الأمر بوصفة برامج التثبيت الاقتصادي للصندوق أو بوصفة برامج التكيف الهيكلي للبنك، فإن الوضعيتين تتطلقان من راية من موحدة، فحواها أن مأزق المديونية الخارجية و الركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية، إنما يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية، التي ارتكبتها هذه البلدان، عليه فانه للخروج من هذا المأزق و ذلك الركود يتعين على البلد المعنى أن يقوم بإحداث تغييرات جذرية في هذه السياسات حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية¹.

وبالنسبة للصندوق الذي يسيطر عليه الرؤية النقدية، فهو يرى أن الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات، وما يترتب عنه من مديونية خارجية، إنما يعكس إفراطاً في مستوى الاستهلاك المحلي، أو إفراطاً في الاستثمار أو هما معاً وهذا يعنى أن المشكلة في التحليل الأخير ترجع إلى فائض الطلب المحلي وانه إذ استخدم هذا الفائض لتمويل الزيادة في الاستهلاك الجاري، فإن الطاقات الإنتاجية للاقتصاد المدين لن تتزايد، ولن يكون البلد عبر الزمن قادراً على خدمة أعباء دينه الخارجي، أما إذا كان التمويل الخارجي يستخدم لتمويل الاستثمارات، وكانت الإيرادات الجديدة الناتجة عن زيادة الاستثمارات وكلفة الاقتراض، فإن الاقتصاد المدين سيكون قادراً على خدمة دينه. وعموماً وحسب تلك النظر فانه ولتلافى متاعب الدين فإن عجز الحساب الجاري يجب أن يكون منا سباً مع أنماط الاستهلاك الاستثمار المحلي، والتي يجب أن تتسق مع طاقة البلد في خدمة دينها الخارجي، و من هناك فإن الهدف الحقيقي لسياسة خفض الطلب المحلي تمثل جوهر برنامج التثبيت، وهي بحجم الطلب الكلى المحلي بحيث ينعكس ذلك العجز في الحساب

¹ - اندرس أو سلف، سياسات التنمية و المؤسسات الائتمانية، معهد الدراسات المصرفية القاهرة، 1969/68، ص: 12

ولهذا عادة ما يشترط البنك في مثل هذه الحالات أن يوافق البلد أولاً على ما يراه الصندوق بشأن مسألة ما قبل أن يوافق على إعطاء فريضة، كما أن العكس صحيح أيضاً، فهناك مسائل تدخل في صميم اهتمام البنك، لكنها نرد أيضاً في شروط قروض برامج التثبيت للصندوق الموازية أيضاً.

وسواء تعلق الأمر بوصفة برامج التثبيت الاقتصادي للصندوق أو بوصفة برامج التكييف الهيكلي للبنك، فإن الوضعيتين تتطلقان من راية من موحدة، فحواها أن مأزق المديونية الخارجية و الركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية، إنما يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية، التي ارتكبتها هذه البلدان، عليه فإنه للخروج من هذا المأزق و ذلك الركود يتعين على البلد المعنى أن يقوم بإحداث تغييرات جذرية في هذه السياسات حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية¹.

وبالنسبة للصندوق الذي يسيطر عليه الرؤية النقدية، فهو يرى أن الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات، وما يترتب عنه من مديونية خارجية، إنما يعكس إفراطاً في مستوى الاستهلاك المحلي، أو إفراطاً في الاستثمار أو هما معا وهذا يعنى أن المشكلة في التحليل الأخير ترجع إلى فائض الطلب المحلي وانه إذ استخدم هذا الفائض لتمويل الزيادة في الاستهلاك الجاري، فإن الطاقات الإنتاجية للاقتصاد المدين لن تتزايد، ولن يكون البلد عبر الزمن قادراً على خدمة أعباء دينه الخارجي، أما إذا كان التمويل الخارجي يستخدم لتمويل الاستثمارات، وكانت الإيرادات الجديدة الناتجة عن زيادة الاستثمارات وكلفة الاقتراض، فإن الاقتصاد المدين سيكون قادراً على خدمة دينه. وعموماً وحسب تلك النظر فإنه ولتلافى متاعب الدين فإن عجز الحساب الجاري يجب أن يكون منا سباً مع أنماط الاستهلاك الاستثمار المحلي، والتي يجب أن تتسق مع طاقة البلد في خدمة دينها الخارجي، و من هناك فإن الهدف الحقيقي لسياسة خفض الطلب المحلي تمثل جوهر برنامج التثبيت، وهي بحجم الطلب الكلي المحلي بحيث ينعكس ذلك العجز في الحساب

1- اندرس أو سلف، سياسات التنمية و المؤسسات الائتمانية، معهد الدراسات المصرفية القاهرة، 1969/68، ص: 12

الجاري بتدفقات رأسمالية تمثل تحويلات طوعية وطويلة المدى للموارد من المقرضين الأجانب إلا أن الصندوق يرفض بحكم الإيديولوجية الليبرالية الرأسمالية التي تحكمه أن تكون الوسائل المتبعة لتحجيم الطلب الكلي من خلال التأثير العمومي على مكونات ميزان المدفوعات، أو عن طريق مجموعات السياسات المباشرة، مثل دعم الصادرات وتقييد الواردات، و الحد من تصدير رؤوس الأموال والرقابة على الصرف، ونصر على القبول آليات السوق والإبعاد الكلي للدول من التدخل في النشاط الاقتصادي .

وفيما يتعلق ببرامج التكيف الهيكلي المعقودة مع البنك الدولي فهي لا تختلف في تشخيصها الأزمت الاقتصادية التي تعاني منها البلدان المدنية، عن رؤية صندوق النقد الدولي، فهي تشخص هذه الأزمت على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها هذه الدول.

المطلب الثاني محتوى برامج التثبيت والتكيف الهيكلي

سنقوم أولاً بتجديد سياسات برنامج التثبيت لخفض الطلب الكلي وذلك عن طريق المحاور التالية.

أولاً : محور خاص بالموازنة العامة.

ثانياً محور خاص بميزان المدفوعات.

ثالثاً محور خاص بالسياسة النقدية.

أولاً السياسة المتعلقة بالموازنة العامة.

لما كان الإنفاق العام بشقيه الجارية والاستثمارية يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي فإن محاصرة العجز في الموازنة العامة، و ينجم عنه من مشكلات يتطلب العمل من وجهة نظر الصندوق، على كبح نمو الإنفاق العام و أن تعمل الحكومة في نفس الوقت على زيادة مواردها العامة و يمكن تلخيص السياسات التي

تحقيق ذلك فيمايلي¹.

ا- إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، و خاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية و الضرورية، من خلال زيادة أسعار هذه السلع

ب- زيادة أسعار موارد الطاقة وخاصة التي تستعمل في أغراض في الاستهلاك العائلي فضلا عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل و المواصلات والاتصال والتعليم.

ج- تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف

د- يوصي الصندوق بضرورة أن تكف الدولة عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي يمكن القطاع الخاص أن يقوم بها وان ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء واستعمال البنى التحتية .

هـ- يحرص الصندوق على المطالبة برفع بعض الضرائب الغير مباشرة، وتجميد الأجور والرواتب والعلاقات للعمال و الموظفين في الحكومة والقطاع العام.

و التخفيض من الدعم الاقتصادي الذي تحمله موازنة الدولة من جراء وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة.

ثانيا. السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات

أما فيما يتعلق بالإجراءات و السياسات التي تهدف إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي ،فان القضية المركزية في وصايا الصندوق ، هي تخفيض القيمة الخارجية العملة ، من هنا فان الزيادة في النقد الأجنبي من خلال التخفيض سوف تتحقق عبر .

-زيادة الصادرات.

-تقليل الواردات.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد، 12، سنة 1983، ص: 3

-اتجاه الموارد إلى الاستثمارات في قطاع الصادرات.

وكل ذلك لابد أن يتم في إطار من تحرير التجارة إلغاء القيود النوعية والكمية الواردات والاكتفاء بالرسوم الجمركية، وإلغاء الرقابة على الصرف، والسماح بالدخول وخروج النقد الأجنبي، وإلغاء اتفاقيات التجارية و الدفع الثنائية وإعطاء الحوافز كل الحوافر الاستثمارات الخاصة. **ثالثا السياسة النقدية**. وهنا يعطي برنامج الصندوق أهمية ارتكازية لضبط عرض النقود ضبطا محكما، لان فائض الطلب لنضم السبب و يناظره إفراط حاد في السيولة المحلية لهدفان برنامج التثبيت يتضمن سياسات نقدية صارمة أهمها مايلي¹.

-زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

ب-وضع حدود عليا (سوق) الائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال فترة البرامج

ج-تنمية أسواق رأسمال و تحرير التعامل بها.

تلك هي أهم السياسات التي تقرر عنها برنامج التثبيت الاقتصادي².

أما فيما يتعلق برنامج التكيف الهيكلي، فهناك ثلاثة محاور أساسية في فروض التكيف الهيكلي، يتعين التركيز عليها و هي³:

*تحرير الأسعار: تعطى فروض التكيف الهيكلي للبنك الدولي، أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار، وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب فالبنك يرى أن ندخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تسوية الأسعار النسبية، ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية و التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، وهو في هذا الخصوص ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، وضد الدعم السلمي وضد دعم مستلزمات الإنتاج، والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة وضد سياسات ومؤسسات التسويق الحكومي.

¹ جريدة الصيرفي، للكاتب محمد عامل في الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد، 90، ص: 2

² رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 170

³ مجلة الأعمال و الاقتصاد، ملف خاص عن موريتانيا، العدد، 123، 1990، ص: 6

* نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص: تذكر أدبيات البنك الدولي و غيره من المنظمات، أن سياسة الخوصصة باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الإصلاح الاقتصادي، تحتاج إلى وضع برنامج آليات خاصة، تبدأ بسمح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته، كما يتعين لإنجاح البرنامج أن يكون البلد قد خلق مناخا مواتيا لإنعاش اقتصاديات السوق (تحرير الأسعار) و في المقدمة سعر الصرف وسعر الفائدة وتحرير التجارة الخارجية و تعبير القوانين المنظمة لشركات القطاع العام وعودة إنعاش بورصة الأوراق المالية. ولا يمل البنك في كافة مطبوعاته من توجيه النقد لتلك البلدان التي يوجد فيها القطاع العام قوى.

* حرية التجارة والتحول نحو التصدير:

تعد مسألة التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة التي لا يتهاون بها البنك الدولي ضمن شروط فروض التكييف الهيكلي ، فهو يعتقد أن الرقابة على التجارة الخارجية من شأنها أن نعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية و التعرف على التكنولوجيا الحديثة ، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية و إلي تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد ، كما يعارض البنك مسألة حماية الصناعة المحلية . و يعتقد أن البلدان المفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية ، وان وجود سياسة تجارية متفتحة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة معادلات النمو الاقتصادي والتوسيع الصناعي ، كما أن الأداء الاقتصادي لتلك البلدان سيكون افضل عندما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات ويتم التخلي نهائيا عن مبدأ الحماية الصناعية المحلية . كما بها جم البنك سياسة التصنيع القائم على بدائل الواردات، ويرى أن الأفضل لتلك البلدان هو تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير، وفي هذا الخصوص تتفرع عن فروض التكييف الهيكلي مجموعة من السياسات الآتية:¹

1 -الصوفي ولد الشيباني ، مرجع سبق ذكره ، ص : 36

- أ- تخفيض سعر صرف العملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعة الخارجية .
- ب- خفض الرسوم الجمركية على الواردات.
- ج- إحلال الرسوم الجمركية محل القيود الكمية .
- د- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات .
- هـ- التخلي عن حماية الصناعات المحلية .
- و- إلغاء اتفاقيات الدفع و التجارة الثنائية
- ز- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية
- وليس من العسير علينا أن نفهم لماذا يعطى البنك الدولي لقضية تحرير التجارة والتحويل نحو زيادة الصادرات أهمية محورية في فروض التكليف الهيكلي ، فمن ناحية سيؤدي هذا التحرير فتح أسواق هذه البلدان بأقساط القيود المعروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها ، ويؤدي التخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة ، وهي قضية حيوية بالنسبة لها التخفيف من مشكلات البطالة والكساد فيها ، ومن ناحية أخرى من السهل أن نتصور أن تحويل بنيان الإنتاج للتصدير وتنمية قطاع الصادرات بضمن من خلال ما يدره من نقد أجنبي تسديد الديون التي اقترضها البلد ، سواء من حكومات أو من بنوك الدول الصناعية ، أو من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الأخرى. إن منطق صندوق نقد الدولي هو منطق مالي تقني ، لا يهتم الجانب الاجتماعي ، و الجانب التنموي ، لان الاقتصاد في نظره هو عبارة عن مكانيك ،: إذا عرفت بعض الإختلالات يجب العمل على معالجتها والرجوع إلى نقطة البداية أي التوازنات الأساسية¹ بتوازن الميزان التجاري ، توازن ميزان المدفوعات بتوازن ميزانية الدولة ، ولكن ما معنى أعادت التوازنات في دول يعاني الملايين من سكانها من الفقر المطلق وما معنى المحافظة على التوازن في دول تعاني نسبة كبيرة من سكانها الناشطين من البطالة بمختلف أنواعها؟

¹ -حذاء مجدي الموسوي ، الخصصة و التصحيحات الهيكلية ديوان المطبوعات الجزائري، الجزائر ، ص: 3

لذلك فالأسبقية يجب أن تعطى بالأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه الديناميكية التي يجب أن تخلف هي التي - من شأنها أن تساعد الدول النامية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وواقع الحال هو أن التنمية لا يمكنها أن تتحول أو تقحم في التوازن الذي يشكل مفهوما مجردا وبتغيير محتواه ومدلوله بتغيير المعطيات والأوضاع أما التنمية فهي صراع ضد البطال والمرض وسوء التغذية والتنمية هي استعادة واسترجاع الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار .

ومن هنا يدعو الأستاذ الحبيب المالكي حكومات الدول النامية المعنية ببرامج التكيف الهيكلي إلى إعادة النظر في سياستها ونهج سياسة مغايرة، سياسة جديدة تنطلق من الواقع، وتأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تفاذي إرهاب القوة الشرائية للمواطنين و استنزافها سياسة تنتهج نهجا وطنيا

أصلا تهدف إلى تحقيق التنمية الذاتية، سياسة جديدة من شأنها أن تكسر إطار هذه الحلقة المفرغة (توازن / لا توازن).

المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة لإصلاحات الاقتصادية

تتمثل سياسة الصندوق في تقديم وصفة واحدة تعتبر علاجا كونيا تشفي جميع الأمراض التي تعاني منها الدول النامية ، فالصندوق يري أن العلاج واحد يصلح في البرازيل كما يصلح للتشاد بغض النظر عن بنية الاقتصاد وموارده وهذه السياسة يتم تحديدها نون أن يأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي والاقتصادي ، وطبيعة البنيان ومستوى التطور الذي حققه البلد المعني .

وصفوة القول أن وصفة صندوق النقد الدولي تؤدي إلى اتجاه انكماشى طويل الأمد في الدول التي تقبلها وكذلك إضعاف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية ، وتكفي هذه الحقائق المادية لتفسير أمان الصندوق بجدوائية آليات السوق ، ويظهر أن الاعتماد عليها وحدها يحد من إمكانيات النمو الاقتصادي ، إضافة إلى الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية التي تترتب على زيادة فقر الفقراء و إفقار متوسطي الدخل¹. والجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي لعب دورا أساسيا خطيرا، من خلال

¹ الصوفي ولد الشيباني ، مرجع سبق ذكره ، ص : 103

فرضه اختيارات اقتصادية و مالية و نقدية مغايرة , وذلك تحت ستار التدخل التقني من اجل إصلاح اختلال ميزان المدفوعات و لكن لا يمكن أن نعتبر أن الصندوق مؤسسة محايدة لا علاقة لها بالاختيارات الاقتصادية العالمية,

و لهذا لا بد أن يرد سلوكه هذا إلى جانب السياسات العامة لتلك الفئات و موقفها من العالم الثالث وقد يكون من الضروري التذكير هنا بمسألة أساسية و هي أن مديونية العالم الثالث ليست ظاهرة جديدة حيث يمكن القول إنها ظاهرة قديمة , برزت في منتصف القرن التاسع عشر بل هناك بعض الدراسات الحديثة التي تؤكد مرة ثانية التغلغل الاستعماري تم عن طريق سياسة القرض التي أنتجتها المؤسسات البنكية الأوروبية الشيء الذي أدى إلى اختناق بعض الدول في القرن التاسع عشر مثل مصر بصفة عامة الإمبراطورية العثمانية و هذا الاختناق المالي أدى إلى وضعية سياسية جديدة , أي انه سهل تدخل الاستعمار ومع تصاعد موجات النقد الموجهة لتلك البرامج من آثار و قلاقل و تحل فاضح في الشؤون مما يمس في سيادة الدولة ضد ما ينطوي عليه هذا البرامج التي يشرف البنك و صندوق النقد الدوليين سواء من جانب المفكرين والخبراء الذين يعارضون وصفات الصندوق و البنك وما بني عليها من سياسات من جانب قادة البلدان النامية نفسها الذين أصبحوا عرضة للانتقادات السياسية في مجتمعاتهم من جراء تمخض عن هذا البرنامج من آثار و قلاقل و تدخل فاضح في الشؤون يمس من سيادة الدولة و هذا ما ينطوي عليه هذا البرنامج من أعباء فادحة على الفقراء و المحرومين و بحدود الدخل وفي ضوء ذلك كله بذات بعض المنظمات تتحدث عن ما يسمى بالتكيف ذي الوجه الإنساني و عن ضرورة أحوال الفقراء وان سياسة التكيف يجب أن تحقق كلا من الكفاءة والعدالة وان البنك الدولي يتعين عليه أن يقدم المساعدات للحكومات للتخفيف من الآثار السلبية للتكيف و بالذات لفقراء الريف و الحضر , و لهذا بدا البنك الدولي يقترح مؤخرا عملات يسمى شبكات الأمان الاجتماعي وتأسيس صناديق التعويضات و مساعدات للفئات الأكثر تعرضا للآثار السلبية لهذا البرنامج و هي مقترحات هزيلة , وتتمثل مواردها رذاذا طفيفا لا يمكنه أن يحقق لهيب الآثار الاجتماعية المدمرة لتلك البرامج .

المبحث الثالث : آثار سياسة صندوق النقد و البنك الدوليين على الوضع الاقتصادي و النقدي

بادئ ذي بدئ يعترف صندوق النقد و البنك الدوليين ، إن السياسات التي يشرفون على وضعها و تنفيذها لها تكاليف اجتماعية و تضر بما يسمى بالجماعات الأشد تعرضا للمخاطر مثل قطاع الأعمال و الموظفين بالإدارات الحكومية من دون الدخل المحدود و العاطلين عن العمل و المرأة العاملة و العاملين في الأنشطة الهامشية بالقطاع غير الرسمي إلى آخره ، وفي هذا الخصوص كتبت إحدى عاملات البنك العالمي تقول بصراحة تامة "ولما كان التكيف تخفيضا في مجموع الطلب و تغييرات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج و المنتجات و تحولا في تخصيص الموارد ، فانه سيتبع بالضرورة بتكاليف في شكل تقليل الاستهلاك أو تخفيض الاستثمار أو الابتعاد المؤقت عن العمل.¹

كما انه يوجد من خبراء البنك الدولي من يعترفان بان تدابير التكيف الرامية إلى موازنة إجمالي الطلب و العرض عادة ما يؤدي إلى انكماش النتائج و العمالة و الاستهلاك ولا يكاد تجنب هذه التكاليف. ورغم أن خبراء الصندوق و البنك الدوليين لا يختلفون حول الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التثبيت و التكيف الهيكلي ومن ثم تأثيرها على أحوال البشر إلا أنهم جميعا بلا استثناء يتفقون على مقولة محددة لا يملون من تكرارها دوما ، لتبرير هذه الآثار و التكاليف سيجعلها أكثر عبئا في المستقبل ، إذا احل البلد تنفيذ برنامج التكيف وان هذه الآثار السلبية التي تتجم عن هذه السياسات هي تكلفة لا مهرب منها و مرارة دواء لا بد من تجرعه حتى يمكن للتكيف أن يأخذ مجراه وينقل البلد إلى وضع أفضل في الجبل المتوسط و الطويل .

وفي هذا السياق كتبت احد العملات نقول "لكن هذه التكاليف لا بد أن تقارن عدم اعتماد سياسات التكيف الهيكلي في جنيها ، أو إجراء التكليف بطريقة غير منظمة وفي كلتا الحالتين يمكن أن نعرض علينا أكثر ثقلا"²

1- جريدة الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ، العدد 20 ، ص : 4

المطلب الأول: اثر برامج التكليف الهيكلي والتثبيت علي السياسة النقدية

قبل التطرق إلي اثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي علي السياسة النقدية، من المفيد معرفة المقصود بالسياسة النقدية.

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية ففي حين يعرفها البعض بأنها تعني تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثل في التنمية الاقتصادية ، والقضاء علي البطالة ، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، والمحافظة علي استقرار المستوى العام للأسعار¹، ويعرفها البعض الآخر بمجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة علي سوق النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة أما بالحدود تأثيرات في كميات النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة ، والهدف من هذه التأثيرات أما امتصاص السيولة الزائدة أو حفن الاقتصاد بتيار نقدي جديد².

كما يمكن أن تعني السياسة النقدية وسياسة الحكومية والبنك المركزي في خلق النقود ، وبهذا تصبح هذه السياسة مشتملة علي ما يتعلق بإصدار العملة من قبل البنك المركزي أو الخزينة المركزية إن وجدت كما في الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك سياسة الحكومة بالنسبة للبنوك التي باستطاعتها خلق نقود الودائع ، و بهذا المعني فإن السياسات المالية و النقدية تهدف إلى جعل الطلب الكلي و العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني إلا للحفاظ علي استقرار الأسعار إذا يؤدي وجود فائض في الطلب إلا صرف الاقتصاد نحو التضخم النقدي في حين يؤدي نقص الطلب إلى البطالة داخل الاقتصاد.

إن السياسة النقدية و المالية التي انتهجتها البلدان النامية تحت ضغوط صندوق النقد الدولي و التي لقيت تأييدا من الفئات الاجتماعية الداخلية المستفيدة منها و قد نجحت في القضاء علي فائض الطلب ، الأمر الذي أدى إلى خفض عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي و خفض الميل للاستدانة الخارجية و زيادة

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، الكاتب الصوفي، العدد 124، سنة 1996، ص: 12
² ضياء المجد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة الشباب الجامعي، 2000 الإسكندرية، ص: 173

الاحتياطات الدولية إلا أن ذلك قد أدى من ناحية أخرى إلى خفض شديد في معدلات الاستثمار و النمو و التوظيف ، و إلى تحميل الفقراء و محدودي الدخل و الطبقة المتوسطة العبء الثقيل لهذه السياسة.¹

لكن النتيجة الحتمية لبرامج التثبيت الاقتصادي كانت هي خلق حالة من التضخم العمدي من خلال السياسات النقدية و المالية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي عندما عرف بمصطلح إدارة الطلب و الذي أستخدمه القضاء على فائض الطلب . و المفارقة المدهشة هنا ، هي تركيز صندوق النقد الدولي على القضاء على هذا الفائض ، و بالتالي ما يسمى بالتضخم الناتج عن زيادة الطلب ، مما أدى في النهاية إلى خلق حالة من التضخم الناتجة عن زيادة التكاليف بسبب الزيادة التي طرأت على مختلف البنوك و تكاليف الإنتاج نتيجة لسياسة المالية و النقدية التي طبقت خلال هذا البرنامج لكن هذه الزيادة الهائلة التي طرأت على تكاليف الإنتاج كان من الممكن عزل تأثيرها عن الأسعار لو أن الإنتاجية في مختلف القطاعات ستنمو بمعدل يساوي على الأقل لمعدل زيادة التكاليف لكن هذا الأمر لا يمكن تصوره في حالة البلدان النامية بسبب ضخامة زيادة التكاليف من ناحية ، و سبب احتياج ذلك على فترة زمنية طويلة نسبياً تتغير فيها طرف الإنتاج و الإدارة من ناحية أخرى ، و لهذا فإنه في ضوء ترددي الإنتاجية أو جمودها في إحدى الحالات و عدم مواكبتها للنمو الذي طرأ على تكاليف الإنتاج و غياب الاستثمارات الكافية لتغيير طرق الإنتاج لخفض متوسط التكاليف ، فإن الزيادات التي قررتتها حكومات البلدان النامية على كثير من بنود الإنتاج ، سرعان ما انعكس مباشرة في زيادة أسعار السلع النهائية و بما يشبه " الانفجارات السعرية " على أنه أياً كانت طبيعة التضخم الذي يسود البلدان النامية التي انساقت وراء وصفة صندوق النقد الدولي فإن الأمر المدهش هو أن هذا التضخم أصبح مشبوها بحالة من الانكماش و البطالة ، و بحيث أصبحنا نتكلم الآن عن

¹ - عبد الكريم الطيار ، دور الجهاز النقدي و المصرفي في إطار السياسة النقدية و المالية ، رسالة الدكتوراة في الاقتصاد ، جامعة القاهرة كلية الحقوق ، سنة 1975 ، ص : 132

ظاهرة التضخم الركودي في البلدان النامية ، بعدما كانت تلك الظاهرة تعاصر البطالة و التضخم قاصرة على حالة الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية .

المطلب الثاني: مكافحة التضخم من خلال تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي

حينما أنشئ صندوق النقد الدولي عام 1944 م لم يكن احد يستطيع أن يتنبأ في ضوء المبادئ العامة التي قام على أساسها بأن ستكون له هذه القوة الطاغية في التدخل في الشؤون الداخلية الدول الأعضاء فيه ، و بالذات الدول النامية ، و صحيح أن الصندوق كان قد وضع شروطا للاستفادة من السيولة التي يوفرها دول الأعضاء فيه ، و خاصة فيما يتعلق بالسيولة التي تفوق حدود الشريحة الذهبية ، لكن هذه الشروط لم تكن تشكل أساسا قويا يتدخل الصندوق في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بيد أن الصندوق في عقود الخمسينات و الستينات و السبعينات كان قد طور سياسته من خلال ممارسته مع بعض الدول النامية و توصل إلى ما يشبه الإيديولوجية الصارمة في تعامله مع هذه البلدان هذه الإيديولوجية و على الخصوص فيما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي التي يتعين على البلد العضو تنفيذها كشرط أساسي من شروط الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المختلفة و التي ابتكرها الصندوق في السنوات الأخيرة.

و الحق أن الباحث في مشكلات التضخم في البلدان النامية ، و بالذات البلدان ذات الأوضاع الحرجة التي يوجد بها تضخم شديد ، ي يستطيع أن يفسر عمق هذا المشكلة من حيث جذورها و تطوراتها المختلفة ، دون أن يتعرض للدور الذي أصبح يلعبه صندوق النقد الدولي في توجيه السياسات الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان التي نضطر صاغرة أن تلجأ إليه و تقبل شروطه . و تجدر الإشارة إن التغلب على مشكلة التضخم تعد ضمن الأهداف التي يزعم الصندوق أنه يسعى لتخفيفها من وراء تنفيذ هذا البرنامج ، لكن قبل التطرق إلى الوسائل التي يستخدمها الصندوق لمكافحة التضخم من الأخرى لتطرق إلى تعريف شامل له و إلى الوسائل الأخرى النظرية لمكافحته . و على الرغم من صعوبة

تحديد تعريف موحد للتضخم يلاقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي ، حيث عبرت أغلب التعريفات عن تأثيرها بالنظرية الكمية للنقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) إذا أعطت تعريفات سهلة و مبسطة عن التضخم أبسطها التعريفات التالية :¹

1- إن التضخم هو الزيادة المحسوبة في كمية النقود.

2 - إن التضخم هو نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة

3 - التضخم هو الزيادة في كمية النقود و التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و كذلك عرف أنه الزيادة الحاصلة في الأسعار بسبب زيادة الإصدار النقدي . و هناك أنواع عديدة للتضخم ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية في أسواق السلع و الخدمات ، أو في أسواق عوامل الإنتاج و على الرغم من تعددها إلا أنها تجتمع كلها في حالة مشتركة و هي انخفاض القوة الشرائية للنقود و من أهم أنواعه:²

أ- الإجراءات المباشرة

ب- وسائل السياسة النقدية

ت- وسائل السياسة النقدية و المالية

و يمكن أن تتمثل الإجراءات المباشرة في إجراءات اختيارية أو إجبارية و هي تعني تشجيع الأفراد على رفع إيداعاتهم و تقليل اتفاقهم على الاستهلاك و تتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بوساطة البنك المركزي ، و تهدف إلى تقليل في عرض النقود لغرض المضاربة ، و بالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي ، و تعتبر عمليات السوق المفتوحة من الوسائل المهمة التي يستعملها البنك المركزي لتقليص حجم الائتمان و ذلك عن طريق دخله في الأسواق المالية و بيع كميات كبرى إلى الجمهور و البنوك

1- كامل فهمي السباي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 133

2- عقيل جاسم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص : 174

التجارية مما يؤدي إلى نقص حجم الأرصدة النقدية فتضعف قدرة البنك على منح القروض¹.

و تتمثل الإجراءات المالية في استخدام وسائل السياسة المالية المتمثلة في تقليل الإنفاق و زيادة الإيرادات من الضرائب .

على أنه قبل أن توضح فلسفة الصندوق في مكافحة التضخم وواقعية هذه الفلسفة و كفاءتها في علاج هذه المشكلة التي تنجم عن ذلك ينبغي أولاً أن نشير إلى المنطق الذي يحكم الصندوق في تفسيره للتضخم الذي هو النظرية النقدية الضيقة التي ترى أن السبب الجوهري للارتفاعات المستمرة للأسعار هو الاختلال القائم بين عرض النقود و نمو العرض الحقيقي للسلع و الخدمات ، هو الأمر الذي ينعكس في النهاية في وجود طلب فائض لدفع الأسعار نحو الارتفاع . كما أن الصندوق يعتقد أن ظاهرة الارتفاع المتواصل للأسعار يعود إلى تدخل الدولة في جهاز الأسعار عن طريق ما تفرضه من رقابة و قيود ، و ما ينجم عن ذلك من انحرافات في طريق عمل السوق و لهذا السبب ينتقد الصندوق الإعانات المالية لدعم أسعار السلع الضرورية ، لرفع المعانات عن كامل لا محدودي الدخل ، كما يوصي خبراء الصندوق بالملائمة على هذه البلدان نظراً لغياب الأسواق النقدية و المالية أو عدم عملها بكفاءة غالبية نظراً للقيود التي تفرضها الدولة عليها و هي قيود تؤدي من وجهة النظر خبراء الصندوق إلى تثبيط أهم الادخار و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و إلى زيادة قوى الاستهلاك ، و عرقلة دور سعر الفائدة و ترشيد استخدام الموارد و رفع كفاءتها .

و باختصار هم يرون أن التضخم الذي يسود هذه البلدان أنه يرجع إلى الإفراط في عرض النقود الناجم عن زيادة الإخفاق العام و إلى الاعترافات السعرية الناجمة عن الإدارة النقدية و المالية السيئة².

و انطلاقاً من هذه النظرية النقدية الضيقة لتشخيص مشكلة التضخم بالبلدان النامية يرسم صندوق النقد الدولي عناصر العلاج على أساس ضغط الطلب

¹ ضياء مجدي الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 233

² - رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 183

الكلي و الهبوط بمعدلات نموه إلى مستويات منخفضة ، تتناسب و الموارد الحقيقية المتاحة للاقتصاد القومي حتى يمكن الحد عن كمية النقود .

و في هذا الخصوص يحتل تقليل العجز بالموازنة العامة لدولة أهمية محورية في وصفة الصندوق على أساس أن هذا العجز يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و انه يعطي غالبا عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي ، و هنا يصر الصندوق على ضرورة التقييد بتنفيذ ما يلي :¹

1- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومات و القطاع العام

2- ضرورة العمل على زيادة موارد الدولة عن طريق :

زيادة الضرائب غير المباشرة

زيادة أسعار البيع للمنتجات القطاع العام و رسوم خدمات المرافق العامة

- بيع أو تصفية المؤسسات الاقتصادية العامة التي تحقق خسارة و فتح الباب أمام رأسمال الأجنبي.

زيادة أسعار الطاقة .

3-الحرص على تقليل معدلات نمو الإنفاق العام الجاري، و ذلك من خلال إلغاء الدعم السلمي المخصص للموارد التنموية الضرورية و الحد من الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية بالإضافة على ذلك نبرز في برامج التثبيت الاقتصادي بعض القضايا الهامة التي لا يتهاون فيها الصندوق و لها علاقة وثيقة بمشكلة التضخم في هذه البلاد و من أهم القضايا نذكر : اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية .

¹ ضياء محمدي الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 131

خاتمة الفصل الثاني:

في هذا الفصل الثاني تناولنا سياسات البنك و صندوق النقد الدوليين المتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمن برامج التثبيت الاقتصادي و الذي يشرف على تطبيقها صندوق النقد الدولي و برامج التكيف الهيكلي الذي يراقب تنفيذها البنك الدولي و تتطرق هذه البرامج من رؤية موحدة محتواها أن مآزق المديونية الخارجية و الركود الاقتصادي الذي تواجه البلدان النامية إنما يعود على أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي ارتكبتها هذه البلدان و عليه فإنه للخروج من هذا المآزق و الركود حسب نظرة صندوق النقد الدولي ، يتعين على هذه البلدان القيام بإحداث تغييرات جذرية في سياستها الاقتصادية و من الجدير بالذكر هنا أن هذه الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها بلدان كثيرة إنما كانت نتيجة مباشرة للمديونية المرتفعة التي تعاني منها. و قد أشرنا في هذا الفصل على العوامل الداخلية و الخارجية التي ساهمت في تفاقم هذه المديونية ، مركزين في هذا الإطار على دور البنوك الأجنبية التي أسهمت في تقديم قروض كبيرة دون دراسة الوضع المالي لهذه البلدان كما تناولنا مجمل الحلول المقترحة للخروج من هذه الأزمة ، و أخذنا فيه المرتكزات النظرية لبرامج التثبيت و التي تعتمد على النظرية نيوكلاسيكية لميزان المدفوعات و التكيف الهيكلي لدى يعتمد على النظرية البيكو كلاسيكية في تخصيص و توزيع الموارد و بعد ذلك تطرقنا للانتقادات الموجهة للإصلاحات الاقتصادية و التي تقول أن منطق الصندوق النقد الدولي و البنك الدوليين هو منطق مالي و تقني لا يهتم الجانب الاجتماعي و الجانب التنموي.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: النظام المصرفي الموريتاني

الفصل الرابع: تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الموريتاني

الفصل الثالث

النظام المصرفي الموريتاني

المقدمة الفصل الثالث:

نتيجة للتقلبات السياسية والاقتصادية الكبرى التي عرفتها البلاد مؤخرا، فإن النظام المصرفي الموريتاني كغيره من القطاعات عرف حالة من عدم الاستقرار وعلى امتداد فترات معينة مما جعل من الصعوبة بمكان تحديد مكوناته ومشاكله أو السياسات التي ألفت بتقلها عليه.

فقد تشكل الجهاز المصرفي، في بدايته من مجموعة من البنوك التجارية والتي كانت في أغلبها إما فروع البنوك الأجنبية أو تربطها علاقة تبعية بالخارج. حتى أنه قبل إنشاء العملة الوطنية الأوقية 1973 فإن البنك المركزي آنذاك كان عبارة عن فرع تابع للبنك المركزي لدول أفريقيا الغربية في إدارته ورأسماله.

وبعد مرتبة هذا الجهاز وتوجيه اهتماماته لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن النشاطات الموريتانية أثرت على استقرار هذا الجهاز عن طريق سلسلة من القوانين التي وصلت حد التغيير الجذري في بعض الأحيان و بالتالي منعه من أن يأخذ شكلا مستقلا سواء في الحجم أو النوعية و هو الذي ما زال في طور النشأة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم تناول المرحلتين الأساسيتين التين جربهما النظام المصرفي الموريتاني وذلك من خلال مسيرة تطوره من انضمام موريتانيا إلى الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا إلى حين انسحابها منه وإنشاء العملة الوطنية الأوقية (مبحث أول)

- ماهية النظام المصرفي بادئين هذا المبحث بمكونات هذا النظام مركزين من حيث الأولوية على البنك المركزي الموريتاني ثم على البنوك التجارية والمتخصصة، مسترسلين كذلك في هذا المبحث عن المشاكل التي تعرض لها النظام المصرفي الموريتاني وكذا الحلول المقترحة لتنشيط هذا النظام المصرفي (مبحث ثاني).

وأخيرا سيتم تناول السياسات المؤثرة على النظام المصرفي الموريتاني، السياسة النقدية، السياسة الائتمانية وسياسة تحصيل الديون وذلك لما لها من تأثير بالغ على الاقتصاد بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة (مبحث ثالث)

- فرنك إفريقيا الاستوائية والكاميرون، ويصدرها البنك المركزي لإفريقيا الاستوائية والكاميرون (B.C.E.A.E.C)
- فرنك المالاجاش، وتصدره مؤسسة ملجاش للإصدار (IEM).
- فرنك مدغشقر وجزر القمر، ويصدره بنك مدغشقر وجزر القمر.
- فرنك مؤسسة الإصدار لما وراء البحار، ويتم تداوله في جزر الريتون.
- الفرنك الذي يتم تداوله في جزر سانت بيروميكيديو ويصدر عن البنك المركزي للتعاون الاقتصادي.

- وتقوم هذه البنوك بالإضافة إلى إصدار العملات بالاحتفاظ بجميع الاحتياطات الخارجية للدول الأعضاء وذلك في صورة فرنكات فرنسية، و يتم تسوية كل المدفوعات والمسحوبات بالعملات الأجنبية لكل بنك مركزي في حساب خاص بالخزانة الفرنسية، وتعتبر هذه البنوك مسؤولة أيضا عن الرقابة والإشراف على شؤون النقد والائتمان كل في المنطقة التابعة له، وتمارس أيضا بعض نشاطات البنوك التجارية، مثل منح الائتمان للقطاع الخاص واستقبال الودائع، وخصم الأوراق التجارية.

بالإضافة إلى هذه البنوك الستة في منطقة الفرنك الفرنسي، يعمل عدد كبير من البنوك الفرنسية، وبعض البنوك الوطنية المختصة بمجالات التنمية ومنح القروض طويلة الأجل. ولا تزال الأسواق النقدية والمالية في هذه الدول محدودة إن لم تكن معدومة وسنركز هنا على منطقة دول أفريقيا الغربية التي تضم موريتانيا.

(1): الإتحاد النقدي لدول أفريقيا الغربية:

بعد تزايد حصول المستعمرات الفرنسية على استقلالها، بادرت الحكومة الفرنسية بطرح مجموعة من الاتفاقيات والتنظيمات لتحديد من خلالها العلاقة الجديدة بينها وبين مستعمرات أمس ومن بين هذه التنظيمات الإتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية، الذي جاء بعد مشاورات بين الدول السبعة أعضاء (البنك المركزي لغرب إفريقيا) وفرنسا، ومن أهم الاجتماعات التي مهدت لظهور هذا الإتحاد، مؤتمر

باريس الذي عقد بتاريخ 17/05/1961 وبعد سنة من حصول موريتانيا على استقلالها، وصدرت عن هذا المؤتمر مجموعة من التوصيات كان أهمها:¹

أن تكون العملة المتداولة في هذه الدول مدارة كاملة من طرق مؤسسة تربطها علاقة وثيقة بالخزينة الفرنسية في إطار حساب يفتح لدى الخزينة الفرنسية لهذا الإتحاد تحت اسم حساب العمليات..

أن يكون تسيير القروض طبقا لاعتبار ظروف دول الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا ودخل هذا الإتحاد حيز الوجود في 12/06/1962، وهو يعكس نمط التعاون الاقتصادي والمالي بين فرنسا وهذه الدول، الذي يسمح للأولى وبشكل غير مباشر بإدارة اقتصاد الثانية، وذلك على الرغم من إن هذه الاتفاقيات تنص على حرية التبادل بين هذه الدول وفرنسا، وهو ما يحول فرنسا المزيد من استنزاف موارد هذه الدول الفقيرة والتي في أمس الحاجة إليها وهي تتحمل أعباء عمليات التنمية فيها والمنطقة من الصفر.

(2): البنك التي عرفتها موريتانيا في فترة الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا:

أ- البنك المركزي لإفريقيا الغربية (B.C.A.O): لقد تم الاتفاق على تأسيس هذا البنك سنة 1959 م، ولكنه لم يمارس نشاطه بشكل فعلي إلا بعد قيام الإتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية، حيث كان إنشاء البنك المركزي لهذا الإتحاد أول خطوات تنفيذ اتفاقية الإتحاد ويمثل هذا البنك بفرع في كل دولة عضو في الإتحاد، بينما يقع مقره الرئيسي في باريس بفرنسا.

وقد نصت المادة (63)² من النظام الأساسي لهذا البنك، على أن يقوم بمراقبة الأوضاع النقدية والمصرفية عن طريق مراقبين يعينهم مجلس إدارة البنك المركزي كما أنه مسئول عن العلاقات النقدية مع الخارج ثم الرقابة على القروض الممنوحة لصالح الحكومات في الدول الأعضاء وبالرغم من تبعية المصرف لفرنسا بشكل مباشر من حيث الإدارة أو المقر أو رأسمال.

1- شرق لطفي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 73

² Traité de l'union monétaire ouest africaine, réglementation de la monie et de crédit 12/05/1962, p : 30

تقوم بوضع ومراقبة الجهاز المصرفي للدول الأعضاء وسياسته الائتمانية التي يجب أن توضع اعتمادا على واقع هذه الدول وحاجتها الماسة للتمويل.

ب- البنك الموريتاني للتنمية والتجارة (BMDC): لقد تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 61/030 الصادر بتاريخ 1961/1/27، برأس مال قدره (150 مليون) فرنك غرب إفريقي موزعة على النحو التالي¹:

- 58% تملكها الدولة الموريتانية

- 34% يملكها الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي

- 08% يملكها البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية

ورغم إنشاء هذا البنك لخدمة التنمية الاقتصادية و تقديم القروض النصابة و الزراعة، إلا أنه ركز على التجارة الخارجية متجاهلا بذلك تنمية القطاع الذي تعتمد عليه 80% من السكان الموريتانيين في حياتهم.

ج- البنك الدولي لإفريقيا الغربية: يعتبر فرع البنك الدولي لإفريقيا الغربية أول مؤسسة مصرفية تفتح أبوابها في موريتانيا وذلك سنة 1957، وقبل استقلال البلاد بثلاث سنوات، بلغ رأسماله عند الافتتاح (150 مليون) فرنك غرب إفريقي، تعود ملكيته للبنك الدولي لإفريقيا الغربية الموجود بفرنسا، وبعد إنشاء هذا البنك وحصول موريتانيا على الاستقلال ثم تعديل رأسماله وتغيير المساهمين فيه إلى²:

- 75% البنك الدولي لإفريقيا الغربية

- 20% البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية

- 05% لدولة موريتانيا

ولم يكن هذا المصرف إلا نموذجا حقيقيا للبنوك الأجنبية النشطة في بلدان العالم الثالث آنذاك والتي كان دورها نهب ثروات تلك البلدان وتحويلها إلى الخارج، حيث قدرت الأموال المحولة نحو الخارج عن طريق هذا البنك سنة 1966 م بحوالي 1.4 مليار فرنك غرب إفريقيا بقي وذلك لصالح الممثلة الرئيسية لهذا البنك بفرنسا.

¹ - البنك المركزي الموريتاني، النظام التأسيسي للبنك الصادر بتاريخ 1973/10، ص: 04

² - إيمان ولد أحمد، تطور النظام المصرفي الموريتاني، (جامعة الجزائر) معهد العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير 1997، ص: 49

د- الشركة الموريتانية للبنك (S.M.B) : أنشئت هذه المؤسسة المصرفية سنة 1967 م برأس مال قدره (50 مليون) فرنك غرب إفريقي، موزع على المساهمين التاليين:¹

- 55% الشركة العامة لباريس

- 35% مجموعة البنوك الأوروبية

- 10% الدولة الموريتانية

- وتتصف هذه الشركة بتقديم القروض قصيرة الأجل التي توجه نحو المجالات الاستهلاكية وتسهيل عمليات الاستيراد خاصة من فرنسا ونتيجة لسيطرة الأجانب على ملكيتها كانت نتائج نشاطها موجهة أساسا إلى الخارج.

- كانت تلك هي أهم المؤسسات المصرفية التي شهدتها موريتانيا في فترة الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا والذي يمكن حصر النتائج التي حققتها في النقاط التالية:²

- وحدة العملة النقدية المتداولة في الدولة الأعضاء والتي تستمد قوتها من ضمان الخزينة الفرنسية لها.

- ثبات سعر صرف الفرنك الغرب إفريقي مقابل الفرنك الفرنسي وحرية تحويله بدون أية شروط أو إجراءات معقدة.

- قيام البنك المركزي لغرب إفريقيا بدور مؤسسة إصدار العملة المحلية، وفتح فروع له في كافة دول الأعضاء هذا مع ارتباطه لخبزينة الفرنسية عن طريق حساب العمليات الذي يلعب دورا كبيرا في إدارة الاحتياطات النقدية والأرصدة من الذهب والعملات الصعبة للدول الأعضاء.

- ومهما كانت الأهداف المقترحة لهذا الإتحاد وما يمكن أن يقدمه من خدمات لهذه الدول، إلا أن النتائج تعكس عدم فاعلية هذا التنظيم وقصوره عن تحقيق مستويات التنمية المتوقعة منه، فمهمة المصارف في فترته كانت في المقام الأول هي ضمان تحويل الأرباح والفوائد والأقساط إلى خارج البلاد، فلم تلعب هذه البنوك دور الوسيط لتجميع المدخرات، بل كانت احتكارا دخيلا على البلاد يمول ويسهل عملية

¹ - إمان ولد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 67

² - ستانلي فيشر، سلامة النظام المصرفي، التمويل والتنمية، المجلد 34، مارس 1997، ص: 10

الاستثمار الذي يتمشى مع مصالح الدولة المستعمرة وعادة ما يناقض مصالح الدولة الموريتانية للاختلاف في حاجيات التمويل بينها وبين فرنسا، ويمكننا ذكر بعض الجوانب لسلبية للمصارف الموريتانية في فترة الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا في النقاط التالية:¹

- لم تهتم هذه البنوك بالوعي المصرفي لدى المواطنين، وذلك بتشجيعهم ودفعهم للتعاون مع المصارف وإغرائهم بمنحهم القروض لتمويل أنشطتهم الاقتصادية، أو حتى تمويل لمشاريع التنمية العامة ذات الحجم الكبير بل أكتفت بتمويل عمليات الاستيراد.

- عمدت هذه البنوك على حرمان صغار الملاك والفلاحين من التمويل المصرفي وعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي القطاع الرئيسي في البلاد وذلك حرصا منها على بقاء الاقتصاد معتمدا على قطاع أولي استخراجي (الحديد)، وهو ما يعرف باقتصاد المستعمرات ذي المحصول الواحد.

- قد اتسمت السياسة الائتمانية لهذه البنوك بالعشوائية وعدم مراعاة الواقع الاقتصادي لتلك الدول من حيث أولوية القطاعات في تقديم القروض، وحاجة البلاد من التمويل والاستثمار حيث كانت هذه المصارف تقدم القروض بسخاء للعملاء الأجانب والذين لا يستثمرونها في الحال ولا في الداخل، بل يتم تحويلها إلى الأسواق المالية لبلادهم من أجل الحصول على فوائد أكبر حيث كانت معدلات الخصم والفوائد المحلية تشجع على عمليات التهريب نتيجة انخفاضها مقارنة بمعدلات الفائدة في فرنسا وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

1 امان ولد أحمدوا، مرجع سبق ذكره، ص: 77

الجدول رقم "1": تطور معدلات إعادة الخصم و الفائدة الدائنة والمدينة في كل من فرنسا ودول الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا:

1973	1972		معدل الخصم
7.5	5.75	البنك المركزي الفرنسي	
5.5	3.5	البنك المركزي لإتحاد غرب إفريقيا	
4.75	4	فرنسا	معدل الفائدة
4.75	3.25	الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا	الدائنة
9.8	9	فرنسا	معدل الفائدة
8.5	6	الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا	المدينة

المصدر:

TIAM SAMBA, le développement économique et la souveraineté monétaire étude sur l'économie mauritanienne, thèse doctorat université iyou france 1978, p:85

من الجدول السابق نلاحظ التفاوت بين معدلات الفائدة سواء الدائنة أو المدينة أو معدلات الخصم في كل من فرنسا والإتحاد النقدي لغرب إفريقيا، ومهما يكن من الإدعاء بتقدم الاقتصاد الفرنسي وأمكانية رفع معدلات الفائدة للحد من معدلات التضخم وخفض معدلاتها في الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي من أجل تشجيع الاستثمار ودفع عملية التنمية إلا أن اندماج اقتصاد هذه الدول في الاقتصاد الفرنسي وحرية التبادل بين البلدين وحرية الصرف وحركة الأموال، سمح بتدفق الأموال من الدول ذات معدلات الفائدة المنخفضة (دول الإتحاد) إلى دول معدلات الفائدة المرتفعة (فرنسا)، دون استثمارها في الدول ذات تكلفة الاستثمار المنخفضة.

يدير البنك المركزي في إفريقيا طاقم فرنسي بالإضافة إلى عدم تساوي أصوات الأعضاء في التمثيل الإداري في إدارة البنك حيث يعادل كل عضو فرنسي عضوين من الدول الأعضاء مما نجم عنه إصدار سياسات ائتمانية ونقدية تابعة من أهداف

الفرنسيين وليس الخبراء الوطنيين مما جعلها في كثير من الأحيان لا تتماشى مع الخطط التنموية في البلاد.¹

هذا بالإضافة إلى ما قد تخلفه التبعية النقدية وارتباط العملة المحلية بسعر صرف ثابت مع العملة الفرنسية، مثل تحمل عبئ اختلال ميزان المدفوعات الفرنسي الذي يقع على منطقة الفرنك الفرنسي والدول التي تدور في فلكها فوجود أرصدة هذه الدول لدى الخزينة الفرنسية عن طريق حساب العمليات المفتوح لبنك المركزي لغرب إفريقيا لديها، يمكنها أولاً من استغلاله في حل أزماتها المالية، كما أن تراكم أرصدة الدول الأعضاء في هذا الحساب الفائض من ميزانها التجاري نتيجة (تصدير المواد الأولية) يمثل استغلال فرنسا لهذه المواد المصدرة إليها دون أن تقوم بتحويل مقابل لها.

ونتيجة لتدني معدلات التبادل بين الدول الأعضاء وارتفاعها بينها وبين فرنسا حيث تمثل التجارة البينية للدول الأعضاء من إجمالي تجارتها الخارجية أما التعامل بين كل واحدة من هذه الدول وفرنسا فكان يمثل أكثر من تعاملها الخارجي، وبالتالي نادراً ما كانت الدولة تحتفظ بأرصدة من الفرنك الغرب إفريقي، لأنها في النهاية ستقوم بتحويله إلى الفرنك الفرنسي، ومن ثم كان عليها أن تحتفظ بأرصدها من الفرنك الفرنسي، لأنها العملة التي تحتاجها في أغلب تعاملاتها سواء في الداخل أو الخارج وبالتالي التعرض بشكل مباشر لأي آثار داخل فرنسا أو انعكاسات تطورات الاقتصاد العالمي على الفرنك الفرنسي.

ارتباط النظام المصرفي الموريتاني في فترة الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا بالنظام المصرفي الفرنسي.

1- محمد الأمين ولد سيدنا، مرجع سبق ذكره، ص: 108

يتجلى في المخطط السابق مدى الاندماج والارتباط القوي بين النظام المصرفي الموريتاني والنظام المصرفي الفرنسي وذلك من خلال:¹

ارتباط البنك المركزي لإفريقيا الغربية بالخزينة الفرنسية عن طريق حساب العمليات المفتوح لديها والذي يحتوي على أرصدة الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا من العملات الصعبة ومن أرصدها من الذهب، هذا بالإضافة إلى ما تحصل عليه في أموال مقابل صادراتها من المواد الأولية إلى فرنسا، ويمثل هذا الحساب عملية اخذ وعطاء كما هو المبين في الشكل، إلا أن الوارد في الحساب أكثر من الصادر منه وبالتالي فإن الأخذ أكبر من العطاء ارتباط الخزينة الموريتانية بالبنك المركزي لغرب إفريقيا وذلك باعتباره البنك المركزي الموريتاني الذي ينوب عن الحكومة في عملياتها الخارجية، كما يلعب دور الوساطة بين الخزينة الفرنسية والخزينة الموريتانية عن طريق التحويلات التي يقوم بها فرعه في موريتانيا ن ولا توجد علاقة للخزينة الموريتانية بالبنوك التجارية الموجودة بالبلاد، وإن وجدت فهي علاقة غير منسقة ولا تستهدف ما يجري في واقع الاقتصاد الموريتاني.

ارتباط البنوك التجارية الموريتانية بالبنوك التجارية الفرنسية وذلك ما توضحه حصة البنوك التجارية الفرنسية في رؤوس أموال البنوك التجارية الموريتانية في هذه الفترة، وينجم عن هذه الأسهم المرتفعة تحويل لأرباحها إلى فرنسا وتوسيع سيطرة فرنسا على هذه المؤسسات مما قد يترتب عليه عدم توجيه السياسة الائتمانية لهذه البنوك بشكل يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في البلاد.

هذه العلاقة السلبية التي تربط موريتانيا بالإتحاد النقدي لغرب إفريقيا من جهة بفرنسا من جهة أخرى عن طريق البنك المركزي لغرب إفريقيا، الذي يكبل النشاط النقدي والمالي في هذه الدول عن طريق علاقته بالخزينة الفرنسية والعملية التي يصدرها التي يتم تداولها في المنطقة كل ذلك جعل الدولة الموريتانية تفكر في فك هذا القيد وغلق فتحات تسريب مواردها المحدودة إلى الخارج في نفس الوقت الذي تفنقر الدولة إلى كثير من مقومات التنمية والحاجة الماسة إلى الأموال، وبالتالي أصبح من اللازم رفع العقوبات عن قيام نظام مصرفي وطني يدير عمليات

¹- Tiam samba, opcite, p:109

الائتمان المحلي بشكل يتجاوب مع حاجات التنمية وخلق عملة وطنية تحافظ على وجود الأموال الوطنية في الداخل ويسهل التحكم فيها محليا.

مرحلة ما بعد الإتحاد النقدي لغرب أفريقيا، مرحلة استقلال الجهاز المصرفي (من

1973 إلى يومنا هذا:

لقد شهدت سنة 1973 أحداث فاصلة في النظام الاقتصادي الموريتاني، وذلك من خلال إعادة النظر شبه الشامل في الاتفاقيات المبرحة بين موريتانيا والإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا.

وقد رأت موريتانيا أنه من أجل إكمال الاستقلال الثقافي والسياسي يجب أن يتحقق الاستقلال الاقتصادي والمالي، كما كانت هذه التحركات وليدة ضغوط مطالب الشرائح الاجتماعية والثقافية الموريتانية، حيث نظمت حركات للمطالبة بتحرير المجال الاقتصادي من الاستعمار، مثل تأميم شركة استخراج الحديد آنذاك (ميفرما) وإعلان إنشاء الأوقية الموريتانية وإنشاء البنك المركزي وهو ما تم إنجازه سنة 1973، بعد إعلان موريتانيا انسحابها من الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا.

* إنشاء البنك المركزي الموريتاني:

لن نطيل في تفاصيل عملية إنشاء البنك الموريتاني وذلك لأننا سنتناول ذلك بتفصيل في المبحث القادم، (وقد صدر قانون رقم 73/136 بتاريخ 1973/05/20)¹ الذي ينص على إنشاء بنك مركزي موريتاني باعتباره مؤسسة عامة تضطلع بإصدار العملة الوطنية والرقابة على باقي وحدات الجهاز المصرفي والمالي والائتمان المصرفي، والإشراف على العمليات المالية والاقتصادية الخارجية للدولة ورقابة الصرف، وقد تم تحديد رأس مال البنك المركزي الموريتاني عند إنشائه ب 200 مليون أوقية مدفوعة بالكامل من طرف الحكومة الموريتانية، وقد بدأ البنك المركزي الموريتاني نشاطه الفعلي بعد شهر من صدور الإعلان عن إنشائه وذلك في مقر فرع البنك المركزي لاتحاد غرب إفريقيا سابقا

¹ - جريدة الصوفي، مرجع سبق ذكره، العدد 19-1-1994، ص 4

* إنشاء العملة الوطنية:

لقد نص القانون الصادر بتاريخ 05/20 رقم 73/136 على إصدار عملة وطنية والتي يستهدف منها حماية وتكوين رأس المال الوطني، وتدعى هذه العملة بالأوقية¹ الموريتانية وقد نشأت هذه العملة مرتبطة بسلسلة من العملات الأجنبية وهي (الفرك الفرنسي، الليرة الإيطالية، المارك الألماني والبسيطة الأسبانية، الفرك البلجيكي، الدولار الأمريكي) للعملة الوطنية الوليدة

ومصدر هذه العملات هو صادرات موريتانيا آنذاك من (الحديد، الجلود، السمك...) وقد ظلت هذه العملة مرتبطة بهذه العملات حتى سنة 1987، وبعد أن بدأت موريتانيا عمليات الإصلاح الاقتصادي، وما يشمله ذلك من حرية التصرف، إمكانية تحويل العملة بحرية تامة، وقبل ذلك كان البنك المركزي الموريتاني ينفذ الرقابة المباشرة على الصرف الأجنبي و يمنع تداولها في الداخل إلا بإذن مسبق، وقد كان سعر صرف هذه العملة يوم افتتاح البنك المركزي الموريتاني أبوابه 1973/01/29 (أوقية واحدة تساوي خمسة فرنكات إفريقية $1um=5cfa$ وواحد دولار أمريكي يساوي 48 أوقية) $(1s=48um)^2$ وقد استعدت العملة الموريتانية قيمتها مقابل العملات الأخرى، عن طريق التسعير المباشر الذي يفرضه البنك المركزي الموريتاني في ظل الرقابة على الصرف وعدم حرية تداولها بحجة حماية رؤوس الأموال المحلية، والحاجة إلى العملات الصعبة، إلا أن هذه العملة بدأت تتدهور بعد أن طبقت عمليات الإصلاح الاقتصادي لتأخذ قيمتها الحقيقية حسب قدرة الاقتصاد الموريتاني، وجريت عليها عملية تخفيض، لسد الأسواق السوداء التي انتشرت في البلاد وأصبحت مصدرا للثراء، وتشجيع أصحاب العملات الصعبة في الخارج بتحويلها إلى البلاد دون اللجوء إلى صرفها في الخارج.

وقد بدأت الأوقية الموريتانية في التداول 09 يوليو 1973، وبدأت عملية التخلص التدريجي من العملات المتداولة في البلاد مثل الفرك الفرنسي والفرك الغرب إفريقي وللسيطرة على أنجاح النظام النقدي الجديد تبني البنك المركزي الموريتاني

1- الأوقية هي العملة الموريتانية

INTERNATINAL FINACIER .statistiques year book 1996 p : 534²

رقابة شديدة على الصرف ابتداء 1973/12 وكما أسلفنا استهدف البنك المركزي الموريتاني من الرقابة على الصرف المحافظة على رؤوس الموال الوطنية وعدم إعطاء الفرصة للمهربين بنقلها إلى الخارج.

وتلي هذه الإجراءات، إجراء آخر تخضع حركة الاستثمارات الأجنبية لسلطة البنك المركزي الموريتاني وحيث حدد القانون رقم 84/022 الصادر بتاريخ 1984/01/24¹، إخضاع عمليات الاستثمار الأجنبي في موريتانيا إلى الإذن المسبق من البنك المركزي الموريتاني ومع تزايد نفوذ البنك المركزي بدأ احتكار البنوك الفرنسية للسوق الوطنية يتراجع و الذي سيطر في فترة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا.

والجدير بالذكر أن عملية تحويل الجهاز المصرفي الموريتاني التي كانت محدودة إلى الملكية الوطنية بدأت بتحويل البنك المركزي لغرب إفريقيا في نواكشوط إلى بنك مستقل يمثل البنك المركزي الموريتاني بعد خروج موريتانيا من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا الذي كانت موريتانيا تساهم في مصارفه أما باقي الوحدات الأخرى فقد ظلت بتركيبة ملكيتها بين القطاع العام الموريتاني والقطاع العام الإفريقي أو الفرنسي أو العربي كحالة البنك العربي الإفريقي أو البنك الليبي إلا أنها أصبحت خاضعة لإشراف البنك المركزي الموريتاني الجديد.

وبعد ذلك بدأت موريتانيا تحاول زيادة نسبة مشاركتها في رؤوس الأموال للبنوك العاملة في السوق الموريتانية و تزداد في ذلك سلطتها عليها ولم يشترط البنك المركزي الموريتاني نسبة محددة يساهم في رؤوس أموال البنك أو الفرع الذي يريد العمل في موريتانيا وذلك لعدم تشجيع السوق المحلية للصناعات المصرفية و بالتالي الامتناع عن وضع شروط قد تمثل عقبات أمام المصارف وقيامها والتي يهدف منها في تلك الفترة دعم التنمية الناشئة، و المحتاجة إلى رؤوس الأموال وجاء أغلب هذه المصارف كدعم.

¹ - جريدة الصربي مرجع سبق ذكره، العدد 10، 1992/8 ص 4

لها مثل البنك العربي الليبي الموريتاني و البنك العربي الإفريقي أو البنوك التي إنشائها موريتانيا بعد إنشاء البنك المركزي الموريتاني وهي كلها وحدات مملوكة للقطاع العام الموريتاني أو المختلطة مع القطاع العام الخارجي، حيث ساهم البنك المركزي الموريتاني في رؤوس أموال البنوك الموريتانية بالإضافة إلى مساهمة الحكومة الموريتانية في رؤوس أموالها مما حولها إدارة اغلب تلك المصارف إلا أن تدني المستوى الفني للكوادر الوطنية وغياب الوعي المصرفي وتدني مستويات الادخار لدى المواطنين والأزمات الاقتصادية والسياسية وحدثة الجهاز المصرفي، كلها عقبات توالى لترك إثرها واضحا بنيان الجهاز المصرفي الموريتاني ومدى فعاليته، وقدرته على التأثير في توجيه الائتمان المصرفي مع أهداف المخططات التنموية بالبلاد، فلم يسمح بنيان هذا الجهاز لخلق سوق نقدي و مالي نشط في البلاد وذلك نتيجة لتركيبته المكونة من بنوك تجارية محدودة من حيث الفروع ومناطق تواجدها، وليس هدفها الأول تجميع المدخرات الوطنية الصغيرة والمتشقة ومنحها في شكل قروض كبيرة ولكن استهداف الربح في ظل المطلب الأول والمحرك الرئيسي لنشاط المصارف في فترة الاتحاد النقدي وبعدها غلبت على البنوك الموريتانية الفوضوية في تقديم القروض.

وقد راحت بعض المؤسسات المصرفية المتخصصة ضحية سياسات ائتمانية عشوائية ولم ينقذها من الإفلاس العلاجات المتوالية التي قامت بها الدولة مثل عمليات الإدماج وزيادة رؤوس أموالها، إلا أن خطر الديون المجمدة كان ينسف بالبنوك الموريتانية الواحد تلو الآخر، وقد وصلت هذه الديون في 1992 إلى أكثر من 55% من إجمالي القروض المصرفية وذلك في ظل ندرة السيولة وسوء إجراءات التحصيل وارتفاع الضرائب.

المبحث الثاني: ماهية النظام المصرفي الموريتاني

سننظر في هذا المبحث إلى المكونات للنظام المصرفي لما لها من أهمية وخاصة البنك المركزي والمكونات الأخرى، وبعد ذلك نتعرض لمشاكل هذا النظام مبرزين بعد ذلك الحلول المقترحة لتطوير نشاط وعمل النظام المصرفي الموريتاني.

المطلب الأول :مكونات النظام المصرفي الموريتاني

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل عناصر و مكونات النظام المصرفي الموريتاني بشئ من التفصيل.

أولا : البنك المركزي الموريتاني

غالبا ما يشار إلى استقلالية المركزي عن الجهاز المصرفي، وبأنه ليس وحدة من وحدات ذلك الجهاز، ويعتمد هذا الكلام على ما يتميز به البنك المركزي من سلطات اقتصادية وإدارية لا تتوفر لدى باقي الوحدات في النظام المصرفي، مثل إصدار النقود وإشرافه على البنوك الأخرى ومراقبة السياسة الائتمانية، ونيابة عن الحكومة في تعاملها الاقتصادي مع الخارج.

وقد نشأ البنك المركزي الموريتاني بعد خروج موريتانيا من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا وذلك بموجب القانون رقم 73/136 الصادر بتاريخ 1973/05/20 وقد حدد في مادته الأولى¹ (1) طبيعة هذا البنك، حيث نصت بأنه (مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي، وذلك مقابل سندات حكومية، كما يحق له أن يساهم في رأس مال بعض المؤسسات المصرفية)، ويوجد المقر الرئيسي للبنك المركزي الموريتاني في المقر السابق لفرع البنك المركزي لغرب إفريقيا بنوا كشت وله ثلاثة فروع أخرى (فرع النواديو-فرع روصو-فرع النعمة)، وله مكتب في مدينة سيلبابي وقد روعي في هذا التوزيع منافذ التعامل مع العالم الخارجي وذلك لتسهيل الرقابة على حركة الصرف الأجنبي الداخل منه أو الخارجة،

ويسمح هذا الفرع بإعطاء الإذن بتصريف العملات الصعبة للقادمين، دون أن يسمح لتلك الفروع بتصريف العملة المحلية وتحيلها للراغبين في السفر إلى عملات صعبة، وهو اختصاص الفرع الرئيسي ففي انوا كشت، وذلك للحد من خروج العملات الصعبة وقد حدد النظام الأساسي الموريتاني مهمة البنك المركزي في² (التدخل في مجال القروض والنقود والمبادلات من أجل توفير المناخ الملائم للنمو

1- البنك المركزي الموريتاني، النظام التأسيسي للبنك، 1973 ص4

2 نفسه، نفس الصفحة

الاقتصادي بشكل منسق مع الجهات المختصة في الدولة، والمحافظة على استقرار العملة الوطنية) ونلاحظ انه على الرغم من المهام المذكورة عدم ذكر أو تحديد الوظائف التقليدية للبنك المركزي بشكل أكثر تفصيل.

إلا أن البنك المركزي الموريتاني بالإضافة إلى قيامه بإصدار العملة الوطنية والمحافظة على استقرارها، وبالإضافة إلى دوره كبنك للحكومة، يوجد لديه حسابا جاريا للخرينة العامة الموريتانية يسجل فيه كل أرادات الخزينة، ويسحب منه كل الأموال التي تقوم الدولة بإنفاقها من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، والحصول على الأموال الضرورية للقيام بتمويل العمليات والمشاريع التي تتولاها الدولة.

كما يقوم البنك المركزي بمنح قروض للدولة كلما طلبت الخزينة العامة ذلك، و قد كان البنك المركزي الموريتاني يقدم تسهيلات خاصة لسلفيات الخزينة العامة حيث يلغى أسعار الفائدة على اغلبها، ومع بداية 1993 قام البنك المركزي الموريتاني بتطبيق سعر الفائدة مساويا لسعر الخصم على سلفيات الحكومة.

كما يعتبر البنك المركزي الموريتاني بنك من البنوك التجارية المتواجدة على الأراضي الموريتانية حيث يقوم بفتح حسابات لديه ويقدم لها تسهيلات ائتمانية ويراقب النشاط المصرفي ويشرف على الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية، التي لا تزال درجة تأثيرها محدودة على السوق النقدية مما جعل البنك المركزي في استخدام بعض الأدوات مثل سياسة السوق المفتوحة التي تم الإعلان عنها أواخر سنة 1994م، وذلك بعد فترة طويلة من استخدام أدوات الرقابة المباشرة التي تم التخلي عنها تدريجيا في ظل ظروف التحرير الاقتصادي، وخصخصة النظام المصرفي وحرية عقد الائتمان بشروط كل مصرف على حدى وحرية الصرف الأجنبي وافتتاح الصرافات الخاصة ويشكل الجهاز الإداري للبنك الموريتاني من أربعة عناصر:

-المحافظ-المحافظ المساعد -مجلس عام -مراقب، بينما يتكون هيكله الإداري من سبعة إدارات تتوزع إلى مجموعة من المصالح وهي إدارة المصالح الإدارية -إدارة المحاسبة إدارة القروض والبنوك-إدارة الدراسات الاقتصادية إدارة التفيش -إدارة

المدفوعات إدارة البنوك الخارجية وقد رأيت أن أتعرض لميزانية البنك المركزي الموريتاني كي تتضح أكثر وضائفها ودورها في الاقتصاد الموريتاني وهو ما يوضحه الجدول التالي: الجدول رقم 3 يوضح الميزانية المختصرة للبنك المركزي الموريتاني خلال الفترة (1999-2004) = مليون أوقية

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
مجموع الاصول	29008	27622	313651	42867	49230	52095
موجودات خارجية	4137	3867	5309	7598	6218	5486
موجودات من العملة العبة	6835	3576	4868	7045	5557	4821
ديون على الدولة	10780	11475	12991	14057	18979	1794
ديون على البنوك الدولية	3269	3682	2858	5980	2353	2571
ابواب اخرى من الاصول	7573	8328	10207	15232	21680	26089
مجموع الخصوم	29008	27622	31365	42867	49230	52095
القاعدة النقدية	9357	8961	12102	14706	22810	21966
منها اصدار نقدي	6040	6139	7335	7898	9097	8598
التزامات خارجية	17290	16712	15989	28656	27476	28351
دون الدولة	1647	1768	2761	4580	7573	8024
حساب راس المال	4475	4149	4177	4496	4946	4888
ابواب اخرى من الخصوم	3760	3968	3684	9581	1258	11124

المصدر: البنك المركزي الموريتاني ، نشرة احصائية ، ربع السنوية ، 2004 ، ص: 09

ثانيا : البنوك التجارية في موريتانيا :

بحكم القانون المنظم للمصارف التجارية الموجودة في موريتانيا ، الصادر بتاريخ 1984 م تحت رقم ¹ 84/021 ، تلتزم البنوك العامة في موريتانيا ، محلبة كانت أو أجنبية ، أن تكون على شكل شركات مساهمة أو شركات عامة أو مشتركة كما ألغى هذا القانون نظام فروع المصارف المرتبطة بمراكزها الرئيسية الموجودة في الخارج ، كما أوجب أن يكون الحد الأدنى لرأسمال البنك التجاري 50 مليون أوقية².

1- البنك الموريتاني للتجارة الدولية: (BMCI)

2- يمثل هذا البنك تطور للبنك الموريتاني العربي الإفريقي الذي تم اتساؤه سنة 1974 في إطار إستراتيجية البنك المركزي الموريتاني ذات الإتجاه العربي الإفريقي في مجال الإستثمارات، وقد كان رأسمال البنك الموريتاني العربي الإفريقي (مليار أوقية) مقسم ما بين البنك العربي الإفريقي بالقاهرة 50 % والبنك المركزي الموريتاني.

وكان مقره الرئيسي بمدينة أنواكشوط وله ثلاثة فروع داخلية فرع أنواذيبو وفرع لنعمة- وفرع العيون). إلا أن هذا المصرف لم يستطع البنات أمام أزمة النظام المصرفي الموريتاني، نتيجة التلاعب وسوء التسيير وضيق السوق، مما جعل البنك العربي الإفريقي يتشعب منه وقام البنك المركزي الموريتاني بمشاركة القطاع الخاص الموريتاني في إعادة هيكلة هذا المصرف وإفتتاحه باسم جديد وذلك سنة 1986 م حيث تم الإعلان عن انشاء البنك الموريتاني للتجارة الدولية في مقر البنك الموريتاني العربي الإفريقي، وهو شركة مستقلة ذات رأسمال قدره نصف مليار أو فيه مقسم على النحو التالي³:

- 90 % القطاع الخاص الموريتاني

- 10% البنك المركزي الموريتاني

¹ البنك التجارية ، القانون التأسيسي للبنك التجارية ، المجلد 21 ، سنة 1984 ، ص : 4

² عبد المنعم السيد التطور التاريخي للأنظمة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص: 360

³ البنك الموريتاني للتجارة الدولية، التقرير السنوي، 1990، ص: 11

وفي بداية 1991 ثم رفع رأسمال هذا المصرف إلى 750 مليون أو فيه مملوكة للقطاع الخاص الموريتاني واكمل رأسمال البنك المسموح به سنة 1994 حيث وصل إلى مليار أو فيه وأعدت خطة مضاعفة رأسماله في الفترة 1994/1996. وقد تلقى هذا المصرف كغيره عقبات ، فقد ارتفع حجم ديونه المعدومة من 37.8 مليون أو فيه سنة 1991 إلى حوالي 940 مليون أو فيه سنة 1992، وقد وصلت إلى أكثر من مليار أو فيه سنة 1994¹ وهي سنة خطيرة خاصة أنها تزيد على أصل رأسمال.

البنك الوطني الموريتاني: (BNM)

لقد أنشئ هذا المصرف بعد ادماج الحكومة لأقدم مؤسسين مصرفيين في البلاد، وهما الشركة الموريتانية للبنك، والبنك الدولي لموريتانيا وذلك سنة 1988، وحافظت الدولة على 46 % من رأسماله بينما ظل الباقي للمساهمين الأصليين في المصرفين المذكورين .

وجاءت عملية الدمج هذه في ظل الإجراءات التي أستهدفتها الحكومة من اجل إصلاح الجهاز المصرفي، ورغم ذلك لم يكن البنك الوطني الموريتاني أحسن من سابقة، بل وردت مشاكل مضاعفة أثرت على استمراريته، كما تعرض إلى ازمات ناجمة عن سوء التسيير وانخفاض السيولة وارتفاع حجم الديون المجمدة، وفي كل مرة يوشك على الإفلاس تقوم الحكومة بدعمه ماليا لتغطية النقص الحاصل في السيولة، حيث قامت سنة 1989 بمساعدته ب 50.32 مليون أو فيه كزيادة في رأسماله هذا المصرف من الهزات فقد وصلت خسائره سنة 1990 حوالي 68 مليون أو فيه²، بذلك مشكلة السيولة والديون المجمدة لديه، ونتيجة لعملية تقليص المصارف السابقة، حيث باتت لا تتعدى أصابع اليد، جعلت احتمال إغلاق واحدة منها أو ادماجها تعرض السوق النقدية لعملية احتكار من طرف مصرف واحد أو اثنين، في نفس الوقت الذي تدعو فيه الدولة إلى المنافسة وحرية النشاط المصرفي في ظل الجدية الإقتصادية بصفة عامة.

¹ نفسه، نفس الصفحة

² آدب و لد مهاب ، أزمة النظام المصرفي الموريتاني ، بحث نيل شهادة الترتير في الاقتصاد ، جامعة أنوا كشرط 94/93 ، ص : 50

بهذه الوضعية لم يبقى أمام الدولة الموريتانية إلا أن تعلن عن خوصصه، وهو الحل السحري الذي تنفذ به الدولة الموريتانية كل مؤسساتها المنهارة، وهذا ما يفسر لنا أن مشاكل هذه المؤسسات لا تأتي من ضيق السوق أو مشكلة السيولة ولكنها تختلف من تبعية الوحدة للقطاع العمومي دون القطاع الخاص، وهذا ما يعني أن المشكلة تكمن في التلاعب وسوء الإدارة في القطاع العام والتعود على الإثراء الشخصي للعمال من هذا القطاع وهو ما يجعل إنتقال الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص في هذه الظروف كفيل بتغيير حالة المصرف، حيث لا يتقاضى رجال الأعمال عن التلاعب في أموالهم.

وفي اغسطس 1991 توالي القطاع الخاص الموريتاني و القطاع الخاص الأجنبي أملاك البنك الوطني الموريتاني وفي نهاية 1992 أكتمل راسمال هذا المصرف ووصل إلى 1.5 مليار أو فيه مملوكة للقطاع الخاص الموريتاني.

وقد حافظ هذا المصرف على افتتاح فروع المؤسسات المدمجتين فيه، ويوجد مقره الرئيسي بالعاصمة أنواكشوط، وله فروع في كل من أنواذيبو - ورصو - وبوغني وأزويرات.

3- بنك تنقيط:

هذا المصرف هو نفسه البنك العربي الليبي الموريتاني، بعد أن تم تعديل إسمه من طرف مجلس جمعية هذا المصرف المنعقدة على 1992، وقد انشئ هذا المصرف بموجب القانون رقم/1972 الصادر بتاريخ 1972/11/27¹، وبزوال أعماله تحت وصاية السلطة النقدية الموريتانية، و يعتبر هذا المصرف باكورة الجهاز المصرفي الموريتاني، حيث تلازم إنشاؤه مع بداية استغلال السلطة النقدية والإئتمانية الموريتانية، و كان راسماله عن تأسيس حوالي 520 مليون أو فيه مدفوعة بالكامل وذلك بمساهمة كل من:²

- المصرف العربي الليبي الخارجي 51 %
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية 49 %

¹ - الجريدة الرسمية الموريتانية، القانون رقم 1972/12، صادر بتاريخ 1972، العدد 12، ص:4

² - بنك الشنقيط التقرير السنوي، 1995، ص: 14

و هو أول مبادرة للتعاون المصرفي بين القطاع الخاص الموريتاني و نظيره الأوروبي ولا يزال نشاطه محدود أو لا يوجد له فرع خارج فرعه الرئيسي في العاصمة أنواكشوط.

5- بنك البركة الموريتاني الإسلامي :

أنشئ هذا المصرف في 1985/9/21 على شكل شركة مساهمة تابعة للقانون الموريتاني و بلغ رأسماله عند التأسيس 500 مليون أو فيه مقسمة كالتالي¹.

50% شركة البركة للإستثمار والتنمية بجدة

40 % القطاع الخاص الموريتاني

10 % البنك المركزي الموريتاني

و رغم ان البنك سجل بأنه تجاريا إلا أنه لغياب التخصص في البنوك الموريتانية أصبحت البنوك التجارية تتعامل في كل الأنشطة المصرفية حسب ما تراه في كل ملف على حدة معتبرة أن مفهوم البنك التجاري يشمل كل الأنشطة و جاء هذا المصرف في اطار نشاط البنوك الإسلامية .

. لتكيف التعامل المصرفي مع معتقدات الشعوب الإسلامية و بالإضافة إلى انخفاض الوعي المصرفي لدى الشعب الموريتاني ينظر إلى لاتعامل مع البنوك بالحرمة و الربا مما يعني الإبتعاد عنه سواء في الإيداع أو الإقتراض و قد نص النظام الأساسي لبنك البركة الموريتاني الإسلامي بأن نشاطه يكون وفقا للأغراض التالية² :

-التعامل في كافة أوجه نشاط بنوك الإستثمار والأعمال بإعتباره بنكا شاملا بما في ذلك جميع الأعمال المصرفية و تمويل التجارة الخارجية والداخلية وعمليات الصرف (بيع وشراء العملات الأجنبية بالسعر الحاضر).

-اجتذاب رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار وإعادة توجيهها لتمويل المشاريع ذات الجدوائية الاقتصادية والعائد الاجتماعي.

¹ بنك البركة الموريتاني الإسلامي، التقرير السنوي 1988، ص: 8

² آداب ولد مهاب، أزمة النظام المصرفي الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص: 76

- العمل على إيجاد سوق لرأس المال المتمثل في شكل سندات مشاركة في الأرباح بصورة مشروعة محدودة أو عامة، وتنظم تداولها للبيع والشراء على أساس نظام السوق المفتوحة حسب الأسعار المعلنة.
- إيجاد مراكز لعرض المنتجات لتسهيل تلاقي العرض والطلب وتوفير لتمويل لازم لكل من البائعين والمنتجين.
- القيام بأعمال الاستثمار المنظم الفائض السيولة لدى المؤسسات المالية وتقديم خدمات لدعم وتغطية المدفوعات الخارجية و غير ذلك من الخدمات المختلفة.
- وقد حدد البنك آلية استخدامه لتمويله واستثماره عن طريق (المراجحة، والمشاركة، والتأجير، والمضاربة، هذا بالإضافة إلى كافة الأعمال المصرفية الأخرى، مثل قبول الودائع وفتح الحسابات المختلفة، وإصدار الكفالات، وخطابات الضمان، وتحصيل الفوائض والسندات وكافة الخدمات المصرفية لصالح العملاء.
- ويقع المقر الرئيسي للمصرف في نواكشوط، وله فرع في أنواذيبو، وعلى الرغم من إمكانية إقناع المواطنين الموريتانيين بهذه الأنواع إلا أن تدني مستويات الادخار والتعود على الاقتراض من المصارف دون أي ضمان حقيقي والتلاعب في عمليات التسديد، قد أدت إلى تزايد الديون المجمدة لدى هذا المصرف بالإضافة إلى ضيق السوق المحلي أمام الأنشطة التي قد تكسب منها أرباح يمكن تقسيمها بين أكثر من شريك، بالإضافة إلى تكاليف خدمات البنك، وقد قامت مجموعة البركة الإسلامية بالسعودية المساهم الأول في المصرف بزيادة رأسماله سنة 1995 إلى أن وصل إلى 3.7 مليار أوقية، ليصبح بذلك أكبر بنك في موريتانيا من حيث رأس المال، وبهذه الزيادة تغيرت نسبة المساهمين في البنك على التحول التالي:¹
- 85 % مجموعة البنوك الإسلامية بجدة
- 15 % القطاع الخاص الموريتاني
- ويمكن أن تلخص هيكل البنوك التجارية الموريتانية وطبيعتها و مميزات كل بنك في الجدول التالي:

¹ - بنك البركة الإسلامي، التقرير السنوي، 1995، - ص:4

ثالثاً: البنوك المتخصصة في موريتانيا:

تعتبر موريتانيا في أشد الحاجة لتطوير البنيان الاقتصادي والاجتماعي في سبيل الوصول إلى حل مشاكل وعقبات النمو الاقتصادي الحقيقية في البلاد، مثل ضعف تكوين الرأس مالي، والتعرض لآثار تقلبات الطلب الخارجي على سلع التصدير الرئيسية (الحديد ومنتجات الصيد) مما قد تكون له انعكاسات و اضطرابات في الأحوال الاقتصادية، تتراوح بين الرواج التضخمي والانكماش الشديد، والحل المناسب هو إنشاء جدار من البنوك المتخصصة لتدعيم الطاقة الرأسمالية القومية في البلاد وذلك عن طريق توسيع قاعدة الاقتصاد الزراعي وتنشيط القطاع الصناعي.

وفي حالة عجز السوق النقدية و المالية وسوق الإنتاج عن توفير هذه المؤسسات الحيوية لعملية التنمية فإن الدولة تصبح هي وحدها القادرة على خلقها ودعمها وتكييف البنيان الاقتصادي والاجتماعي تكييفاً مناسباً لنجاحها، فالدولة هي التي تملك حق قرض الضرائب وزيادة الادخار النقدي ومن هذه الموارد أو من موارد أخرى تستطيع تحمل مخاطر الائتمان لمنح للقطاعات الزراعية والصناعية مغلبة بذلك اعتبار المنفعة العامة على عامل الربح الذي يوجه عملية الإقراض في البنوك التجارية.

و يمكن القول أن الكلام عن البنوك المتخصصة في موريتانيا ستركز على ثلاث بنوك وهي:¹

1- اتحاد بنوك التنمية:

أنشأت موريتانيا البنك الموريتاني للتنمية سنة 1960، أي بداية الاستقلال بحيث لم يكن هناك بنك مركزي ولا مؤسسات إدارية متخصصة أو مشروعات تموية أو حتى دراسات واضحة، هذا بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتنمية التابع لوزارة التنمية، و قد اكتفى هذا المصرف بتقديم القروض قصيرة الأجل إلى بعض الشخصيات الكبيرة في البلاد دون تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل للقطاع الزراعي والصناعي ورغم الدعم الذي تقدمه الدولة لهذا الصندوق من خلال

¹ - جريدة الصربي لجمعية المهية للبنوك الموريتانية ، العدد ، 9 ، الصادر بتاريخ 1989/12 ، ص : 3

المعونات المالية والإعفاءات الضريبية والقوانين الملائمة إلا أن سياسته الائتمانية لم تكن بالدرجة من الدقة والحذر بل اتخذت مسلكا من العشوائية في الإقراض بضمانات وهمية أو منخفضة القيمة مثل عقار في شكل واحة نخيل لا توجد به في الواقع شجرة نخيل واحدة، ولا دليل قانوني لمعرفة حدود واحة النخيل و يكفي إثبات ملكية للأرض التي قد لا تمثل قيمتها 10 % من تكلفة القرض. وفي سنة 1987 قامت الدولة الموريتانية بإدماج هذين المصرفين في مصرف واحد يدعى إتحاد بنوك التنمية، وذلك في عملية إعادة لنشاط هذين المصرفين بعد فترة من المصاعب والإخفاقات إلا أن هذه المؤسسة، بدورها لم تفهم بعد آخر إعادة هيكلة للجهاز المصرفي في سنة 1993، وقد تحول إتحاد بنوك التنمية في بدايته إلى مصدر كبير للقروض الزراعية والصيد البحري، حيث وصلت ديونه المجمدة وحدها في هذين القطاعين إلى مليون أوقية بالنسبة للزراعة سنة 1992 و في نفس السنة وصلت إلى 1692 مليون أوقية¹ بالنسبة للصيد وذلك سنة 1992 م.

ونتيجة ارتفاع أعباء نشاط هذا المصرف دون مقابل يذكر في تحصيل الديون أو تطور في القطاعات المدينة، قامت الدولة بالإعلان عن تصفيته تاركا أعباء تصل إلى 20 مليار أوقية.

وتكمن خطورة تصفية هذا المصرف في كونه آخر التجارب في مجال إنشاء مؤسسات التمويل طويل الأجل في البلاد، مما يترك نوعا من عدم الوضوح في مستقبل تمويل قطاعات التنمية عن طريق مؤسسات التمويل المحلي و تركها عرضة لرحمة الديون الثقيلة.

ومن أهم أسباب فشل هذه التجربة هو تورط هذا البنك في تمويل المشروعات التي لا ترتبط بالتنمية الحقيقية حيث لم يكن البنك يدرس المشروعات قبل تمويلها، وقد كانت عملياته مشوبة بالغموض حيث جعلت بعض المشروعات نحصل على أكثر من احتياجاتها المالية بينها حصلت أخرى على أقل من احتياجاتها وقد كانت قروضه قصيرة الأجل تتحول بسهولة إلى قروض طويلة الأجل، بل كانت بعض هذه

¹ - ALI SISSI Ko, OPCIT, p:45

القروض بغير ضمانات صلبة و ثابتة، ويكفي للمستفيد منها معرفة شخصية لأعضاء مجلس إدارة البنك.

كما كانت سياسة تحصيل ديون ضعيفة، حيث وصل معدل التحصيل إلى 2% من إجمالي الديون في بعض السنوات¹ وقد حاولت الحكومة إنقاذ هذا المصرف أكثر من مرة عن طريق مده بأموال جديدة، فخلال سنتي 1989 و 1990 تمت زيادة رأسماله بـ 412.4 مليون أوقية و 630 مليون أوقية على التوالي² إلا أن حجم التلاعب في الأموال كان أقوى من كل الإعانات مما جعل هذا المصرف يغلق أبوابه في آخر رحلته القصيرة.

2- بنك الأمان للتنمية والإسكان

ثم الإعلان عن إنشاء هذا المصرف متخصص في نوفمبر السكن في نوفمبر 1995، وهو شركة مساهمة خاضعة للقانون الموريتاني، تهدف إلى ترقية و تمويل الإسكان و قد بلغ (سنة 31/12/95) رأسماله المكتب فيه 2 مليار أوقية³، لم يدفع إلا 1 مليار 4509 مليون أوقية) موزعة بين المساهمين فيه.

¹ J-C. WOULLET ? REFLECTON OU TOUR DU CREDIT AL4ERTISANAT EN MAURITANIE BUREAU INTERNATIONALE DU TRAVIL .1996.P:10

² جريدة الصري، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد 12، الصادر بتاريخ 1991/13، ص: 11

³ بنك الأمان للتنمية والإسكان، التقرير السنوي، لسنة 2003، ص 2

يبين الجدول (III-2) التالي : المساهمين في بنك الأمانة للتنمية والإسكان.
 1- بنك الأمان للتنمية والإسكان، التقرير السنوي، لسنة 2003، ص 2

المساهمين	راس المال المكتتب فيه	رأس المال المدفوع	الباقى
بنك شنقيط	200000000	150000000	50000000
BMCI	200000000	200000000	
BNM	200000000	200000000	
NASR	200000000	50000000	150000000
GBM	50000000	50000000	
SNIM	400000000	400000000	
BCM	550000000	550000000	
المجموع	1900000000	1450000000	550000000

Source: banque(BADH)rapport des etates financiers,2003.p:4

هذه التركيبة للمساهمين عرفت تعبيراً خلال سنة 2000، وذلك نتيجة انسحاب البنك المركزي، وتنازله عن أسهمه للقطاع الخاص الموريتاني، فخلال الجمعية العامة للبنك التي عقدت 2000/ 01/17¹ تم الاتفاق على تغيير اسم البنك الذي كان يسمى بنك الإسكان الوطني على بنك الأمان للتنمية والإسكان وقد بدأ المصرف نشاطه في أكتوبر 1996، ويشترط للحصول على القروض، أن يكون المستفيد عميلاً لديه حساب جاري به، كما يجب أن يكون موظفاً، كما على المستفيد أن يوفر من تكلفة القرض كتمويل ذاتي، ويقدم هذا المصرف المتخصص عدة أنواع من القروض منها القروض قصيرة الأجل لصالح الزبائن والموظفين أما الصيغ العامة التي يعتمدها المصرف في تقديم القروض فهي على مراحل، فبعد فتح الحساب الخاص للادخار السكني، يبدأ المصرف باقتطاع النسبة المتعارف عليها من خلال الاتفاق الذي يربطه بالعميل، وتتواصل تلك العملية مدة أربع سنوات، في بعض الأنظمة، وخمسة في البعض الآخر، بعدها يحق للعميل الحصول على الدفعة الأولى من التمويل، والتي تمثل جميع المدخرات خلال تلك السنوات، وهي الحصة

¹ - الجريدة الرسمية الموريتانية، مقال الصوفي، العدد 310، الصادر بتاريخ 2000/12، ص: 03

المخصصة لتمويل أساس البناء، بعد ذلك يحصل على الحصة الأولى للعرض ثم الحصة الثانية، ويحسب إجمالي التمويل بإضافة حجم المدخرات المحددة إلى مجموع الفوائد التي تحصلت عليها الودائع خلال تلك الفترة و المحددة ب 11% و يضاعف المجموع مرتين.

لكن السداد يتم على 13 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار أربع سنوات، و 20 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار خمس سنوات لتقديم الودائع الادخارية، هذا مع استمرار الاقتطاع من الراتب أو الرصيد للتعويض بنفس السنة التي تم الاتفاق عليها. ومن أهم نشاطات هذا المصرف هو قيامه ببناء حي سكني يحتوي على 100 وحدة سكنية في العاصمة.

3- نيسا بنك NISSA BANQUE:

قررت اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة عن طريق فرعها في موريتانيا تقديم الدعم لكتابة الدولة المكلفة بشؤون المرأة، و ذلك بإنشاء مؤسسة لتقديم القروض الصغيرة، أطلقت عليها "نيسابنك"، هذا البنك يوجه نشاطه للسكان الريفيين في بعض مناطق البلد مثل (البراتكة، كوركول وبعض المدن التابعة لنواكشوط وانواديبو) و قدم هذا البنك التمويل ل 39 مشروع خلال 1997 و 174 خلال 1998م¹، و ذلك لفائدة 300 امرأة، و خلال 1999 استفادت 3800 امرأة² مكونة لـ 420 تعاونية أو رابطة نسائية، من خدمات هذا البنك المتمثلة في تقديم عرض بقيمة 1 مليون أوقية 20% من رأسمال هذه التعاونيات الخاص، أما خلال سنة 2002 فقد استفادة، 328 تعاونية من تمويله و ذلك بقيمة 27,76 مليون أوقية موجهة لتمويل مشروعات مختلفة، تدخل كلها في نطاق التجارة و حاليا يوجد في البلد 11 وحدة من هذه المؤسسة المصرفية في كل ولايات الوطن.

¹ - نيسا بنك، التقرير السنوي، 2001، ص: 4

² - جريدة الصربي، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد 915، 2001 ص: 05

المطلب الثاني: مشاكل النظام المصرفي الموريتاني

تحتل الديون المتعثرة أو المجمدة قمة المشاكل التي يعاني منها النظام المصرفي الموريتاني، والتي أعاقت بشكل واضح إمكانية استمرارية اغلب الوحدات المصرفية، مما دفع بالدولة الموريتانية إلى إعادة النظر بشكل جذري في القوانين والنظم التي تحكم نشاط المصارف.

وقد شكلت الفترة (1992/1989) مرحلة عسيرة على الجهاز المصرفي حيث تضاعفت أرقام الديون المتعثرة، الأمر الذي دفع البعض إلى إعلان إفلاسه، مثل اتحاد بنوك التنمية سنة 1992¹ يبين الجدول التالي الديون المتعثرة بالملايين و نسبتها إلى بعض المتغيرات الأساسية وذلك بالملايين الأوقية

السنوات	البنك الوطني الموريتاني	اتحاد بنوك التنمية	بنك شنقيط	إجمالي الديون المتعثرة	إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي الودائع
1989	7074	5434	1552	15815	1071
1990	106.30	50.58	1915	17408	1086
1991	9898	6461	1948	19628	110
1992	9893	6529	2013	19811	103

Source BCM, direction des études, 1998.p:05

ويمكن من جهة أخرى توزيع الديون المجمدة للبنوك الموريتانية من حيث حجم القروض إلى² :

قرص تزيد قيمة كل واحد منهم على 50 مليون أوقية وبنسبة 32,4 % من إجمالي الديون المجمدة، استخدمت لتمويل شراء بواخر الصيد التي أعلن أصحابها عن توقفها بسبب الخسائر.

-52 قرص تتراوح ما بين 20 إلى 50 مليون أوقية للغرض الواحد بنسبة 13%¹ من إجمالي الديون المتعثرة تم استخدامها في مشروعات الصيد المتوسطة.

¹ - مجلد الأعمال و الاقتصاد، ملف خاص عن موريتانيا، العدد 123، 1990، ص:3

² - المرجع السابق، نفس الصفحة

-256 قرض تتراوح بين 5 إلى 20 مليون أوقية بنسبة 23,1% من إجمالي الديون المتعثرة، جمعت لتمويل المشروعات الصناعية المتوسطة.

أما بالنسبة لتوزيع القروض المجمدة على القطاعات الاقتصادية، فيعتبر قطاع التجارة أكبرها ديونا حيث بلغت (5048.9) مليون أوقية في نهاية السنة 1992 أي ما يعادل 25.48 % من إجمالي الديون المتعثرة، منها 23.72 % لإتحاد و بنوك التنمية و 64.48 % للبنك الوطني الموريتاني.

ويلي قطاع التجارة قطاع الصيد الذي بلغت ديونه المتعثرة 6411,6 مليون أوقية سنة 1991، وهو ما يمثل 23.28% من إجمالي الديون المتعثرة منها 56.81% للبنك الوطني الموريتاني، وحوالي 36.68 % لإتحاد بنوك التنمية¹.

وبالنسبة لقطاع الصناعة والزراعة، وصلت ديونهما على التوالي 270.5 مليون أوقية و 283.5 مليون أوقية.

وبالإضافة إلى هذه المشكلة التي تحدثنا عنها، هناك مشكلة ترتبط بها ارتباطا وثيقا وتتمثل في عدم مراقبة المقرض من طرف المصرف، وعدم التزام هذا المدين بالإرشادات والتوجيهات، وكذلك عدم صرامة البنوك في استرجاع القروض، ببساطة يمدد المدين فترة قرضه من فترة قصيرة الأجل إلى متوسطة، لكن هذا الوضع تغير بعد أن أصبح القطاع الخاص يتولى نسبة كبيرة من تسيير هذا الجهاز.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتطوير نشاط الجهاز المصرفي

الموريتاني

من عرضنا لمشاكل الجهاز المصرفي الموريتاني، والعقبات التي تقف حجر عثرة أمام تطوره وتأديته لوظائفه التنموية، رأينا على رأسها مشكلة الديون المتعثرة بالإضافة إلى ضعف مستوى المدخرات الموجهة كودائع لدى الجهاز المصرفي، ومدى ارتباط ذلك بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هذا بالإضافة إلى محدودية الوحدات المصرفية وتمركزها في مناطق محدودة من البلاد، وفي ضوء هذه

¹ - محمد الأمين ولد سيدنا ، مرجع سبق ذكره ، ص : 146

المشاكل تركز اقتراحاتنا للخروج من أزمة النظام المصرفي الموريتاني على ثلاثة نقاط:¹

أولاً: حلول إشكالية الديون المتعثرة:

يمكن القول أن جزءاً كبيراً من مشاكل الجهاز المصرفي الموريتاني قد نشأ عن تقديرات غير سليمة لمخاطر الإقراض، وتمويل مشروعات خاسرة أو وهمية، مما أدى إلى تراكم قروض ضخمة متنامية وغير مسددة، وأول طريق لحل مشاكل الجهاز المصرفي يجب أن يبدأ بعلاج الوضعية غير السليمة، وقد يكون من الصعب تحديد قواعد مشتركة، ومقترحات يمكن تعميمها لمعالجة أوضاع القروض المتعثرة لاختلاف أسبابها وظروفها، كما أنها تختلف من مصرف إلى آخر ومن مشروع لآخر، كما يجب التأكد من شخصية العميل نفسه، ومدى صحة الأوراق المدنية التي يقدمها، وكل التفاصيل عن سيرته الذاتية، بالإضافة إلى بعض التفاصيل الأخرى مثل:

- مسقط رأسه
- علاقته الاجتماعية،
- ارتباطاته المدنية،
- تدقيق أصول ممتلكاته،
- نوعية علاقته مع الآخرين قبل أي تعامل معه.

هذا بالإضافة إلى ضرورة إصلاح الجهاز القضائي وإعطاء السلطة القضائية كامل الحرية في احقاق الحق، ليشعر المصرف بالاطمئنان وهو يتجه إلى باب العدالة، كي يتمكن من استعادة أمواله.

وإذا كان بعض القضايا السابقة الذكر خارجة عن قدرة الجهاز المصرفي، فإنه من أجل الوصول إلى أقل المخاطر في تقديم التسهيلات الائتمانية والحيلولة دون أن تصبح ديونا متعثرة، يجب على المصرف أن يلتزم في منح الائتمانية والحيلولة دون أن تصبح ديونا متعثرة، يجب على المصرف أن يلتزم في منح الائتمان بالسياسات

¹ - يحي ولد سيدنا، تطور النظام المصرفي الموريتاني، رسالة ماجستير المعهد المصرفي، سنة 1999، ص: 104

والإرشادات التي يضعها البنك المركزي، حيث يتولى مهمة رسم السياسة الائتمانية بما يتمشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية مع مراعاة نجاح الصناعة المصرفية. وذلك في تحديد سعر الخصم والحدود المقبولة لسعر الفائدة ونسب الاحتياطي والسيولة و الملاءة، وكذلك تحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والضمانات وأنواعها هذا بالإضافة إلى دور العاملين في البنك، ومدى قيامهم بواجباتهم بشكل يشمل للجمع تحقيق لكافة البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد درجة قوة المركز المالي للعميل، وقدرته على الدفع و سمعته الظروف الاقتصادية التي يمارس فيها نشاطه وبعد كل ذلك يأتي الضمان العيني مكملا للضمان الأصلي وهو قوة المركز المالي للعميل وقدرته على السداد من هذا الضمان¹، وإنما على أساس انه يمكن الاستفادة منه في حالة فشل المصدر الطبيعي في السداد.

أما بالنسبة للديون المتعثرة، فإنه من الأهمية بمكان متابعة المؤشرات المختلفة التي تعكس الصعوبات المالية التي تواجه المدين و ذلك في وقت مبكر لاتخاذ الإجراءات المناسبة، بدلا من الانتظار حتى تستعمل تلك المشكلة و تصل إلى درجة الإفلاس بالنسبة لبعض البنوك، كما حدث لإتحاد بنوك التنمية وأوشك البنك الوطني الموريتاني على ذلك لولا تدخل الدولة ودعمها المالي، وتظهر تلك المؤشرات عند متابعة ودراسة القوائم المالية وحركة حساباته ومعاملاته ومن أهم المؤشرات عند متابعة ودراسة القوائم المالية وحركة حساباته ومعاملاته ومن أهم المؤشرات التي يجب أن يعطيها البنك الاهتمام تقديم المدين سندات أو كمبيلات بمبالغ كبيرة للبنك للاقتراض بضمانها، أو طلب صرف دفعات على ديون لم تستحق بعد، أو تلقي البنك طلبات للاستعلام عن المدين من طرف بعض الموردين، وهو ما قد يكون مؤشرا لطلبات هؤلاء الموردين لإطالة مدة السداد المسموح بها، أو لمنحه شروطا ائتمانية أكثر سيرا، كما قد تعني أيضا الاستعلام من الموردين للمقترض، حيث يرفضون منحة الإئتمان، لأسباب قد يكون من بينها عدم وفائه بالالتزامات أو مقالاته في طلبات الشراء.

¹ - الأستاذ سمير حاد، الثامن ضد مخاطر الائتمان المصرفي، مذكرات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة 1995، ص: 6

وتأتي المتابعة الصارمة من البنك للعميل لما تتميز به مخاطر الائتمان من الاستمرار طيلة فترة القروض، وبالتالي يجب على البنك القيام بمراقبة صارمة ودائمة لاكتشاف العناصر التي لها تأثير على الأسباب التي بررت منح الائتمان، وسرعة اتخاذ رد الفعل المناسب في الوقت المناسب مما قد يحد من الخسائر الناجمة عن إمكانية عدم وفاء العملاء.

ويتم ذلك إضافة إلى اتخاذ الإجراءات التالية:¹

- تفادي المزيد من القروض التي قد تزيد حجم الديون المجمدة الحالية، وذلك بتجنب التغيرات التي يتم اكتشافها بعد فحص الملف الائتماني للعميل والتي وقعت عند منح تسهيلات ائتمانية سابقة، وتوخي الحذر في أبرام اتفاقيات تسهيل جديدة.

- تقوية وتطوير الوسائل البشرية والمادية المكلفة بعملية التحصيل عن طريق إنشاء فريق عمل مكون من أشخاص أكفاء مدعومين بالوسائل اللازمة لتنفيذ خطط التحصيل والتي يجب أن تكون خلال فترة محددة (شهرية، فصلية، سنوية)، هذا بالإضافة إلى الفترة الزمنية، تحديد حجم ديون المصرف المجمدة التي يريد تحصيلها خلال تلك الفترة وأنواعها وطريقة التحصيل (عن طريق الأقساط، تخفيض سعر الفائدة، تقديم فوائد استثنائية).

- لقد ظهر من خلال معاينة وضعية الديون المصرفية المجمدة، أن أدنى الحلول الودية التي يمكن الوصول إليها سواء عن طريق سياسة البروتوكولات، أو غيرها من وسائل الوفاق، أفضل بكثير من اللجوء إلى القضاء، نظرا لضرورة توفير التكاليف الباهظة بالإضافة إلى سهولة التهرب العميل من قبضة العدالة عن طريق التلاعب في وثائقه الرسمية، أو التفاهم مع عمال المصارف في التصرف في ملفه لدى المصرف بشكل بخدومه قضائيا، أما إذا تحتم على المصرف اللجوء إلى القضاء بعد أن يتعسر عليه الوصول إلى حل تفاوضي مع العميل فإنه يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة قبل تحويل الملفات للقضاء للتأكد من توازن الضمانات التي قد تكون موضوعا لتغطية الديون قيد النزاع مع المديونية.

1- الأستاذ سمير حاد، التأمين ضد مخاطر الائتمان المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 12

• بما أن قطاع الصيد يستحوذ على حوالي 30% من الديون المتعثرة للجهاز المصرفي الموريتاني، وهو القطاع الذي تمثل فوائده موردا حقيقيا للميزانية العمومية، ومساهمته المتزايدة يضيفه أيضا من رؤوس أموال أجنبية للاستثمار فيه، كل ذلك بدل على أنه القطاع الأكثر ازدهارا في النشاط الاقتصادي في البلاد ولا يجب أن يكون مصدرا لضياح أموال البنوك، بل يجب أن يعتمد عليه في تخفيف مخاطر الائتمان التي قد ترتفع في الصناعة والزراعة أو التجارة.

وبالتالي فإن تعثر الديون المصرفية في قطاع الصيد يعود إلى طريقة نقديمها وتساؤل عمال المصارف مع العملاء النشطين في قطاع الصيد، دون أن يكون مصدرها تدني مردودية الاستثمار في الصيد بدرجة ينجم عنها تعثر ديونه، ومن ثم فإن السيطرة على ديون قطاع الصيد أسهل من غيرها، فهو القطاع الوحيد بتركز في منطقة واحدة وهي المحيط الأطلسي، وبالتالي تسهل متابعة المستثمرين فيه ومعرفة إنتاجهم وطرق تسويقه والتي تحكمها سياسة التفريغ الجديدة والتي تسهل معرفة حمولة كل باخرة، حيث يلزم كل من يصطاد في الشواطئ الموريتانية بتفريغ حمولته في ميناء انوادييو قبل عملية التصدير، وبالتعاون مع إدارة الميناء فان نظام فرض جديد لهذا القطاع يشترط تشديد الفروض بنسبة محددة من الإنتاج، الذي يسهل معرفة حجمه، كافية لضمان إعادة قروض المصارف دون أن تؤثر على إنتاج العميل، ويضاف إلى القروض الجديدة اتفاقيات لجدولة الديون السابقة وإخفائها للنظام الجديد، أما القروض الكبيرة المجمدة السابقة، التي تتمثل في تمويل البواخر أو المعدات الكبيرة التي أعلن عن إفلاس أصحابها، فعلى الدولة أن تتولى نسبة كبيرة منها في إطار تكلفة عملية إصلاح الجهاز المصرفي ودعمه.

• أما بقية الديون المتعثرة خارج قطاع الصيد، فعلى الجهاز المصرفي القيام بعملية الحصر الشركات والمنشآت والأشخاص المتعثرة في تسديد ديونها وتقسيمها حسب نوع النشاط وأي من الأنشطة يستحوذ على القدر الأكبر منها، وعلى أساس النتائج لهذه العملية يتم وضع خطة لمعالجة تلك الديون وذلك بمعرفة مكانها وأسباب التعثر والتي قد تكون أسباب نابغة من المشروع نفسه (دراسة جدوى غير سليمة، سوء إدارة القائمين على المشروع، ...) أو أسباب تابعة من المصرف نفسه (عدم

الدقة في تقييم دراسات الجدوى - استخدام عمال غير أكفاء....) و على نوعية الأسباب تتم معالجة كل نوع من الديون المتعثرة بإزالة الأسباب التي كانت وراء تعثرها، وإعادة جدولتها وفق طرف سليمة، وتقادي الوقوع في مثل تلك الأسباب.

ثانيا: إنشاء كونسرتيوم مصرفي موريتاني:

نتيجة لاختلال شبان الجهاز المصرفي الموريتاني وغياب البنوك المتخصصة في التنمية وبنوك الأعمال، أصبحت وظيفة البنوك التجارية المحدودة في البلاد تشمل تمويل بعض الأنشطة الاستثمارية التي تخرج عن نشاطها التجاري، مما قد يؤثر على مستوى نشاطها العام و توازنها المالي ومن أمثلة ذلك التمويل قروضها التي وجهت لقطاع الصيد التي كانت جلتها في شكل قروض قصيرة الأجل و جهت الأهداف طويلة الأجل مثل تمويل البواخر أو بناء مخازن النتائج أو التعبئة أو قروض قصيرة الأجل للقطاع الزراعي استهدفت تمويل الإصلاح الزراعي وشراء المعدات الزراعية ، أو في قطاع التجارة أو الخدمات مثل قروض قصيرة الأجل لبناء الفنادق والمشروعات الخدمية الكبيرة.

ويعود تقديم هذه القروض، بالإضافة إلى غياب المؤسسات التمويلية المتخصصة، إلى تنافس الوحدات المصرفية فيما بينها، على تقديم القروض من أجل الربح، و غياب كثير من المعطيات والمعلومات والدراسات في مجال الاستثمار.

وبالتالي فإن إنشاء جهاز مصرفي يضم كل الوحدات الائتمانية في البلاد على شكل كونسرتيوم مصرفي بدعم من الدولة وليس بإدارة مباشرة منها تناقض فلسفة الإصلاح الاقتصادية السارية في البلاد، ولو بشكل مؤقت حتى يصل الجهاز المصرفي الموريتاني إلى مرحلة التطور وبعدها قد يحول الكونسرتيوم إلى بنك متخصص خاص أو عام، دوره الحالي يجب أن ينحصر في توجيه النشاط المصرفي في موريتانيا وتنظيمه في الشكل الذي يتلاءم مع بنيان الجهاز المصرفي الحالي وحاجات التنمية الاقتصادية في البلاد، ويوفر قاعدة معلومات سليمة تضم الوثائق والدراسات الفنية لظروف الاستثمار وفرصه في موريتانيا مما قد ساعد على تفعيل النشاط المصرفي في موريتانيا ويشمل نشاط الكونسرتيوم المجالات التالية:¹

¹ - يحي ولد سيدنا، تطوير النظام المصرفي الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص: 107

وذلك مثل حجم الإنتاج المحلي ومستويات الدخل الفردي والأسعار وحركة التجارة الداخلية والخارجية، هذا بالإضافة إلى المعلومات كل مجال استثماري، صناعي وزراعي أو تجاري، وفرض نجاحها، وأن يرتبط تقديم القروض التي يمنحها أعطاء الكونسرتيوم بمراعاة البيانات والنصائح التي يصدرها الكونسرتيوم والتي قد تخفف من نسبة المخاطرة على الائتمان.

كما يقوم الكونسرتيوم بتشجيع تمويل المبادرات الفردية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير لها بعض الضمانات من المؤسسات المالية غير الرسمية أو الأجنبية في البلاد، والتي تشجع هذا النوع من النشاط وتقديمها إلى البنوك التجارية لتخفيف درجة مخاوفها من التعامل مع المؤسسات الصغيرة والأفراد، وبهذه الطريقة يحث الكونسرتيوم البنوك التجارية على تمويل هذه الأنشطة الضرورية للتنمية الاقتصادية بالبلاد.

لا يقدم الكونسرتيوم قروضا مباشرة باسمه و لكنه يسهل عملية الائتمان سواء على المصارف عن طريق رقابة قروضه والتدقيق في دراسة جدوى المشروعات المستقبلية، دون أن يغني ذلك عن ما يقوم به المصرف نفسه في هذه المجالات، بالإضافة إلى ما قد يقدمه من ضمانات لهذه البنوك التجارية مدعومة من المؤسسات المالية غير الرسمية أو الأجنبية المتواجدة في البلاد، أما تسهيل الائتمان على العميل فيتم عن طريق إعداد الكونسرتيوم لدراسات الجدوى وتقديم الخبرات الفنية أو إعطاء الضوء الأخضر للبنوك لإمكانية إقراضه.

ومن المهام السابقة الكثيرة والمهمة يشترط أن يكون للكونسرتيوم إدارة مستقلة ومقرات منتشرة في كافة أنحاء البلاد، مما يتطلب تمويلا ضخما لإنجاز مهامه، بالتالي نرى أن مصدر هذه الأموال بالإضافة إلى ما قد يحصل عليه من رسوم رمزية لتقديم خدماته يكون موزعا كالتالي:¹

50 % تدفعها الحكومة الموريتانية وقد تدخل هذه المبالغ في إطار تكاليف إصلاح الجهاز المصرفي وتشجيع النشاط المالي في البلاد، والمعالجة النسبية لثغرات

¹ - الجريدة المصرفية، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد 12، ص: 16

التمويل التي نجمت عن غياب البنوك المتخصصة في البلاد، والتي من المفروض أن تلعب الدولة الدور الرئيسي في إنشائها.

10% يدفعها البنك المركزي الموريتاني وذلك لتقاطع نشاط الكونسرتيوم مع وظائف البنك المركزي في كثير من الأحيان مثل إعداد المؤشرات الاقتصادية الضرورية والرقابة على الائتمان كما قد توجه هذه النسبة إلى تمويل إنشاء مدرسة مصرفية ينوي البنك المركزي الموريتاني إنشائها وفي هذه الحالة سنزيد نسبة البنك المركزي في تمويل نشاط الكونسرتيوم إذا تولى إدارة المدرسة المصرفية المذكورة إلى 20%.

20% تدفعها البنوك الموريتانية وذلك حسب رأسمال كل مصرف ورقم أعماله وذلك دون أن تحمل البنوك هذه النسبة على أسعار الفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر.

5% تدفعها الاتحادات الائتمانية المحلية وتدفعها كاشتراك في عضوية الكونسرتيوم.

15% تدفعها المؤسسات الدولية التي تشارك موريتانيا في عملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد كما يجب أن يكون للكونسرتيوم مجلس إدارة منتخب عن طريق أعضائه الذين يمثلون الوحدات المصرفية والائتمانية والحكومية، وتدفع رواتبهم من طرف مؤسساتهم الأصلية كجزء من نسبتها في تكاليف الكونسرتيوم بالإضافة إلى علاوات خاصة يدفعها الكونسرتيوم، باعتبارهم موظفين متفرغين لنشاطه، ويدفع الكونسرتيوم رواتب موظفيه العاديين وخبرائه وتكاليف ما يجري من دراسات وأبحاث من موارده الذاتية.

ثالثا : رفع إمكانية تجميع المدخرات لدى الجهاز المصرفي :

رغم الصعوبات الاجتماعية و الاقتصادية العميقة، التي قد تحد من زيادة تجميع المدخرات لدى الجهاز المصرفي الموريتاني، إلا أنه يمكن التغلب على بعض العيوب في الخدمات المصرفية الموريتانية والتي من شأنها إعاقة جذب المدخرات، وذلك عن طريق:¹

¹ - جريدة الصربي، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد 121، ص 32

تبسيط عمليات السحب و الإيداع و زيادة الخدمات عن طريق التوسع في إنشاء الفروع في المناطق ذات التجمع السكاني الكبير، فتبسيط عملية صرف الشبكات تشجع الأفراد إلى التوجه للبنك وبالتالي اكتساب عملاء جدد وزيادة ما يمكنه الحصول عليه من مدخرات الأفراد في شكل نقدي.

القيام بحملات وجهود كبيرة تستهدف حث الجمهور على التعامل مع النشاط المصرفي سواء من حيث إمكانية الحصول على القروض أو من حيث الإيداع وذلك في كل وسائل الإعلام من أجل زرع الوعي المصرفي لديهم وتشارك في هذه الجهود الدولة و المؤسسات المصرفية ومؤسسات الإعلام الوطنية بهدف إظهار الجهود الادخاري و آثاره الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها الفرد والمجتمع.

يجب على الدولة أن تضع سياسة تشجيعية لتعبئة الادخار المحلي، وذلك باستعمال جميع الأدوات المتاحة مثل فرض الضرائب على الاستهلاك المظهري (الاحتفالات، والمناسبات...) أو منع بعضها، هذا بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات شعبية متخصصة في تجميع المدخرات، وتوجيهها نحو تحسين الظروف المعيشية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية بشكل ايجابي مثل (بناء المساكن، التجهيزات المنزلية، السلع المعمرة، ...) على البنوك الإعلان عن استحداث وسائل جديدة بشكل دوري لجذب المدخرات، والعمل على التعريف بالوسائل القائمة، وتحسين مستوى الخدمة المصرفية، مما يؤدي إلى زيادة الميل للادخار وذلك بالتعاون مع المؤسسات العلمية الموجودة مثل الجامعة عن طريق إنشاء ندوات حول واقع الادخار المحلي وإمكانية تشجيعه ودوره في التنمية، وما قد يؤدي من دور في تخفيف عبء المديونية وتخفيف الاعتماد على الأموال الأجنبية غير المضمونة والمكلفة.

وفي ظل إنشاء بنوك اجنبية في موريتانيا إثر اتفاقية الجأت فإن قانون مصرفي يشترط مشاركة القطاع الخاص المحلي في أي مصرف أجنبي بريد النشاط في البلاد وتشجيع هذه البنوك على توجيه ائتمائها إلى قطاعات التنمية الضرورية.

المبحث الثالث: السياسات المؤثرة على النظام المصرفي

هناك مجموعة من السياسات تؤثر تأثيرا بالغا على الاقتصاد بصفة عامة، وعلى النظام المصرفي بصفة خاصة، ويأتي في مقدمتها السياسة النقدية والسياسة الائتمانية اللتين تهدفان إلى تحقيق مستوى التوظيف الكامل، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيق معدل نم مقبول للاقتصاد القومي، هذا فضلا عن الوصول يميزان المدفوعات إلى وضع التوازن، وتستخدم هذه السياسات مجموعة من الوسائل و الأدوات تطبق على النظام المصرفي، ويطلع البنك بإداراتها.

وبالإضافة إلى تلك السياسات هناك سياسة لا تقل أهمية وهي تلك المتعلقة بسياسة تحصيل الديون المتبثرة و المتمحورة حول القانون 108/82 الصادر بتاريخ 27 أغسطس 1982¹، والذي حاول أن يضع الأسس الأولية لتحصيل الديون المصرفية المرتفعة للنظام المصرفي الموريتاني، وأن يسن العقوبات على كل المتحايلين على المصارف.

وسنتطرق في الفقرة الأولى لسياسة الائتمانية والسياسة النقدية في الفقرة الثانية على أن تخصص الفقرة الأخيرة لسياسة تحصيل الديون المصرفية.

الفقرة الأولى: السياسة الائتمانية:

تظهر السياسة الائتمانية توجهات القروض الممولة للاستثمارات العامة أو الخاصة وذلك في إطار احترام أهداف السياسة النقدية، وتسمح تلك السياسة للمؤسسات المالية بإيجاد فرص لتوظيف أموالهم من جهة، ولطالب التمويل من إيجاد السيولة اللازمة لنشاطهم.

ويمكننا معرفة واقع هذه السياسة في موريتانيا من خلال التطرق لوسائل توجيه الائتمان التي يستخدمها البنك المركزي الموريتاني الذي يقوم برسم السياسة الائتمانية بما يتفق مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، معتمدا في ذلك على أدوات كمية وأخرى نوعية:

¹ - د-عبد الحميد القاضي، السياسة النقدية والائتمانية كإداة للتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة 1973، ص 13

- سعر الفائدة المرجعي: وهو يخص القطاعات ذات الأولوية (الصيد، الزراعة، الصناعة، الإسكان)، ويتغير هذا السعر ما بين 7 % و 9 %
- سعر الفائدة العادي: وهو يخص القطاعات الأخرى ويتغير ما بين 10% و 12%¹.

ثانيا: الأدوات النوعية:

يستخدم البنك المركزي في إطار هذه الأدوات مجموعة من الأدوات تتمثل من جهة في إلزامية البنوك الأولية الحصول على ترخيص للقروض التي تصل قيمتها 10 ملايين أوقية، ففي المرسوم رقم 400/ج/93 الصادر بتاريخ 1/4/1993² قرر البنك المركزي الموريتاني ضرورة اعتماد البنوك التجارية الموريتانية في تقديمها للقروض على ثلاثة معايير هي:³

1- معيار السيولة:

ويعني أن على البنك الذي يقدم قروضا مراعاة أوضاعه المالية أو لا حيث يجب عليه أن لا تقل إحتياطاته الاختيارية عن 20 % من إجمالي ودائعه، هذا مع موازنته بين الأصول السائلة وشبه السائلة مع الخصوم قصيرة الأجل:

2- المقدرة على الدفع.

يرى البنك المركزي أن تقاس الموارد الثابتة للعميل و قدرته على توفير الأموال عن طريق تسيل بعض موجداته و ذلك عن طريق قواعد أهمها: تغطية الأخطار: و ذلك بمعرفة الأرصدة الصافية للعميل و المرهون و الضمانات المقدمة من طرفه والتي أوصي البنك المركزي أن لا تقل عن 140 % من تكلفة القرض.

- نسبة توزيع المخاطر: حيث على المصرف أن لا يركز قروضه في عدد قليل من العملاء أو نوع معين من القروض.

¹ - Med oud ahmed.une étude sur la demande de crédit,opcit , p:22-

² - على الجرتلي، تطور النظام المصرفي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 13

³ - جريدة الصوري، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد 19، الصادر بتاريخ 2001، ص: 04

3- المرودية:

أن يتأكد المصرف المانح للقروض من دقة الدراسة المقدمة له و مدى المرودية الاقتصادية و المالية للقروض الممنوح.

5- الضمانات: ويمكن أن تنقسم على:¹

- الضمانات العينية: وصف البنك المركزي أنواع الضمانات العينية المقبولة بتلك التي تسهل السيطرة عليها ومراقبتها ومدى استقرار قيمتها.

- الضمانات الشخصية: يفترض في الشخص الضامن الذي يقبله المصرف أن يتمتع بمقومات ائتمانية ممتازة من حيث السعة والمركز المالي والملائمة التي تتناسب مع حجم التسهيل الذي يضمنه.

- أما بالنسبة للضمانات التي تطلب للقروض الاستثمارية فهي أما أن تكون أرض المشروع المفترض أو مبانيه أو آتاه كلها أو بعضها أو كفالة تضامنية مع الشركاء إذا كان المقترض شركة.

- كل هذه الوسائل السابقة التي تحدثنا عنها والمستخدمه في الرقابة المباشرة قد تم استبدالها بوسائل رقابة غير مباشرة للبنوك حتى تكون هذه الأخيرة ملائمة للانتقال إلى الاقتصاد الليبرالي الذي شهدته موريتانيا إبتداء من منتصف الثمانينات.

- هذا الانتقال إلى وسائل الرقابة الغير مباشرة ثم ابتداء من أكتوبر 1992، وذلك لترك الفرصة للرقابة للتقنية البنك وصندوق النقد الدوليين في إطار هذا الانتقال تمت ليبرالية سعر الفائدة حسب المرسوم رقم 92/ج ر/20² كما تم تعديل معدل الخصم للبنك المركزي الموريتاني حيث وصل إلى 11 % للسنة، هذا بالإضافة إلى تعديل سعر الفائدة السنوي الذي حدد ب 18 % حسب المرسوم رقم 94 /004.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في موريتانيا

السياسة النقدية: تعتبر النقدية عنصر مكونا من مكونات السياسة الاقتصادية ويقصد بها أيضا، التحكم في قيمة النقود المتاحة للتداول أو مجموعة الإجراءات التي تتخذها

¹ - عقيل حاسم عبد الله، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 109

² - جريدة الصوفي، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد 210، الصادر بتاريخ 2003، ص: 4

السلطات النقدية (البنك المركزي) لتؤثر على النقود المتداولة لتحقيق أهداف معينة.¹

وتهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود من أجل التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع والهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة.

وكذلك تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا.

كما تعمل السياسة النقدية على تطوير السياسة المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدية)، كما تساهم كذلك في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات ولا شك أن استخدام السياسة النقدية في محاربة الضغوط التضخمية التي تمثل الخطر الأكبر في الإقتصادات المعاصرة يعتبر الهدف الأول للسياسة النقدية.²

وفي السنوات الأخيرة من القرن الماضي، سمح الكثير من البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقال لقوى السوق، لأسعار الفائدة أن تلعب دورا أكبر في مجال اقتصادياتها، وهذا يعني في القطاع المالي تحرير هذه الأسعار بحيث تحددها قوى السوق وذلك ليتم توزيع الائتمان بشكل أكثر فعالية.

وبلغ هذه التحرير لأسعار الفائدة، أهمية كبرى في إصلاح السياسة النقدية، الذي يسير قيام السوق فيما بين البنوك وسوق ثانوية للسندات الحكومية مما يوفر الأساس للإدارة المستقبلية لحجم النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة ويعتقد أنصار استقلالية البنوك المركزية، أن رفع الضغوطات السياسية والحكومية، عن البنوك المركزية يمكن السياسة النقدية من تحقيق انخفاض معدلات التضخم كما أن فعالية

¹ - عرف عمود الغراوي، السياسة المالية النقدية في ظل الإقتصادات الإسلامية، مكتبة الإشعاع الطبعة الأولى 1997، ص: 161

² - عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 211

السياسة النقدية من تحقيق انخفاض معدلات التضخم، كما أن فعالية السياسة النقدية تتحقق أكثر باستقلالية البنوك المركزية عن ضغوطات وتوجيهات الحكومة، بشرط توافق السياسة النقدية المستهدفة مع السياسة الاقتصادية الكلية.

وتسعى السلطات النقدية الموريتانية إلى إتباع سياسة نقدية تهدف إلى إصلاح (تنظيم نهائي) للمقاييس النقدية (الكتلة النقدية، سعر الفائدة، سرعة التداول)، وقد ظلت مجموعة وسائل السياسة النقدية المباشرة مستخدمة في إطار سياسة البنك المركزي الموريتاني لتأطير القروض وذلك حتى سنة 1992م.

بعد هذه الفترة تم التخلي عن تلك الوسائل وذلك في إطار الليبرالية التي شهدها الاقتصاد الموريتاني حيث تم اللجوء إلى وسائل الرقابة الغير مباشرة.

وفيما يخص الكتلة النقدية إلى إتباع سياسة نقدية تهدف إلى إصلاح (تنظيم نهائي) للمقاييس النقدية (الكتلة النقدية، سعر الفائدة، سرعة التداول) وقد ظلت مجموعة وسائل السياسة النقدية المباشرة مستخدمة في إطار سياسة البنك المركزي الموريتاني لتأطير القروض وذلك حتى سنة 1992 م.

بعد هذه الفترة تم التخلي عن تلك الوسائل وذلك في إطار الليبرالية التي شهدها الاقتصاد الموريتاني حيث تم اللجوء إلى وسائل الرقابة الغير مباشرة.

وفيما يخص الكتلة النقدية التي تسعى السياسة النقدية إلى مراقبتها فإنها تتكون من النقود وأشباه النقود وبصفة عامة فإن الكتلة النقدية تتكون من المقاييس النقدية التالية:¹

M1: التي تضم القطع النقدية و الأوراق النقدية والودائع الجارية

M2: وتضم الحسابات على الجرد وحسابات الادخار

M3: وتضم الموجودات من العملة الصعبة وودائع الأجل والسندات المصدرة من مؤسسات القرض.

M4: التي تضم الادخار العقدي والسندات المصدرة من طرف الوكلاء غير

الماليين ولكن في موريتانيا تتكون الكتلة النقدية من M1 و M3.

¹ -حمان عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكيف لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، سنة

M1: تضم النقود (الإصدار النقدي، النقود الكتابية التي تعني الودائع الجارية
M3: أشباه النقود (الودائع لأجل)

المطلب الثالث : سياسة تحصيل الديون

يعاني النظام المصرفي الموريتاني منذ فترة طويلة من مشكلة الديون المتعثرة أو المجمدة كغيره من الأنظمة، والتي يعود إلى إسهاب المصارف خلال الثمانينات في تقديم القروض لعملائها بمجرد تقديم ملف شكلي لا يحتوي على وثائق بسيطة، وبدون ضمانات أحيانا إن وجدت تكون زهيدة حيث لا تمثل سوى 10 % من قيمة القرض.

هذا بالإضافة إلى توزيع القروض الفوضوي وعشوائيته، والذي ساهم في تراكم تلك المشكلة التي حالت دون الرفع من أداء هذا النظام وبصفة عامة لا يمكن تجنب التعثر في البلدان التي لم تكن لديها خبرة جيدة بالبنوك المبنية على نظام السوق¹ ونظرا لحجم القروض المتعثرة في الكثير من البلدان النامية، فإنها أصبحت تؤثر على قدرة العديد من البنوك على الوفاء بالتزاماته.

وأمام هذه المشكلة التي ازدادت حدتها، خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ارتأت الحكومة الموريتانية مراجعة نظامها المصرفي وخاصة ما يخص الديون المتعثرة حيث تم في هذا الاتجاه استحداث القانون 1.8/82 الصادر بتاريخ 27/08/1992² الذي حاول أن يضع الأسس الأولية لتحصيل هذه الديون وأن بين العقوبات على كل المتحايين على المصارف، ونتيجة للفراغات الواسعة التي عانى منها هذا القانون، لم يستطع أن يلعب دورا حيويا في حل هذه المشكلة، وفي ظل هذه الوضعية تم إصدار القانون 22/93 الصادر بتاريخ 26/01/1993، والذي يهدف إلى منح المدنيين من تنظيم حالة عدم التسديد ومساعدة المصارف ومؤسسات الإقراض في تحصيل قروضها. وقد تعرض هذا القانون إلى مجموعة من القضايا من أهمها:³

¹ ستانلي فيشر، سلامة النظام المصرفي، التمويل والتنمية، 1995، المجلد 34، ص: 42

² الجريدة الرسمية للموريتانية، العدد 150، الصادر بتاريخ 2001، ص: 3

³ المجلة الاقتصادية الموريتانية، الكاتب محمد أمين ولد بابية، العدد 124، الصادر بتاريخ 2002، ص: 2

* يتكون مبلغ الدين المصرفي من أصل القرض والفوائد والعمولات والتكاليف والرسوم المترتبة على عملية منح القروض المتفق عليه بين الطرفين وفي حالة انعدام الاتفاق بين الطرفين أو كانت هذه الاتفاقية لا تحدد سعر الفائدة فإنه يرجع سعر الفائدة الأدنى المعتمد من طرف البنك المركزي لنوعية القرض الممنوح.

وفي حالة وجود اتفاقية بين الطرفين على تحديد المبلغ الكلي للدين أو تم تحديده بحكم قضائي، فإنه لا يمكن إضافة فوائد جديد على المبلغ المذكور.

* إن أجل تحديد ديون مؤسسات الإقراض هو الأجل المحدد في اتفاقية منح القرض، أو في أي أجل آخر تتفق عليه الأطراف، وفي حالة انعدام اتفاقية بين الأطراف أو إذا كانت هذه الاتفاقية لا تحدد أجل تسديد القرض الممنوح فإن أجل التسديد لا يستطيع أن يزيد على سنة.

* عند استحقاق الديون يجب على الهيئة المكلفة بالتحصيل أن تطالب بحجز تحفظي مؤقت لممتلكات المدين العقارية وغيرها، إلى أن ترى المحكمة في القضية موضوع النزاع فإذا لم يرد المدين في مهلة ثلاثين يوما التي تلي الإنذار المحدد يحق لمؤسسة الإقراض أو الهيئة المكلفة بالتحصيل أن ترفع القضية إلى المحكمة المختصة لتبث فيها دون أجل.

* من أجل تسديد أي قرض ممنوح من طرف المصارف و المؤسسات المالية إلى عملائها فإن هذه المصارف والمؤسسات تتمتع بحق الامتياز على جميع الممتلكات العقارية وغير العقارية التي يملكها هؤلاء العملاء أو أزواجهم أو أبناؤهم لم يبلغوا سن الرشد شريطة أن يكون المدين قد أعطى أو تنازل عن هذه الممتلكات خلال فترة العقد.

* إذا كانت ديون مؤسسة الإقراض مضمونة يرهن حيازي أو عقاري فإنه يمكن لهذه المؤسسة في حالة عدم تسديد الديون عن استحقاقها أن تقوم ببيع الممتلكات العقارية وغير العقارية المرهونة وذلك عن طريق وكيل عدالة معين من طرف رئيس المحكمة المختصة لهذا الغرض.

* يمكن لمؤسسة الإقراض أن تتكون ديونها من عقود عرقية وتباع على أمر قانوني صادر عن رئيس المحكمة المختصة، أن تقوم برهن نهائي على ممتلكات الدين

خاتمة الفصل الثالث:

مر النظام المصرفي الموريتاني بمرحلتين أساسيتين خلال مسيرته التطورية (الأولى مرحلة انضمام موريتانيا إلى الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا الذي أنشئ سنة 1962 وتميزت هذه المرحلة بوجود ثلاث مصارف أحدهم متخصص في التنمية تملك الحكومة الموريتانية نسبة 58% من رأس ماله. هذه البنوك الثلاثة تخضع كلها لرقابة وإشراف البنك المركزي لإفريقيا الغربية الذي يتولى بالإضافة إلى ذلك إصدار العملة "الفرنك الغرب إفريقي" المتداول في الاتحاد النقدي، والثانية مرحلة انسحاب موريتانيا عن هذا الاتحاد سنة 1973 حيث دخل النظام المصرفي مرحلة جديدة تميزت بإنشاء بنك مركزي موريتاني، وهيكل رأس مال البنوك التجارية التي كانت تمتلك 50% أو 60% من المؤسسات المالية، هذا بالإضافة إلى ميلاد مؤسسات مصرفية جديدة متخصصة.

لكن هذا النظام مر بمشاكل منها تعثر الديون وكثرة القروض الغير مربوطة بضمانات جيدة كما تطرقنا للحلول المقترحة لتطوير نشاط النظام المصرفي الموريتاني، فمنها وضع لمدى القروض وحلول للديون المتعثرة وإمكانية تجميع المدخرات، كما تناولنا في هذا الفصل السياسات المؤثرة على النظام المصرفي الموريتاني لما لها من أهمية وخاصة السياسة النقدية والسياسة الائتمانية في موريتانيا.

الفصل الرابع

تأثير الإصلاحات على النظام المصرفي الموريتاني

مقدمة الفصل الرابع:

شهد النظام المصرفي الموريتاني إصلاحات عديدة تضمنتها برامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها موريتانيا، بالتعاون مع البنك و صندوق النقد الدوليين و ذلك منذ 1985، و قد اتجهت هذه الإصلاحات إلى تعزيز دور البنك المركزي الموريتاني في الرقابة و الإشراف على المصارف من جهة، و إلى إعادة هيكلة هذه الأخيرة تمهيدا لخصوصيتها.

لكن هذه الإصلاحات التي شهدها هذا النظام حالت دون فعاليتها مجموعة من العوامل الداخلية يمكن إجمالها في:

1- تدني أو نقص العادة المصرفية، مما يدفع بالكثيرين إلى اكتناز أموالهم بدل إيداعها في المصارف و الحصول مقابل ذلك على فائدة، و فعلا ساعدت على انتشار هذه الظاهرة ضعف انتشار الشبكة المصرفية و عدم الثقة في المصارف.

2- تدني مستويات الدخل التي قد لا تصل مستوى الكفاف، مما يؤثر على نسب الادخار و من ثم على نسب الودائع المصرفية.

3- عزوف الكثيرين عن التعامل مع المصارف الربوية الأكثر انتشارا، و ذلك لحرمة من الناحية الشرعية.

و رغم هذه العوامل الداخلية و الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها البلد، مر هذا النظام بتطورات و تغييرات مست مختلف جوانبه و ساعدت على الرفع من مساهمته في التنمية الاقتصادية، و سنتطرق لمختلف تلك التطورات، على أن نخصص المبحث الأول للإصلاحات الاقتصادية التي غطت الفترة (1985-1995) و ذلك لدراسة أهدافها و تمويل استثماراتها، و في المبحث الثاني نتناول فيه الإصلاحات التي غطت الفترة (1996-2005) و ذلك لما لها من أهمية على النظام المصرفي الموريتاني.

5/ وضع سقف للاستثمار العمومي يبلغ 20% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان في المتوسط خلال الفترة "1984-1980" يصل إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

الفقرة الثانية: سياسات البرنامج التنموية

تهدف السياسات التنموية الواردة في برنامج التقييم الاقتصادي و المالي إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية و المالية المتردية التي عاشها الاقتصاد الموريتاني خلال الحقبة السابقة، و تنطلق هذه السياسات من فلسفة المؤسسات المالية و التي تنقسم إلى نوعين من السياسات، سياسات تهدف إلى الحد من الطلب الكلي و أخرى تستهدف تنشيط القطاعات الإنتاجية بغية الوصول إلى معدل النمو المنشود سياسات جانب العرض.

و قد برنامج التقييم الاقتصادي و المالي هذه السياسات في ثلاثة أبواب تمثل الركيزة الأساسية للتوجهات الماكرو- اقتصادية، و هي النقود و القروض في الباب الأول و المالية العامة في الباب الثاني و القطاع الخارجي في الباب الثالث.

1- النقود و القروض:

إن العجز الخارجي الذي وقع قبل 1985 في غالبه يرجع إلى المظاهر النقدية المرتبطة بنسبة الأسعار الداخلية و الخارجية، و من أجل تشجيع الإصدار محل الواردات و ترقية القطاعات الموجهة للتصدير اتخذت مجموعة من الإجراءات تخص وضعية و نظام الأسعار و تصحيح النظام البنكي بفرض المشاركة بصفة قابلة في تمويل الاقتصاد.

و في هذا الإطار تم تخفيض سعر صرف العملة الوطنية* بنسبة 16% سنة 1985 و أرفق بسياسة نقدية ترشيدية و كذا زيادة الفوائد المدينة و الدائنة و دعم المنشآت المتوسطة و الصغيرة و قد خصت الإجراءات المتبعة في هذا السباق طريقة منح القروض و إصلاح النظام البنكي¹:

* تسمى العملة الموريتانية الأوقية

¹ Mohammed Salem ou LD ABDESSELAM. « politique d'ajustement structurel et promotion de secteur privé, forum de partenariat », université de nouakchoutt. 1992. p.67.

أ- إجراءات منح القروض:

تم في هذا الإطار زيادة نسبة الفائدة المدينة و الدائنة بنسبة 2% لكل منهما واحد من بند القروض الداخلية للدولة، و أعطيت الأولوية لقطاعات الزراعة و الصيد و المنشآت الصغيرة، و ذلك للاستفادة من القروض، و سيكون من فوائد سياسة القرض هذه تحقيق الواردات و تشجيع الحد التبعية خصوصا الغذائية و ذلك بما ستساهم به هذه القروض من ترقية الزراعة و الصيد التقليدي¹.

ب- إصلاح النظام البنكي:

بقي القطاع البنكي الموريتاني في وضعية خاصة و خطيرة حتى سنة 1986 بدأ برنامج إعادة تأهيل القطاع البنكي ضمن برنامج التقويم الاقتصادي و المالي و تعود وضعيته هذه السيئة إلى ضعف بنية تحصيل الديون، و سوء التسيير و حينها كان النظام البنكي الموريتاني يتكون من²:

بنك موريتانيا الدولي، البنك الدولي لغرب إفريقيا - سابقا، و الشركة الموريتانية للبنك. "الشركة العامة سابقا"، و البنك العربي الليبي للتجارة الخارجية و التنمية و هو بنك مختلط ينقسم رأس ماله بين الدولتين الموريتانية و الليبية، و البنك الموريتاني للتجارة الخارجية و التنمية و هو بنك للتنمية مع دور ثانوي للتجارة، هذه بالإضافة إلى البنك العربي الإفريقي الموريتاني، و هو بنك ذو رؤوس أموال عربية و موريتانية، و الصندوق الوطني للتنمية مؤسسة متخصصة في تمويل التنمية. و هذا الجانب سوف نتعرض له بتفصيل أكثر في المبحث الأخير من هذا الفصل.

2- المالية العامة:

حدد برنامج التقويم الاقتصادي و المالي هدف توازن ميزانية الدولة بحلول سنة 1986 تحقيق ادخار يساوي 15% من الاستثمار العمومي و لبلوغ هذا الهدف تم اتخاذ جملة من الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة و الإيرادات.

¹ Mohammed Salem ou LD ABDESSELAM. Op. cit. P 37

² محمد ولد أصغر. نرجع سبق ذكره. ص 112.

أ. النفقات العامة:

لقد تم إجراء جملة من الإجراءات تستهدف الضغط على النفقات العمومية و تقليصها و من بين هذه الإجراءات نذكر ما يلي¹:

• تجميد الاكثتاب في الوظيفة العمومية ابتداء من السنة 1986 باستثناء قطاعي الصحة و التعليم و وضع حد لنمو كتلة الدخول و المرتبات لا يتجاوز 7% خلال فترة البرنامج.

- مراقبة تطور النفقات المدنية و العسكرية و مراقبتها رقابة صارمة.
- المحافظة على مستوى الإعانات للمؤسسات ذات الطابع الإداري و المهني، و تعليق الإعانات الموجهة للمؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري.
- السعي إلى إعادة جدولة الديون و تقليص بعض المصروفات الجارية.

لقد كانت هذه من أهم المحاور المتبعة لتقليص النفقات في البرنامج، إلا أن الإصلاحات المالية لم تقتصر على هذه بل تعدته من أجل رفع مستوى الإيرادات.

ب. الإيرادات العامة:

من أهم الإجراءات المتبعة لرفع مستوى الإيرادات العامة يمكن أن نذكر ما يلي²:

- زيادة أسعار بعض منتجات مؤسسات الدولة كزيادة أسعار المنتجات البحرية ب 25% و زيادة أسعار شركة المياه و الكهرباء SONELEC ب 10% و شركة توزيع الأدوية ب 15%.
- محاربة التهرب من دفع الضريبة.
- إعادة تنظيم نظام الإعفاءات الضريبية و الجمركية لتشجيع النشاطات الإنتاجية.
- إصلاح نظام الضريبة على الشركات و أرباحها وعلى الدخل و تمس هذه الإجراءات بصفة أساسية الإدارة و خاصة إدارة الضرائب، و المالية أكثر من القطاعات الحيوية "المعادن و الصيد...".

Ministère Du plan. Bilan d'exécution du « PREF ». P. 18.

Mohammed Salem ould Abdessleme. Op-cit, P 56.

3- القطاع الخارجي:

يتمثل احد الأهداف الرئيسية لسياسات التصحيح الهيكلي في القضاء على الاختلالات الخارجية المتمثلة في عجز الحساب الجاري، و قد تضمن برنامج التقويم الاقتصادي و المالي خطوات عديدة في مجال إصلاح قطاع التجارة الخارجية تمثلت في¹:

- إتباع سياسة سعر صرف مرنة.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية* بنسبة 16% و ذلك من أجل إصلاح التشوه في سعر صرف العملة الوطنية المغالي فيه بهدف زيادة القدرة التنافسية لصادرات الدولة و تقليص الطلب على الواردات التي سوف ترفع أسعارها بعد التخفيض.
- تخفيض عدد المنتجات التي يعتبر منح رخصة لاستيرادها ضروريا و ألغت العمل بنظام الرخص بالنسبة للسلع الوسيطة و السلع الصناعية و الخدمات المرتبطة بها، و ذلك بهدف تخفيض القيود المفروضة على الواردات.
- تشجيع الاستثمار في أهم قطاع التصدير في الاقتصاد الوطني و في هذا الإطار سمح للمصدرين سنة 1986 في قطاع الصيد بوضع 15% من عائدات الصادرات في الحسابات بالعملية الصعبة.
- كما شمل إصلاح القطاع أيضا تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات، توحيدها لدرجة كبيرة و إنهاء الإعفاءات و غير ذلك و غير ذلك من الإجراءات التي تستهدف تحرير التجارة الخارجية.

الفقرة الثالثة: برنامج الاستثمارات العمومية

استهدف الإصلاح الاقتصادي تقليص حجم الاستثمارات العمومية 32% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط في سنوات البرنامج، و قد ركزت الإستراتيجية الاستثمارية للبرنامج على ثلاثة أنواع من المشروعات و هي:

- مشروعات الاعتبار الخاصة في قطاع البنية التحتية و النقل.

¹ Mohammed Salem ould Abdessleme. Op-cit, P 56.

* لقد ظل معدل صرف الأوقية مقابل الدولار طيلة فترة البرنامج حوالي 74,23 أوقية مقابل دولار واحد.

- المشروعات الإنتاجية التي تساهم في تنويع قاعدة الإنتاج المحلي و الحفاظ على مستوى مقبول للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط.

- مشروعات الدعم خاصة في المجالات الاجتماعية و بالذات تلك التي تستجيب لمواجهة الاحتياجات الأكثر ضرورة.

* بلغ حجم الاستثمارات العمومية المقترحة خلال فترة البرنامج 55,1 مليار أوقية موزعة على 393 مشروعا منها 193 مشروعا تمثل المشروعات الجديدة التي ظهرت مع البرنامج خصص لها 40% من إجمالي الاستثمارات المقررة و قد وصل إجمالي الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (85-88) حوالي 50,8 مليار أوقية (و هو ما يعادل 93% من إجمالي الاستثمارات المقررة لنفس الفترة)، يتوزع تمويلها على النحو التالي:

50,3 % من القروض الخارجية و 28,1 % من الهبات و 16,4 % من أشباه الهبات و 5,2 % تمويل محلي.

إن توزعه هذه الاستثمارات على القطاعات يبين الأولوية التي توليها هذه البرامج لقطاعات معينة على حساب آخر، حيث وصل المخصص لقطاع التنمية الريفية 35,3 % و التنمية الصناعية 25,1 % و البنية التحتية 27,1 % و التنمية الاجتماعية 7,4 % و قطاعات أخرى 5%.

لقد ركز برنامج الإصلاح الاقتصادي (85-88) على تنمية رأس المال المادي و جعل رأس المال البشري في مرحلة ثانية، كما حاول هذا البرنامج التركيز على الدور الريادي للقطاع الخاص الموريتاني دون الاهتمام بمدى قدرة هذا القطاع على تحمل هذه المسؤولية.

المطلب الثاني: برنامج الدعم و الدفع (1989-1995) « P.C.R »

Programme de Consalition et de Relance

لقد واصلت موريتانيا بعد النتائج التي حققتها من برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، تطبيق خطة جديدة تكون مكملة للجهود التي بذلت في البرنامج الأول، و هذا البرنامج الثاني من نوعه هو ما أطلق عليه اسم "برنامج الدعم و الدفع" و الذي غطى الفترة (1989-1995).

و قد تم عرض هذا البرنامج على اللجنة الاستشارية في يناير 1989 م التي وافقت عليه في باريس و تمت المصادقة عليه من طرف مجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي مايو 1989¹.

و ينطلق برنامج الدعم و الدفع في تحديد أهدافه و إستراتيجيته التنموية من المحاور التالية²:

1/ إجراء إصلاح جذري في الجهاز الإنتاجي المحلي بغية تقوية و تنويع قاعدة الإنتاج الوطني.

2/ تدعيم الحالة المالية للدولة عبر سياسة جذرية لترشيد النفقات العامة و توسيع الوعاء الضريبي و تحسين كفاءة أجهزة التحصيل الضريبي.

3/ تحسين حالة المدفوعات الخارجية من خلال إتباع وسائل مختلفة لتشجيع العرض و التحكم في الطلب و تحرير أسعار الصرف و التجارة الخارجية.

4/ السعي للوصول بالمديونية و معدل خدمة الدين إلى مستوى يتناسب و قدرات الاقتصاد على الدفع.

5/ وضع إستراتيجية ملائمة لتعبئة الموارد البشرية عن طريق خلق فرص عمل جديدة و إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة من خلال تطبيق سياسة ملائمة في مجال التعليم و الصحة و تخفيف العبء الاجتماعي لإجراءات التصحيح الهيكلي على الفئات الأقل فقرا في المجتمع.

و بناء على هذه المحاور تم وضع الأهداف الاقتصادية الكلية التي يريد البرنامج الوصول إليها و كذا سياسته التنموية.

¹ الصوفي ولد الشيباني. مرجع سبق ذكره. ص 52.

² نفس المرجع ص 83.

الفقرة الأولى: أهداف البرنامج « P.C.R »

لقد تم وضع أهداف برنامج الدعم و الدفع بحيث تكون امتدادا لأهداف برنامج التقويم الاقتصادي و المالي و أهم هذه الأهداف ما يلي¹:

1/ تحقيق معدل سنوي في الناتج المحلي الإجمالي و ذلك في حدود 3,5 % خلال فترة البرنامج، بحيث يكون هذا المعدل أعلى من معدل النمو الديمغرافي.

2/ تحقيق ادخار عمومي في الميزانية قدره 6% من الناتج المحلي الإجمالي.

3/ تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية و تحقيق مستوى للاستثمارات العمومية في حدود 16,6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

4/ تخفيض عجز الحساب الجاري "من دون التحويلات الرسمية" للوصول به إلى مستوى أقل من 9,8 من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في نهاية فترة البرنامج.

5/ تحقيق معدل لخدمة الدين يتناسب مع قدرات الاقتصاد على الدفع بحيث يتراوح ذلك المعدل ما بين "20-25 %" من حصيلة عائدات الصادرات في سنة 1995.

و من أجل بلوغ الأهداف المسطرة أعلاه اعتمدت السلطات الموريتانية في هذا البرنامج جملة من السياسات، منها السياسة القطاعية كالسياسة القطاعية في الزراعة مثلا و إصلاح المؤسسات العمومية و النظام البنكي و سياسات للأسعار و تسيير القطاع العام و المالية العامة و السياسة النقدية و القروض، و سياسة للقطاع الخارجي و الموارد البشرية، و لصعوبة التطرق لكل هذه المواضيع في فقرة من مطلب فإننا سنحاول باقتصار شديد المرور على أهم السياسات المنتهجة في ظل البرنامج و الذي يغطي الفترة "1989-1995".

الفقرة الثانية: السياسة التنموية للبرنامج « P.C.R »

سنحاول التطرق هنا تبعا للمالية العامة و السياسة المرسومة فيها و للنقود و القروض و سياسة الأسعار في البرنامج و التي تغطي الفترة "1989-1995".

¹ Programme de consolidation et de relace « P.C.R », op. cit. P.3

1- المالية العامة:

يوصل برنامج الدعم و الدفع الخطوات التي سبقه لها برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، و التي تسعى إلى زيادة ادخار الميزانية بواسطة إجراءات تخص تحسين الإيرادات و ضغط النفقات و مضاعفة الطاقة العملية للإيرادات بنسبة 6% سنويا لذلك تعزم الدولة اتخاذ الإجراءات التالية¹:

- توسيع قاعدة الضريبة بواسطة تقوية الإحصاءات و وضع نظام دقيق لمراجعة الحسابات الجارية.
- تغيير نظام التسهيلات و الإعفاءات من الضرائب و الجمركة و إصلاح التعريفات الجمركية من أجل زيادة الإيرادات دون زيادة الضرائب.
- مراجعة النظام الضريبي المطبق على القطاعات الاقتصادية الحيوية كالصيد و الزراعة، وضع سياسة خاصة بالقاعدة الضريبية و طرق التحصيل.
- أما بالنسبة للنفقات العامة فإن البرنامج يسعى إلى تخفيض نفقات العمال دون الإضرار الكبير بالقوة الشرائية في حين تعطى الأولوية لصيانة الأدوات و التجهيزات و الاستثمارات الأساسية، هذا بالإضافة إلى تنظيم نفقات قطاع التعليم و إعطاء الأولوية للتعليم الأساسي و ملائمة التعليم العالي مع التوجهات الاقتصادية الجديدة.

2- النقود و القروض:

في مجال النقود و القروض يواصل برنامج الدعم و الدفع السعي لتحقيق الأهداف النقدية للإصلاح بشكل ينسجم مع وسائل و أهداف السياسة المالية المتبعة من أجل التحكم في نمو عرض النقود في المجتمع للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي و بالتالي المساهمة في تخفيض معدلات التضخم و في هذا الإطار اتبع البرنامج الوسائل التالية²:

¹ P.C.R -89-95. op- cit. P. 10.

² المجلة الاقتصادية في موريتانيا. العدد 155. الطبعة 2001. في نوكتشوط. ص 10.

• المراقبة الدقيقة لنمو القروض للاقتصاد و توجيه هذه القروض للقطاعات الأساسية القابلة للنمو و تجميد القروض الصافية للدولة عند مستواها سنة 1989 حتى نهاية البرنامج.

• متابعة إصلاح القطاع البنكي عن طريق تدعيم و تعميق إجراءات إعادة تنظيم و إصلاح البنوك التجارية و مراقبة صدى التزاماتها بتطبيق التسيير السليم المقدم من خلال تقوية رقابة البنك المركزي الموريتاني على هذه البنوك و ذلك بهدف القضاء على الصعوبات التي واجهت الجهاز البنكي في الفترات السابقة.

3- سياسة الأسعار:

ستهدف سياسة الأسعار المتبعة في برنامج الدعم و الدفع مواصلة القضاء على تشوهات الأسعار التي جعلتها لا تعتبر فعلا عن تكلفة عوامل الإنتاج التي استخدمت في إنتاجها، و تتخلص هذه السياسة بشكل عام في التحرير المتزايد المراقب للأسعار من أهم الخطوات المتخذة في هذا المجال إلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية و السلع الاستهلاكية، و تقليص عدد المنتجات التي تحدد أسعارها رسميا، و إصلاح التشوهات وأسعار الخدمات العمومية عن طريق رفع أسعارها لتناسب مع تكلفة الخدمة كما شملت هذه الإجراءات تحديد المواد الغذائية الأساسية التي تخضع أسعارها للمراقبة و وضع جدول زمني لتحرير أسعارها بين سنتي "90-91".

هذا بالإضافة إلى إتباع سياسة سعر صرف مرنة تهدف إلى إزالة التشوهات في سعر العملة الوطنية (التي تعتبر في نظر المؤسسات المالية الدولية مقيمة بسعر أعلى من قيمته) و التي انخفضت سنة 1989 ب 10,3 %¹ مقارنة بالسنة السابقة لها.

¹ El Hacem ould Ahmed, « l'analyse de l'offre de monnaie par le système bancaire mauritanien », mémoire magistère. Université de Annaba. 1998. P 101.

الفقرة الثالثة: استثمارات برنامج الدعم و الدفع و تمويله

يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة لبرنامج الدعم و الدفع و التي تغطي سنوات البرنامج 604 مليون دولار أي ما يعادل 45317,7 مليون أوقية¹ تبلغ منها حصة المشاريع الجديدة 373 مليون دولار و تتوزع هذه الاستثمارات على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 1/III

توزيع الاستثمارات لبرنامج الدعم و الدفع « P.C.R » بملايين الأوقية

النسبة	مبالغ الاستثمار	القطاع
43,3%	15547,9	التنمية الريفية
13,2%	5969	التنمية الصناعية
25,1%	11365,5	الإصلاح الترابي
10,1%	4763	المصادر البترولية
3,1%	1425	القطاع العمومي و شبه العمومي
14,2%	6448	شركة سنيم SNIM
100%	45317,7	المجموع

Source: P.C.R "89-95". Op-cit. P.10

يتضح من الجدول أن التنمية الريفية تستحوذ على أعلى نسبة من الاستثمارات و البالغة 43,3 % و هي نفسها المرتبة الأولى التي احتلتها في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي يليها التنمية الصناعية التي بلغت نسبتها إذا أضفنا لها الاستثمارات الموجهة للشركة الوطنية للصناعة و المعادن "SNIM" لتصل النسبة 27,4 % و نشير هنا إلى أنها المرتبة الثانية أيضا التي كانت تحتفظ بها في البرنامج الماضي هذا و قد تلت التهيئة الإقليمية "الإصلاح الترابي" قطاعي الصناعة و التنمية الريفية بنسبة 25,1 % و هي تضم الإسكان، القطاع العمومي و شبه العمومي المرتبة الأخيرة و أدنى نسبة من الاستثمارات و البالغة 3,1 %.

إن تكلفة تمويل احتياجات برنامج الدعم و الدفع « P.C.R » هو ما دفع موريتانيا إلى طلب تمويل استثنائي، و ذلك لأن المديونية الخارجية بلغت مطلع السنة الأولى من البرنامج 2010 مليون دولار أي ما يعادل 20,5 % من الناتج المحلي الإجمالي و في نفس الوقت قدرت خدمة المديونية ب 185 مليون دولار لكن هذه الأرقام سرعان ما انخفضت نتيجة جدولة الديون الثنائية و ذلك وفقا لشروط الصندوق و البنك حيث تم¹:

- إلغاء ثلث الأقساط المغطاة من برنامج الدعم و الدفع، و تسديد 2/3 الثلثين الباقيين على فترة 14 سنة منها 8 سنوات إعفاء.
- دعم سعر السوق مع فترة تسديد ب 25 سنة منها 14 سنة إعفاء.
- إعادة الهيكلة لسعر الفائدة مقلص ب 3,5 % مع فترة تسديد قدرها 14 سنة منها 8 سنوات إعفاء.

بالإضافة على هذا منحت فرنسا و موريتانيا بداية أوت 1990 هبة قدرها 45 مليون دولار و وقعت معها اتفاقية تمويل بقيمة 16 مليون دولار².

المبحث الثاني: الإصلاحات التي غطت "1996-2005"

لقد تمكنت موريتانيا في ظل برنامج التقويم الاقتصادي و المالي الذي غطى الفترة "85-88" من تحقيق بعض النتائج الايجابية خاصة على مستوى الاقتصاد الكلي "الماكرو اقتصادية" و التجارة و إصلاح القطاع العمومي، إلا أن هذه النتائج الطيبة و غيرها سرعان ما شهدت تراجعا كبيرا في ظل برنامج الدعم و الدفع "89-95" و الذي عرفت موريتانيا في فترته صعوبات مالية و اقتصادية ناجمة عن التراجع في المساعدات الخارجية و انخفاض الصادرات بالفعل فإن الظروف الخارجية ساهمت في تأزم الوضعية الاقتصادية كحرب الخليج و الأزمة السنغالية 1989، و قلة التساقطات المطرية خلال هذه الفترة مما انعكس سلبا على القطاع الزراعي الموريتاني و في هذه الظروف بالذات و المتسم بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي و تراكم شديد في خدمات الديون توجهت الحكومة الموريتانية إلى صندوق النقد

El Hacen ould Ahmed. Op.cit. P119
Luc, J. GEREGOIRE, « L'ajustemeny en mouritanie », op-cit. P. 108.

1

2

الدولي و البنك العالمي بغية الاتفاق حول برنامج ينفذ الاقتصاد من الانهيار و يستهدف إصلاحات هيكلية أكثر عمقا بدلا من البرامج السابقة ذات الطبيعة التثبيتية أو الاستقرارية فتمخضت المشاورات و المفاوضات عن البرامج التي غطت الفترة "1996-2005" و هي التصحيح الهيكلي و إصلاح آخر سمي الوثيقة الإطارية التي غطت الفترة "2000-2005" و كل سنتطرق له في مطلب.

المطلب الأول: برنامج التصحيح الهيكلي "1996-2000"

و الذي استهدف مواصلة جهودات التصحيح الماكرو اقتصادية و الإصلاحات البنوية بغية الوصول إلى تنمية مستدامة و سيتناول هذا البرنامج في هذا المطلب من خلال ثلاث فقرات.

الفقرة الأولى: أهداف برنامج التصحيح الهيكلي "1996-2000"

إن الأهداف الرئيسية المتوسطة المدى لهذا البرنامج و التي تسعى إلى إيجاد نمو مستديم في إطار من العدل بغية تحسين الدخل و رفع نسبته للفرد في جو من استقرار الأسعار و تدعيم الوضعية الخارجية للدولة من أجل التغلب على مصاعب التسديد، إن هذه الأهداف هي¹:

1- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 3,5 % في المتوسط عند نهاية البرنامج 2000.

2- تخفيض معدل التضخم من 9% سنة 1995 إلى 3,6 % سنة 1995.

3- تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات "باستثناء التحويلات الرسمية" من 14,5 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995 إلى 6,6 % عام 2000.

كما حاول حماية الطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا من التأثيرات السلبية للتصحيح الهيكلي، و ذلك عن طريق الزيادة الملحوظة للموارد المخصصة لقطاع الصحة و للمشاكل الديمغرافية و التعليم الابتدائي، و التقني كما تم هنا زيادة مخصصات برنامج الغذاء مقابل العمل و الالتفات نحو المسائل البيئية و تسيير الموارد الطبيعية

¹ Mauritanie, 4^{ème} document cadre de politique économique « DCPE », document établi par les autorités mauritaniennes en collaboration avec les services du fonds monétaire et de banque mondiale 18 juin, 1995,n P.2.

من أجل المساهمة في حلول مشاكل البيئة المستعصية التي تعرفها البلاد منذ عدة سنوات و خاصة مشكلة التصحر، و تأثيرات عوامل التعرية و قطع الغابات و الأشجار، و زحف الرمال على الطرق المعبدة.

الفقرة الثانية: السياسات التنموية لبرنامج التصحيح الهيكلي "1995-2000"

سنتعرض في هذه الفقرة لأهم هذه السياسات و خاصة السياسة المالية للبرنامج و سياسة التغذية و أهم التوجهات العامة في القطاعات الإنتاجية "السياسة القطاعية" و كذا إصلاح المؤسسات العمومية و النظام البنكي و المالي.

1/ السياسة النقدية: ستقوم الحكومة الموريتانية في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي المذكور بتطبيق سياسات نقدية تستهدف منح القروض للقطاعات الإنتاجية و تشجيع قروض القطاع الخاص من أجل أن يلعب دورا مرغوبا فيه في القطاعات الإنتاجية بغية المساهمة بها في الاستثمارات المحلية و كذا تقليص الالتزامات الخارجية الصافية للبنوك التجارية.

و في هذا السياق ثم تبني سياسة تقوم على الرقابة غير المباشرة من خلال الأدوات الكمية و النوعية بديلة عن الرقابة المباشرة التي تبناها و طبقها البنك المركزي الموريتاني منذ الاستقلال و حتى في ظل البرنامجين السابقين و تماشيا مع هذه التوجهات تم تبني إجراءات مالية متعلقة بالنقود و القروض و هي¹:

* إلغاء السقوف الائتمانية للقطاعات.

تحرير سعر الفائدة بشكل تدريجي مع احتفاظ السلطات بحقها في الإبقاء على سعر أدنى يستخدم لصالح دفاتر الادخار من أجل حماية مصالح المدخرين الصغار و سعر أعلى للقروض لتفادي النسب العالية الأكثر من اللازم و تراجع هذه النسب دوريا من أجل أن تتطابق من الأهداف المبتغى الوصول إليها و نسبة التضخم.

* توحيد سعر الخصم و إلغاء العمل بمعدل سعر الخصم التفضيلي الذي كان معمولا به قبل سنة 1995م.

¹ Mauritanie, document des programmes d'ajustement structurel, 1995-2000. Nouakchott décembre 1996. P.17.

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

* إنشاء الاحتياطات الإجبارية و تحدد هذه الاحتياطات كنسبة لجميع الودائع و يرجع معدلها دوريا حسب تقدير السلطات النقدية، و بفرض غرامة أعلى من النسبة المحددة كسقف للحسابات المدينة على المصارف التي لا تحترمها، و يدعم هذا بتعزيز الرقابة على المصارف و في هذا الصدد تقوم المصالح المكلفة في البنك المركزي الموريتاني بإخضاع المصارف 4 لمتابعة دائمة و صارمة فيما يتعلق بالتسيير الاحترازي و احترام نسب التوازن و التضامن فيما بين المصارف.

تطبيق سعر فائدة مساوي لمعدل إعادة الخصم على قروض الحكومة على ان يتقرر إحلال سوق الأذونات الخزينة يتم فيه تمويل الحاجات المنظمة للخزينة العامة دون اللجوء إلى البنك المركزي من أجل إعادة تمويلها، كما يقلص هذا السوق "سوق أنونات الخزينة" من التمويلات المتأتية من المصارف بشكل عام.

2/ السياسات المالية:

سيواصل برنامج التصحيح الهيكلي السياسات المالية الهادفة إلى دعم ميزانية الدولة بشكل يضمن السيطرة على النفقات غير المرتبطة بالتنمية، و هذا ما سيمكن من توفير موارد لصالح القطاعات الاجتماعية و زيادة مساهمة الدولة في هذه النفقات الاستثمارية، إن مثل هذا الدعم سيتوجب تحاشي المتأخرات الداخلية التي تستطيع أن تعرقل نشاط القطاع الخاص و تساهم في التوسع الفاحش للقروض كما يستوجب أيضا تخفيض الالتزامات الصافية، اتجاه القطاع البنكي مع تثبيت نمو السيولة المحلية بوتيرة تتماشى و الأهداف المسطرة في ميدان النمو الاقتصادي و التصحيح في ميزان المدفوعات.

إن السلطات الموريتانية ستواصل سياسة صارمة في مجال النفقات العمومية التي ستخفض في ظلها نفقات الميزانية الجارية من "19,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 18,6% سنة 1994 و 17,4% متوقعة لسنة 1995 و 16,2% سنة 1997"¹.

كما تم إجراءات تستهدف تحسين فائض عمليات الخزينة العامة بحيث تصل سنة 1993 إلى 2,3% و سنة 1995 إلى 5,6% من الناتج المحلي الإجمالي، إن هذه

¹ محمد ولد اعمر. مرجع سبق ذكره. ص. 93.

التساؤلات المتعلقة بالميزانية تتم مراجعتها سنويا من أجل ملاحظة التحسن في تقليص الاختلالات المالية و إمكانية التمويل الخارجي.

3/ إصلاح النظام البنكي و المالي:

مواصلة الجهود التي تم بذلها خلال البرنامجين السابقين في إطار إصلاح المنظومة المالية و البنكية الموريتانية و التي كانت في وضعية صعبة و سيئة قبل الإصلاحات واصلت السلطات الموريتانية في هذا البرنامج و بالتعاون مع البنك العالمي إصلاح هذا القطاع و سنتعرض هنا و بإيجاز شديد لأهم المحاور دون تعمق فيها و شرحها.

أ- تحسين نظام سعر الصرف: و ذلك من خلال¹:

- اعتماد مكاتب للصرف خاصة غير البنوك الأولية.
- استعمال حسابات بالعملة الصعبة و باسم المصدرين الحائزين على بطاقة الإيراد و التصدير المرخص بها "يستطيع المصدر إيداع 40 % من عائدات صادراته".

ب- إعادة هيكلة القطاع البنكي و تقوية القانون المطبق للنظام المالي و ذلك بواسطة الإجراءات التالية:

- تقوية إمكانات الرقابة البنكية في البنك المركزي الموريتاني "مركز المخاطر و عدم التسديدات".
- تحسين و تحديث نظام الإعلام على أخطار القروض و المتأخرات.
- اعتماد قانون بنكي لدعم الإطار القانوني و مراقبة البنوك و تأمين الإجراءات البنكية السليمة.
- إشعار البنك المركزي بالمعلومات المالية الصحيحة.

ج- تنمية المؤسسات و الأسواق المالية: و ذلك عن طريق الإجراءات و الوسائل التالية:

- مراقبة السيولة و إدخال سند أدونات الخزينة للتداول في السوق النقدية.
- ليبرالية أسعار الفائدة بالتدرج.

¹ الصوفي ولد الشيباني. مرجع سبق ذكره، ص. 71.

- تحديد سقف لأسعار الفائدة المدينة قدره 20 % و تكوين إستراتيجية المدى من أجل توسيع النظام المالي و ذلك من خلال دراسة إمكانية إنشاء مؤسسات مالية جديدة من نوع صناديق التأمين و تعاونيات الادخار.

4/ إصلاح المؤسسات العمومية:

لقد كان القطاع العام الموريتاني يضم و حتى سنة 1994، 80 مؤسسة عمومية 20 منها ذات طابع غير تجاري و 40 مؤسسة من هذه المؤسسات تعتبر الدولة المساهم الرئيسي فيها و تنتشر في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تمثل 2\1 من الاستثمارات العمومية و تتلقى 5\1 من القروض الموجهة من القطاع البنكي. و خلال هذه السنة 1984 فإن 12 مؤسسة عمومية تسيطر على القطاع الإنتاجي بشكل مطلق و تستحوذ على 95% من المبيعات و تشغل 75% من العمالة الوطنية¹.

إن خصوصية هذه المؤسسات العمومية تتمثل في إضفائها بخسارة مالية كبيرة و تراكم المتأخرات، و مديونيتها ذات الوزن المعتبر في إجمالي الديون العمومية. انطلاقا من هذه الصعوبات تبنت موريتانيا 1995 برنامجا تصحيحيا لقطاع المؤسسات العمومية "PASEP" و استفاد من عدة قروض في سنوات مختلفة كان أولها في نوفمبر 1995، و كذا نوفمبر 1997 و يناير 1998 و أبريل 1999، و بلغت في مجملها 50 مليون دولار مموله أساسا من طرف البنك العالمي و ألمانيا و اليابان و البنك الإفريقي للتنمية و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و من أهم أهداف هذا البرنامج²:

- تحسين البيئة القانونية و المؤسساتية للقطاع شبه العمومي.
- إجراء إعادة الهيكلة المالية لسنيم و شركة الخطوط الجوية الموريتانية، و متابعة الإصلاحات التي سبق و أن اتخذت في ظل برنامج الدعم و الدفع.
- تطهير القطاع شبه العمومي بتسريع تخلي الدولة و انسحابها من رؤوس أموال المؤسسات غير القادرة على البقاء و الاستمرار و بالتالي تصفيتها.

Luc. G. « ajustement structurel en Mauritanie ». Op. -cit. P.18.

² المجلة الاقتصادية. العدد 180. مرجع سبق ذكره. ص.13.

- خوصصة بعض المؤسسات و رفع احتكار بعضها الآخر لنشاطات إنتاجية و تجارية.

الفقرة الثالثة : استثمارات برنامج التصحيح الهيكلي

إن المبلغ الإجمالي للاستثمار العمومي في البرنامج يصل إلى "75085" مليون أوقية و هو ما يمثل في المتوسط نسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة من "1995-2000" و تتوزع هذه الاستثمارات على القطاعات حسب ما يتضح من الجدول التالي:

الجدول "4-8": يبين توزيع الاستثمارات على القطاعات "1995-2000"

القطاع	حجم الاستثمارات (مليون أوقية)	% من جملة الاستثمارات
التنمية الريفية	16191	24,6
التنمية الصناعية	22782	20,825
التهيئة الإقليمية	21818	21,15
المصادر البشرية	8805	09,8
التنمية المؤسسية	1270	08,2
المجموع الجزئي	70866	84,675
الشركة الوطنية للصناعة و المناجم	4219	15,425
المجموع العام	75085	100

Source: "Programme d'investissement public" 1995-2000. P.16-19

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول أن الأولوية في برنامج الاستثمار العمومي لا يزال يحظى بها القطاع الصناعي إذا أضفنا الاستثمارات المخصصة لشركة سنييم إلى الاستثمارات المخصصة للتنمية الصناعية لتصل مجمل الاستثمارات الصناعية في هذه الحالة إلى 36,25% و تحتل التنمية الريفية المرتبة الثانية بنسبة 24% و من ثم البنية التحتية بنسبة 21,15% و قد اهتم هذا البرنامج في المجال

الصناعي بعدة مشاريع من أهمها تشغيل مشروع أمهاودات في سنة 1999 بالإضافة إلى أعمال بحث و تنقيب عن المعادن بالإضافة إلى مساعدة بعض المؤسسات الفرعية في توسيع نطاق إنتاجها كالمؤسسة العربية للصناعة و الصلب و كذا شركة الشحن و التفريغ في موريتانيا.

المطلب الثاني: وثيقة إطار السياسة الاقتصادية "2005-2000"

إن النتائج الإيجابية في نظر الصندوق و البنك الدوليين التي حققتها موريتانيا في الفترة "1995-2000"، كافية لوصف موريتانيا بالمطبق الناجح لسياسات التثبيت و التكيف الهيكلي، و هذا ما يتطلب مواصلة جهود الإصلاح، و عليه طبقت موريتانيا في الفترة "2000-2005" في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ما عرف باسم وثيقة إطار السياسة الاقتصادية، المتوسط المرسومة في وثيقة إطار السياسة الاقتصادية، إبريل 2000 هذا بالإضافة إلى سعي الحكومة إلى تطبيق سياسة ماكرو اقتصادية تختص بالتنسيق بين سياسات القرض و الصرف من أجل إنقاص عجز الحساب المادي و خلف مناخ ملائم للاستثمارات الخاصة، و خلف قاعدة صلبة للنمو و تنوع الصادرات و خلق فرص التوظيف.

الفقرة الأولى: الأهداف الماكرو اقتصادية

تعتبر الأهداف الماكرو اقتصادية لوثيقة إطار السياسة الاقتصادية في الفترة "2000-2005" و هي¹:

- تحقيق معدل سنوي متوسط في حدود 5,1 %.
- تثبيت معدل التضخم في حدود 4,5 % سنويا.
- تخفيض عجز الحساب الجاري في حدود 9,7 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 إلى 4,5 % سنة 2005.
- زيادة الاحتياطي الدولي من 2,6 شهر من الواردات سنة 2000 إلى 6,2 شهر سنة 2005.

¹ الغوث ولد الطالب حدور. دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد معهد الدراسات، البحوث العليا في مصر. سنة 1999. ص 133.

- الوصول بمعدل الاستثمارات إلى 12,6 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 و 14,6 % سنة 2005.

من أجل الوصول إلى هذه الأهداف ستواصل الإستراتيجية الحذر في تطبيق السياسات الإجمالية و النقدية المحققة للتوازن و دعم جهود الإصلاح الرامية إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الموريتاني بالاعتماد على القطاع الخاص. و تنطلق جهود الإصلاح في هذه الفترة من¹:

- ❖ من مواصلة إصلاح النظام المصرفي.
- ❖ مواصلة لبرالية نظام الصرف و التجارة.
- ❖ تحسين التسيير و فعالية القطاع العام.
- ❖ دعم النظام القضائي و التنظيمي.
- ❖ تحسين أداء الخدمة العمومية.
- ❖ دعم الرقابة و الفعالية في قطاع الصيد.

الفقرة الثانية: السياسات الماكرو اقتصادية

أولاً: السياسة النقدية:

تنطلق هذه السياسة من مواصلة جهود محاربة التضخم و تحسين وضع ميزان المدفوعات، و سيقوم البنك المركزي بالمراقبة عن قرب لسيولة البنوك، و ترك آلية العرض و الطلب في السوق لتحديد سعر الفائدة بطريقة تشجع الادخار الداخلي و الاستخدام الفعال للمصادر المالية الداخلية.

في انتظار أن تلعب البنوك التجارية، الدور الأساسي في الوساطة، كهدف من أهداف البرنامج، يظل تطبيق النظام الحذر لسياسة القرض و تحديد سقف للمخاطرة أمراً ضرورياً، هذا بالإضافة إلى تحسين من مستوى المراقبة بالتشاور مع البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي، طبقاً لنظام المحاسبة لتأمين مراقبة المعلومات.

يضاف إلى هذه الإجراءات مواصلة جهود وكالة متابعة و تحصيل الديون.

¹ محمد الأمين ولد سيدنا "دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية". القاهرة. الجامعة العربية. رسالة ماجستير. سنة 1998. ص 131.

ثانيا: سياسة المالية العامة

استجابة لمتطلبات التوازن الخارجي، تهدف الحكومة إلى زيادة الادخار الوطني، بتنمية المصادر المحلية عن طريق¹:

- توزيع و تنويع المطرح الضريبي و تحسين من فاعلية ضريبة القيمة المضافة بطرق عدة منها وجود إدارة المراقبة.

- سياسة النفقات العامة ترشيديية و ذات فاعلية أكثر، و توجيه النفقات الجارية إلى نفقات الصحة الأولية و التعليم و بالذات تعليم البنات، و برامج الحماية الاجتماعية و صيانة رأس المال المادي.

الحكومة الموريتانية ملزمة بالوصول بالنفقات الاجتماعية بشكل دائم إلى المستوى المتفق عليه بين موريتانيا و البنك الدولي، و تخصيص 25% و 7% من النفقات الجارية للتعليم و الصحة، و هذا ما سيطلب تقليص النفقات العسكرية و الأمنية، و وقف عمليات الاكتتاب في كافة الوزارات باستثناء الصحة و التعليم، هذا بالإضافة إلى وضع برنامج يختص بالتدريب في قطاع الوظيفة العمومية، و الرفع من مستوى المراقبة في هذا القطاع بغية تحسين مردوديته.

ثالثا: القطاع الخارجي

إن تحقيق الأهداف المرجوة على مستوى ميزان المدفوعات و الاحتياطي الدولي الموريتاني، تشترط الصرامة في السياسة المالية و النقدية و تحقيق سعر صرف ملائم، هذا بالإضافة إلى جهود تخفيض عبء المديونية مما سيؤدي إلى تخفيض عجز المعاملات الجارية إلى حدود 9,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002 و إلى 5,5% سنة 2004²، في ظل تزايد إيرادات الصادرات بنسبة 3% نتيجة انخفاض حجم صادرات جديدة و زيادة أسعار صادرات السمك. تلتزم الحكومة الموريتانية بمواصلة سياستها اللبرالية، بغية الوصول إلى سعر الصرف الحقيقي، و في هذا الإطار سيتدخل البنك المركزي كمشتري و بائع لتحقيق التوازن في السوق.

¹ الغوث ولد طالب حدو. مرجع سبق ذكره. ص. 156.

² محمد ملاي أحمد. "التمويل الخارجي للتنمية في موريتانيا". رسالة الماجستير. سنة 1995. ص. 88.

تقوم السياسة الموريتانية لإدارة الديون الخارجية على تحسين العلاقات مع الممولين و الحصول على التسهيلات المناسبة للاقتصاد الموريتاني، و مواصلة أداء الالتزامات السنوية و القضاء على متأخرات الدين.

الفقرة الثالثة: السياسات الاستثمارية للبرنامج

تهدف إلى الاختيار الحذر للمشاريع التي تدعم النمو الاقتصادي دون الإخلال بالتوازنات الجوهرية كالمالية العامة "الميزانية" و ميزان المدفوعات و الحد من التضخم، حيث بلغ حجم الاستثمارات المقررة في البرنامج حوالي 45317,7 مليون أوقية و هو ما يعادل 604 مليون دولار¹، و هو ما يمثل 16,6 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويا موزعة كالاتي²:

- التنمية الريفية 34,3 % من إجمالي الاستثمارات.
- التنمية الصناعية 13,2 % من إجمالي الاستثمارات.
- الإصلاح المصرفي 25,1 % من إجمالي الاستثمارات.
- الموارد البشرية 10,1 % من إجمالي الاستثمارات.
- القطاع العمومي و شبه العمومي 3,1 % من إجمالي الاستثمارات.
- شركة سنيم 14,4 %.

من أجل الحفاظ على أهداف الماكرو الاقتصادية لبرنامج الدعم و الدفع، و نتيجة مديونية البلاد فإن هذا البرنامج سيمول من المصادر التالية³:

- 38,8 % قروض خارجية.
- 32,6 % هبات.
- 22,2 % أشباه الهبات.
- 6,4 % من المصادر المحلية الموريتانية

¹ نشرة عن الصندوق الدولي، في المجلة الاقتصادية في موريتانيا، مرجع سبق ذكره. العدد. 190. ص. 11.
² وزارة التخطيط و وثيقة إطار السياسة الاقتصادية. ص 16.
³ نفس المرجع. ص 36.

المبحث الثالث: النظام المصرفي الموريتاني و برامج الإصلاح الاقتصادي

مقدمة المبحث الثالث:

بعد إنشاء البنك المركزي الموريتاني و العملة الوطنية، كبدية لقيام جهاز مصرفي وطني ظل هذا الجهاز يتخبط في شبكة من العقبات، غدتها هشاشة النظام المؤسسي الحديث و قليل الخبرة، بالإضافة على انزاله عن المجتمع الموريتاني الذي يعتمد على القطاع الريفي، في حين يعتمد القطاع المصرفي على القطاع الحديث، و ظل الحال حتى جاء الجفاف و بدأ المواطن يعترف بأهمية الدولة نتيجة ضغط الحاجة إليها، و ما تقدمه من مساعدات غذائية و مالية، و من ثم بدأ المواطنون يتعاملون مع البنوك لتمويل أنشطتهم، إلا أن هذه التجربة التي مثلها اتحاد بنوك التنمية، باءت بالفشل نتيجة لعضوية الطريقة التي كان يقدم بها فروضه.

و في إطار توجه الدولة نحو التحرير الاقتصادي، و إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الإنتاجية، و في إشكالية الملكية و أنماط التوزيع، و معدلات الادخار و الاستثمار، و الرقابة و الأساليب المتبعة فقد تبنت الدولة الموريتانية مجموعة من برامج الإصلاح و إعادة الهيكلة، لتفعيل و خلق جهاز مصرفي قادر على أداء وظيفته، و صدرت في هذا المجال عدة قوانين مصرفية داعية لتحرير و خصوصية الجهاز المصرفي أو دمج بعض وحداته أو تصفية ما هو عاجز عن الدمج أو الخصخصة أو الاستمرار، و من أهم إجراءات الإصلاح المصرفي سياسة تحصيل الديون المصرفية باعتبارها المشكلة الرئيسية التي أجهدت نشاط البنوك الموريتانية، و القيام بخصخصة ما أمكن من وحداته، خاصة أن كل وحداته بنوك تجارية، و هذا المبحث تناولنا فيه أربعة مطالب و هي كالتالي: المطلب الأول ركزنا فيه على الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي خلال الفترة 1985-1989، و في المطلب الثاني تناولنا كذلك الإصلاحات على النظام المصرفي خلال الفترة 1989-1995، أما المطلب الثالث فتناولنا فيه الإصلاحات التي شهدها النظام

المصرفي خلال الفترة 1996-2000، و في المطلب الأخير أخذنا فيه آخر الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي خلال الفترة 2000-2005.

المطلب الأول: الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي الموريتاني خلال فترة برنامج إصلاح التقويم الاقتصادي و المالي (1985-1989)

حاول هذا البرنامج الذي يعتبر بداية تعامل موريتانيا مع المؤسسات المالية، وضع أسس تنموية مستمرة من خلال جملة من الأهداف، تعمل على تشجيع القطاع الخاص و إعادة هيكلة القطاع المصرفي و تحرير الاقتصاد و قد تجسدت إجراءات هذا البرنامج، التي تخص هذا البرنامج¹:

1- تحويل أسهم البنك المركزي في رؤوس أموال البنوك التجارية إلى الدولة، بهدف تخفيض مساهمته في هذه البنوك، و التركيز على دوره الأساسي المتمثل في الإشراف و الرقابة على البنوك، و توجيه السياسة القرضية، و قد تم تحويل هذه الأسهم بالفعل إلى الدولة الموريتانية، و التي عرضتهم بدورها على القطاع الخاص الموريتاني، و لم يبقى لها إلا حصتها في بنك شنقيط و التي تحصل 50% من رأس ماله و ذلك لرفض القطاع الليبي مشاركته للقطاع الخاص الموريتاني، و ذلك عائد على فلسفة النظام الاقتصادي الليبي المعتمد على فلسفة الاقتصاد الاشتراكي.

2- تطهير ميزانية اتحاد بنوك التنمية، و الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل المشاريع التنموية في البلاد، كذلك تطهير ميزانية الشركة الموريتانية للبنك، و قد تحملت الدولة تكاليف عمليات التطهير هذه، و التي شملت سداد المتأخرات اتجاه الوكلاء الأجانب، و دفع الديون المجمدة على شركات الدولة، و معالجة إشكالية القروض الخاصة التي لا يمكن استرجاعها، و إعادة تكوين رأسمال هذه البنوك، و ذلك مع مراقبة الدولة لرأسمال اتحاد بنوك التنمية، و تحسين إدارته عن طريق اتفاقيات مع البنوك الأجانب لدعمه.

Ministère du plan mauritanie, programme de redressement économique et financier, (P.R.E.F). (1985-¹ 1989). P. 05.

3- خصخصة البنك الدولي لموريتانيا و الشركة الموريتانية للبنك، حيث سمح للقطاع الخاص الموريتاني و الأجنبي بالمساهمة في رؤوس أموالها، مع إتاحة الفرصة للمساهم الأجنبي بالمشاركة بصورة مباشرة في إدارة ماين المصرفين.

4- دعم و تقوية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية من أجل تفادي أخطاء الإدارة التي حدثت في الماضي، و ضمان نظام مرن للوساطة في المستقبل، إلا أن إجراءات إعطاء المزيد من حرية التصرف للمصارف، مثل تحديد سعر الفائدة و حرية عقد القروض دون شروط مسبقة من البنك المركزي مع ضعف فعالية أدوات السياسة النقدية و الائتمانية أفقدت رقابة البنك المركزي الموريتاني على البنوك فعاليتها، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لحل جميع مشاكل الجهاز المصرفي، حيث لم تكن سوى تعديلات في نمط التسيير العمومي الذي كان سببا لانهيار العديد من المؤسسات العمومية.

و قد كانت الحالة العامة للاقتصاد الوطني إبان فترة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي تعكس ضعف أداء الجهاز المصرفي الموريتاني، حيث ساد التوزيع العشوائي للقروض دون مراعاة دقيقة و مضبوطة للمخاطر المترتبة على ذلك، مما أدى على عجز بعض المصارف عن دفع بعض أقساط القروض التي لم تكتمل لعملائها، ففي بداية البرنامج كانت الديون المشكوك فيها تصل إلى 45% من إجمالي ديون البنك الدولي لموريتانيا كمثل للبنوك الأخرى، و قد وصل المبلغ الإجمالي لديون المشكوك فيها في سنة وحدات مصرفية في البلاد إلى حوالي 30 مليون دولار أمريكي أي أكثر من نصف إجمالي القروض².

و كان الجهاز المصرفي يتصف بنقص السيولة و منح القروض مجاملات غير مغطاة، و قد تجاوز حجم القروض بعيدا إلى بعض البنوك موارد عملاء، مما أثر على التوازن المالي لهذه البنوك، في ظل هذه الظروف لجأت الدولة إلى وضع خطة تقويمية تعدها هيئة مصرفية تقوم على دراسة للوضعية الراهنة للجهاز المصرفي الموريتاني، و ذلك من أجل رفع مستوى الوحدات المصرفية، و دفع مجلة الاقتصاد

(P.R.E.F.) op. cit. P 7. ¹

Mohammedould cheik abdallahy. Op cit. P. 28. ²

الوطني إلى الإمام بطريقة تضمن في النهاية التأهيل و التوازن الاقتصادي للبلد، و كان نتيجة هذه التعليمات ما عرف بالدمج المصرفي، و هو عبارة عن دمج مصرف اقل خسارة مع مصرف آخر خسارته أكبر.

و من أهم هذه العمليات دمج الصندوق الوطني للتنمية و البنك الموريتاني للتنمية و التجارة تحت اسم اتحاد بنوك التنمية و ذلك في تاريخ 1987/08/21، و قد صاحب هذا الاتجاه تبني البنك المركزي لسياسة نقدية تعتمد على الأدوات الغير مباشرة أكثر من الأدوات المباشرة، و أعطى حرية عقد القروض للبنوك التجارية دون إن مسبق، إلا في حالات يكون العميل قد وضعه البنك المركزي على لائحة العملاء الذين لهم تعامل سابق غير سليم مع البنوك، ما بالإضافة إلى حرية تحديد أسعار الفائدة المدينة و الدائنة، و التقى البنك المركزي بتحديد سقف كل منهما واضعا في الاعتبار أولوية الإقراض للقطاعات التنموية.

المطلب الثاني: الإصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي الموريتاني خلال

برنامج الدعم و الدفع (1989-1995)

تم إعداد هذا البرنامج لاستمرار و تدعيم إجراءات إعادة تنظيم الاقتصاد القومي ككل، خاصة في مجال إصلاح و إعادة هيكلة الجهاز المصرفي و مراقبة مدى التزام وحداته بتطبيق قواعد التسيير السليمة المحددة، و ذلك في ظل رقابة قوية من البنك المركزي بهدف القضاء على العقبات التي واجهت الجهاز المصرفي في الفترات السابقة، و قد استمرت عمليات خوصصة البنوك في ظل ما البرنامج، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الخاص الموريتاني على 56 % من رأس مال البنك الوطني الموريتاني في نهاية البرنامج و التي تصل على 30%¹ فقط من رأسماله، و قد عملت الحكومة على تحسين خبرة العاملين في هذا البنك، و البحث عن شركاء فنيين أجنب من أجل توفير إدارة سليمة له.

¹ الصوفي ولد شيباني. مرجع سبق ذكره.
ص 132.

كما تم في هذا الإطار تدعيم و تعزيز إجراءات إعادة تنظيم و هيكلة المصارف التجارية، و تطبيق قواعد التسيير السليمة المحددة في البرنامج من خلال تدعيم رقابة البنك المركزي الموريتاني على هذه المصارف.

كما تهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى تحويل اتحاد بنوك التنمية إلى بنك شعبي و رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في رأسماله، و ذلك بعد أن بانء واضحا أن عملية الدمج التي أجريت للمصرفين المكونين له، لم تؤدي إلا إلى تركيز عيوبها في مكان واحد دون تصحيح للأوضاع الإدارية و طريقة التسيير التي كانت تتم بها عمليات الإقراض، و تهدف الحكومة من تحويل اتحاد بنوك التنمية إلى بنك شعبي أكبر يكون قادرا على جلب المدخرات الصغيرة في المجموعات المحلية، حيث يستقبل اتحاد بنوك التنمية مدخرات التعاونيات و الاتحادات الائتمانية، و يقوم بتوزيعها في شكل قروض صغيرة و متوسطة، حسب أهداف التنمية لكل مشروع.

هذا بالإضافة إلى دعم الهيكلة المالية لكل من البنك الموريتاني للتجارة الدولية و البنك العربي الليبي الموريتاني (بنك شنقيط).

و في إطار تقوية دور البنك المركزي في الرقابة و الإشراف على الجهاز المصرفي و تسييره، فإنه يعقد مع كل بنك تجاري اتفاقا حسب وضعيته يحدد فيها الشروط التي يجب أن يلتزم بها فيما يتعلق بإعادة تنظيم رأسماله و إدارته و أهدافه المالية.

تبعاً لعمليات الدمج التي بدأت في الإصلاح السابق تم دمج الشركة الموريتانية للبنك « SMB » و البنك الدولي لموريتانيا في بنك جديد هو البنك الوطني لموريتانيا¹.

و إعادة هيكلة القطاع البنكي و تقوية القانون المطبق للنظام المالي و ذلك بواسطة الإجراءات التالية²:

- تقوية إمكانيات الرقابة البنكية في البنك المركزي الموريتاني "مركز المخاطر و عدم التسديدات".

- تحسين و تحديث نظام الإعلام على أخطار القروض و المتأخرات.

- إشعار البنك المركزي بالمعلومات المالية الصحيحة.

¹ البنك المركزي الموريتاني، النظام المالي الموريتاني، عصرنته و تحولاته الحديثة مارس 1993، ص 04.
² Mouritanie. 6^{ème} D.C.E.P pour la période (1989-1995) Nouakchott. 1994. P 31.

و تأسيس وكالة مكلفة بتحصيل الديون المصرفية سنة 1998، تشرف عليها الدولة و رغم انه مضت على إنشاء هذه الوكالة أكثر من 8 سنوات، لم تعطي النتائج المأمولة منها و ذلك لدرجة الغموض الذي يعتري أماكن تواجد القروض المصرفية السابقة، هذا بالإضافة على أن الطاقم المشرف على هذه الوكالة هو نفسه الجهاز الإداري الذي كان يسير اتحاد بنوك التنمية و المسئول عن إفلاسه و تقاوم حجم ديونه المشكوك فيها.

و قد ركز هذا البرنامج على مشكلة تكوين العمال في القطاع المصرفي، معتبرا عائقا هيكليا في وجه تطوره، حيث يرجع كثير من التجاوزات و التسبب سواء مجال تقديم القروض أو تقييم الدراسات المقدمة و انتقائها، و تقدير المخاطر الملازمة لمنح القروض، إلى المستوى التكويني و مدى التأهيل لدى العاملين في المصارف، و منذ سنة 1998 بدأ المركز الدولي لتكوين الأشخاص المصرفيين بتكوين بعض الأطر المصرفية الموريتانية، هذا بالإضافة إلى الدعم الفني الذي يقوم به شركاء موريتانيا في عمليات الإصلاح الاقتصادي، و الذي نجمت عنه دورات يقوم بها خبراء صندوق النقد الدولي لصالح عمال البنوك الموريتانية و ذلك في شكل برامج تكوينية تستهدف سيطرة عمال البنوك على الأساليب و التقنيات المصرفية الأكثر تطورا، و استدرج استخدام هؤلاء العاملين و تعاونهم من أجل نجاح و تطور مصارفهم.

و في ظل هذا البرنامج قامت الحكومة بتنظيم الإطار القانوني الذي ينظم المهنة المصرفية حتى يتلاءم مع حرية النشاط المصرفي المنشودة، الأمر الذي أدى إلى تحرير أسعار الصرف ابتداء من 1997، حيث أصبحت تحدد يوميا على أساس سلة من العملات الرئيسية، كما تم الترخيص لفتح مكاتب صرف مستقلة عن المصارف، مهمتها التعامل بالعملات الأجنبية، و ذلك بهدف توسيع السوق الحرة و منافسة المصارف.

و إضافة إلى تلك الإجراءات، تم وضع آلية لدعم حركة السوق المالية، تعتمد على المنافسة في النشاط المصرفي، تتمثل هذه الآلية في:

- إنشاء النظام الاحتياطي الإجمالي.

- تحرير القيود المصرفية على إنشاء البنوك الخاصة و حرية عقد القروض.

- إلغاء سعر الخصم التفضيلي و رفع سعر الفائدة المدنية.

و قد واصل البنك المركزي الموريتاني تنفيذ السياسة النقدية الانكماشية، حيث رفع معدل الخصم إلى 11% سنة 1997، بدل 10% سنة 1996، و حدد معدلات الفائدة الدنيا على الحسابات الادخارية ب 9%، هذا بالإضافة إلى طرحه الأذون الخزانة في السوق المفتوحة و ذلك لزيادة فعالية الوساطة المصرفية، و فتح وسيلة جديدة أمام البنك المركزي تلاءم سياسات التحرير المتبعة.

المطلب الرابع: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الرابع (2000-2005)

لقد سارت عمليات الإصلاح هذه في الاتجاهين: الأول هو إعطاء الأولوية التامة و السلطة للبنك المركزي الموريتاني على إشرافه على إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، و السهر على تطبيق، إجراءاتها و تقديم الدعم الفني و المالي المباشرة لكل الوحدات المصرفية حيث قام البنك بما يلي¹:

- تعويض الخسائر التي ألحقت بأصول البنك الوطني الموريتاني، بالإضافة على دعم الأصول المالية لبقية البنوك بطريقة تخدم الحالة المالية لها و بالشكل الذي يضمن لها الملاءة و السيولة.

- إعادة تنظيم الهيكل المحاسبي و الإداري، و تعزيز قدرات الرقابة الداخلية للتحصيل و المعلوماتية و كذلك تحسين خبرة العمالة المصرفية.

و قد كلفت جهود الإصلاح الجهاز المصرفي، بدون مصاريف تكوين العمالة المصرفية، مبلغ 19,9 مليار أوقية، خصصت منها 9,9 مليار أوقية لتصفية اتحاد بنوك التنمية، و الباقي يمثل مستحقات للغير على المصارف العمومية. و يوضح الجدول التالي توزيع تكلفة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية على الدولة و القطاع الخاص:

¹ محمد ولد امير. مرجع سبق ذكره. ص 191.

الجدول III - I تكلفة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية (بمليار أوقية)

المجموع	القطاع الخاص	الحكومة الموريتانية	الوحدات المصرفية
9,9	-	9,9	تصفية اتحاد بنوك التنمية
6,4	-	6,4	- الودائع و مصارف العمالة - الالتزامات الخارجية
3,5	-	3,5	
0,4	-	0,4	إصلاح البنك الموريتاني للتجارة الخارجية
0,4	-	0,4	- ديون لتسوية للمؤسسات العمومية ذات الضمان من الدولة
5	1	4	إصلاح البنك الوطني الموريتاني
4	-	4	- خسائر في الأصول - زيادة في رأس المال
1	1	-	
1,6	0,5 القطاع العام	1,1	إصلاح بنك شنقيط
1	الليبي	0,5	- زيادة في رأس المال.
0,6	0,5	0,6	- ديون لتسوية المؤسسات ذات الضمان من الدولة
2	2	-	إصلاح بنك البركة الإسلامي الموريتاني
2	2	-	- زيادة في رأس المال

Source: Document sur la politique de développement en Afrique, Banque d'Afrique de développement (B.A.D), Nouakchott. 08/11/2003. P. 06

نلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة الحكومة الموريتانية في تكلفة إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الموريتاني كانت مرتفعة حيث وصلت إلى 15,4 مليار أوقية، أي ما يمثل نسبة 77,4 % من إجمالي تكلفة إعادة إصلاح الجهاز المصرفي¹، أما المبلغ الباقي فقد كان يمثل مساهمة القطاع الخاص في رؤوس أموال المصارف،

Document (B.A.D). op cit .P 07. ¹

و منها 3 مليار أوقية مساهمة من القطاع الخاص الموريتاني و القطاع الخاص السعودي في رأسمال بنك البركة الإسلامي الموريتاني.

و إضافة إلى ذلك فقد أعدت الدولة الموريتانية خطة بالاشتراك مع شركائها في تقديم الدعم المالي لبرامج الإصلاح الاقتصادي، و بنود البنك المركزي الموريتاني تنفيذ هذا المخطط الذي يحتوي على النقاد التالية¹:

- يوكل إلى البنك المركزي الموريتاني إنشاء قانون مصرفي يتلاءم مع الخطط المصرفية التي تم وضعها حيز التنفيذ في إطار السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد.

- يشرع البنك المركزي الموريتاني على المفاوضات بين البنوك و الوكلاء الخارجيين من أجل الوصول إلى حل لتسديد المستحقات الخارجية قصيرة الأجل المتأخرة، و التي لم يتم تجميدها من طرف البنك المركزي الموريتاني.

- يضع البنك المركزي الموريتاني خطة عمل، تتضمن إنشاء مدرسة مصرفية لتحسين و تدريب العمالة المصرفية.

- يسهر البنك الموريتاني على وضع تعليمات جديدة لإعادة تحصيل الديون المصرفية المشكوك فيها و ذلك حسب قانون رقم 2003/22 لرفع المعدلات المحققة من طرف البنوك في هذا المجال.

و تشير إلى أن عملية إصلاح الجهاز المصرفي الموريتاني قد ركزت فقط على العقبات المباشرة لانهايار الجهاز المصرفي مثل تحصيل الديون المصرفية، و طبيعة تسييرها المأخوذة من طبيعة تسيير القطاع العام الموريتاني، الذي اتسم بالفوضوية مما أدى على تحويل مؤسساته و من بينها وحدات الجهاز المصرفي إلى القطاع الخاص، الذي يحرص أصحابه على التسيير بشكل أفضل، و ذلك دون معالجة حقيقية للعقبات الهيكلية، مثل اختلال الجهاز المصرفي ككل، و غياب سوق مالية، بينما يذهب الاتجاه الثاني من الإصلاح الاقتصادي على إنشاء. بنوك متخصصة و التي يجب أن يفسح لها المجال الأكبر في تحريك عجلة النمو الاقتصادي الموريتاني، و بذلك ركز هذا الإصلاح عليها و أدخلها الجهاز المصرفي مع انه كانت هناك حالة و هي اتحاد بنوك التنمية الذي فشل. و اضطرت الدولة الموريتانية

2- نسا بنك *Nissa Banque*:

تم إنشاء هذا البنك في سنة 2002، من طرف اليونسف التابعة للأمم المتحدة عن طريق فرعها في موريتانيا، و الهدف منه هو تمويل التعاونيات السنوية الموجودة في موريتانيا التابعة للمرأة، و نشاطه مركز على نشاط تعاونيات السنوية في الريف، و قد استفادت من هذا البنك الكثير من النساء الموريتانيات و حاليا يوجد بالبلد 11 وحدة.

و قد تم دعم هذا الإصلاح بسياسة نقدية انكماشية تهدف إلى إبقاء معدل نمو الكتلة النقدية في الحدود الملائمة، و ذلك للحد من العجز في ميزان المدفوعات و معدلات التضخم، هذا بالإضافة على تشجيع الحكومة على إنشاء البنوك المتخصصة، و إتباع سعر فائدة يشجع على تعبئة المدخرات المحلية، إلا أن السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعتها هذا البرنامج أدت إلى نمو متباطئ في معدلات نمو الكتلة النقدية.

خاتمة الفصل الرابع:

خلاصة القول أنم برامج التصحيح المختلفة التي تمت دراستها لم تخل سياستها في بعض الأحيان من النجاح المالي و النقدي كما هو الحال في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي و كل البرامج الأخرى، إلا أنها في بعض الجوانب الاقتصادية الأخرى فشلت فشلا ذريعا كما هو الحال في برنامج الدعم و الدفع، و لا أعتقد أن هذه البرامج ستحقق نموا مستديما و مستمرا يضمن التنمية الاقتصادية في موريتانيا ستظل السلطات التي تطبقها تدور في حلقة مفرغة، برنامج يحقق بعض التحسن و آخر يفشل و هكذا دواليك، هذا عن المبحثين الأولين، أما المبحث الأخير فقد خصص لواقع و تطور النظام المصرفي الموريتاني، في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها منذ منتصف الثمانينات، و ذلك تحت وطأة مديونيته المرتفعة و عجزه عن السداد، بالإضافة إلى تدهور ظروفه الاقتصادية، و تم التركيز هنا على الإصلاحات العديدة التي نظمتها برامج الإصلاح الاقتصادي و كيفية تأثيرها على النظام المصرفي الموريتاني حيث أدت إلى خوصصة البعض الآخر، هذا بالإضافة على ميلاد مؤسسات مصرفية متخصصة خلال الخمس سنوات الماضية.

يشتمل هذا البحث على أربعة فصول، اثنين الجانب النظري واثنين الجانب التطبيقي، وقد تناولنا في الفصل الأول النظام المصرفي، وفيه تعرضنا لتعريف النقود وأنواعها ثم بعد ذلك لمفهوم النظام المصرفي الذي نقصد به البنك المركزي، والبنوك التجارية، بالإضافة إلى نظم والقوانين التي تنظم نشاط هذه المؤسسات، ويعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويأتي على قمة هذا النظام، كما أن نشاطاته في غاية الأهمية ووجود ضروري لتنفيذ السياسة النقدية، ويتمتع بالسيادة والاستقلال.

أما المكونات الأخرى لهذا النظام، فهي تقوم بوظائف هامة حيث تقوم البنوك التجارية فضلا على قبول الودائع وتقديم القروض قصيرة الأجل بخلق النقود التي تعتبر من الوظائف الحساسة بالنسبة للاقتصاد ككل، ونتيجة لذلك يقوم البنك المركزي بوضع مجموعة من الإجراءات لمراقبة هذه البنوك، وذلك بما يتماشى مع حاجة الاقتصاد، وإلى جانب هذه الوظيفة الحساسة، تقوم البنوك المتخصصة بتوفير الأموال الضرورية لتمويل التجارة الخارجية من جهة وتمويل المشاريع المنتجة من جهة أخرى في القطاعات الرئيسية (الزراعة، الصناعة، الإسكان العمراني،...) وفي هذا الفصل تناولنا كذلك خصائص هذا النظام مركزين على خاصيتين أساسيتين هما:

- مدى نماء الوعي المصرفي والذي يقصد به العادة المصرفية المتمثلة في تعود الأفراد على إيداع أرصدهم النقدية لدى البنوك واعتمادهم في إجراء مدفوعا لهم النقدية على الشيكات، وهنا أشرنا إلى أن نقص هذا الوعي أو هذه العادة يرجع إلى تركيز المصارف في المدن الكبيرة وعدم انتشارها بشكل كبير في المدن الصغيرة.

- تركيز البنوك حيث لم يشذ النظام المصرفي عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي

حيث تميز النظام المصرفي منذ ومنتصف القرن التاسع عشر بتركز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل من البنوك العملاقة.

وفي الفصل الثاني تناولنا سياسات البنك وصندوق نقد الدوليين، المتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمن برامج التثبيت الاقتصادي والذي يشرف على تطبيقها صندوق النقد

الدولي، وبرامج التكيف الهيكلي الذي يراقب تنفيذها البنك الدولي. وتنطلق هذه البرامج من رؤية موحدة محتواها أن مآزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية، إنما يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي ارتكبتها هذه البلدان، وعليه فإنه للخروج من هذا المأزق والركود حسب نظرة صندوق النقد الدولي، يتعين على هذه البلدان القيام بإحداث تغييرات جذرية في سياستها الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها بلدان كثيرة إنما كانت نتيجة مباشرة للمديونية المرتفعة التي تعاني منها، وقد أشرنا في هذا الفصل إلى العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تقديم قروض كبيرة دون دراسة الوضع المالي لهذه البلدان، كما تناولنا مجمل الحلول المقترحة للخروج من هذه الأزمة.

أما الفصل الثالث فقد تم تناول المرحلتين الأساسيتين التين مر بهما النظام المصرفي الموريتاني وهذا من خلال مسيرة تطوره من انضمام موريتانيا إلى الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا إلى حين انسحابها منه وإنشاء العلة الوطنية "الأوقية" ثم ماهية النظام المصرفي بادئين بمكونات هذا النظام مركزين من حيث الأولوية على البنك المركزي الموريتاني ثم على البنوك التجارية والمتخصصة، مسترسلين كذلك في هذا الفصل عن المشاكل التي تعرض لهذا النظام المصرفي الموريتاني وكذا الحلول المقترحة لتنشيط هذا النظام المصرفي، وأخيرا تناولنا فيه السياسات المؤثرة على النظام المصرفي الموريتاني، السياسة النقدية، السياسة الإنمائية، وسياسة تحصيل الديون وذلك لما لها من تأثير بالغ على الاقتصاد بصفة عامة ولقطاع المصرفي بصفة خاصة.

أما الفصل الرابع والأخير فقد خصص لدراسة واقع وتطور النظام المصرفي الموريتاني في ظل الإصلاحات التي بدأ تنفيذها في البلد منذ منتصف الثمانيات، وذلك تحت وطأة المديونية المرتفعة وعجزه عن السداد، وهي أربعة إصلاحات يشرف على تنفيذها صندوق النقد و البنك الدوليين، وقد أدت إلى خصوصية البعض وتصفية البعض الآخر، هذا بالإضافة إلى ميلاد مؤسسات مصرفية متخصصة. مساهمة من رؤوس أموال أجنبية.

النتائج:

من أهم النتائج التي وصلنا إليها:

- 1- عمليات إعادة الهيكلة و الخوصصة التي شهدتها عدة أنظمة مصرفية في بلدان نامية كثيرة من بينها موريتانيا، ساعدت على الرفع من أداء هذا النظام.
- 2- وجود المصارف المتخصصة يجعل دور النظام المصرفي في عملية التنمية كبيرا وفعالاً.
- 3- ليبرالية القطاع المصرفي ساعدت على دخول رؤوس أموال أجنبية لاستثمار في البلاد.
- 4- استقلالية البنك المركزي ضرورية لرفع من فعالية السياسة النقدية .
- 5- عزوف فئة كبيرة عن التعامل مع البنوك الربوية، تفضل على ذلك الإكثار مما يجعل إنشاء بنوك إسلامية ضرورة ملحة.

التوصيات:

- نظراً لأهمية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة عامة والنشاط المصرفي بصفة خاصة، يجب أن يعطى البنك المركزي الاستقلالي لتنفيذ هذه السياسة.
- كما يجب على البنك المركزي أن يلزم البنوك التجارية بدراسة الوضعية المالية للعميل قبل تقديم القرض ومتابعته وذلك حتى يمكن تجنب مشكلة الديون المتعثرة التي أصبحت من أكبر المشاكل التي تعاني منها الأنظمة المصرفية في البلدان النامية.
- كما يجب على الدولة دعم إنشاء البنوك المتخصصة حتى تتمكن من تشجيع قيام مشاريع منتجة قادرة على الرفع من النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.

فأق البحث :

أدعي أني استوفيت جوانب هذا الموضوع الكبير والمعقد، بل بقيت فيه جوانب هي أخرى بالدراسة المتفردة، ومن أهم تلك الجوانب هي البنوك الإسلامية وتبين أثرها على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة قياسية لنشاط هذه البنوك و لأها توجد في موريتانيا.

فهذه البنوك تلقى تفاعلا كبيرا في المجتمعات الإسلامية وخاصة تلك الفئة التي لا تتعامل مع البنوك الربوية، والتي تنظر التعامل معها على أنه شكل من أشكال الربا المحرمة في الشريعة الإسلامية.

قائمة الجوار

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان
48	عملية خلق الوديعة في حالة كون البنوك تعمل مجتمعة
50	عملية خلق النقود
61	الديون المصرفية خلال الفترة 1974-1980
100	تطور معدلات إعادة الخصم و الفائدة الدائنة والمدينة في كل من فرنسا ودول الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا
109	ميزانية البنك المركزي الموريتاني خلال الفترة "1998-2003"
116	البنوك التجارية الموريتانية , (رأس المال و القروض و الفوائد)
120	المساهمين في بنك الأمانة للتنمية والإسكان
122	الديون المتعثرة بالملايين و نسبتها إلى بعض المتغيرات الأساسية
155	توزيع الاستثمارات لبرنامج الدعم و الدفع
162	توزيع الاستثمارات على القطاعات "1995-2000"
175	تكلفة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

1. أحيدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر 1995/1996.
2. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، بيروت، دار النهضة العربية 1999.
3. سليمان بودياب، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1996.
4. ناغوم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الزهران للنشر والتوزيع 1999.
5. أسامة محمد الغولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، الإسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر 1997.
6. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 1997.
7. سليمان أحمد اللوزي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع 1997.
8. عبد المنعم السيد، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1983.
9. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء 2000.
10. عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث 1993.
11. زياد رمضان، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة السادسة، دار الصفاء 1996.
12. عبد المعطي، رضا رشيد، محفوظ أحمد جوده، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر 1999.
13. عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر 1999.
14. د. مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 1982.

15. عبد الرحمن حموري، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مجلس الوحدة الاقتصادية، عمان، 1986.
16. غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل والعمليات المصرفية، الطبعة الأولى عمان دار وائل للنشر 1996.
17. رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع 1996.
18. ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
19. عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، الطبعة الأولى دار الحامد 1999.
20. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، إسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة 2000.
21. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع 1997.
22. كامل فهمي شياي، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي، مطابع الهيئة المصرفية العامة للكتاب-القاهرة 1981.
- (2) المنشورات والقارير :**
1. شتاني فيشر، سلامة النظام المصرفي، التمويل والتنمية (المجلد 34، العدد 2، مارس 1997).
2. جريدة المصرفي، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، الأعداد التالية (1، 2، 9، 10، 11، 20) الصادرة في التواريخ التالية (12/ 1989، 6/ 1992، 8/ 1994، 10/ 1998).
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، الأعداد (3، 11، 121)، سنة 1983 و 1984 ، 1999.
4. مجلة الأعمال والاقتصاد، ملف خاص عن موريتانيا ، العدد 123 ، 1990/1.
5. د. شريف الطفي محمد، تطور النظم المصرفية في البلاد العربية والإفريقية، معهد الدراسات المصرفية القاهرة، 1993/ 1994.
6. د. عبد الحميد القاض، السياسة النقدية والإتمائية الاقتصادية/معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1998.
7. محمد عثمان طه، سعد البنك المركزي للإقراض أو الخصم، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1999، 2003، 2004.

(3) الرسائل:

1. الصوفي ولد الشيباني ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا ، رسالة الماجستير الإقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية 1995.
2. محمد ملاي أحمد، التمويل الخارجي للتنمية في موريتانيا ، رسالة ماجستير في الإقتصاد معهد البحوث والدراسات العربية 1999.
3. عبد الكريم الطيار، دور الجهاز النقدي والمصرفي في إطار السياسة النقدية والمالية ، رسالة دكتوراه في الإقتصاد ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق 1989.
4. محمد الأمين ولد سيدنا ، تأثير سياسات الإصلاح الإقتصادي على الأسعار في موريتانيا، بحث دبلوم في الإقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية 1997.
5. الغوت ولد الطالب جدو، دور السياسات النقدية في التنمية الاقتصادية الموريتانية، القاهرة، الجامعة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا 1999.
6. إمان ولد أحمد تطور النظام المصرفي الموريتاني ، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير 1999.

I) les ouvrages :

- 1- Michel giacobli, anner _marie aronier ,monie,(paris,le monde edition,1994)
 - 2- Henri guitton, gerard bromonnllés, economies politique ,(paris,3^{ème} éditions dalloz,1984)
 - 3- J _M.peru.g-t horis,économie (paris,techi plus ,1993)
 - 4- J _dnizet,monnie et finance,(parie,dunod,1967)
 - 5-Jean-clande br thélehy,l'endettement du tiers monde,(paris, 3^{ème} éditions presses univers siterires de France,1994)
 - 6- Marc roffinot,le dette des tiers mondes,(parie,les découverte.1993)
 - 7-L'éon naka,les tiers mondes et les crise d'endettement des années 1990,paris,l'harmattan,1999.
 - 8- Philipe novet, l'endettement du tiers monde. Édition de convertte. Paris. 1994.
- *) le memoire :
- 1- Tiam Samba, le développement économique et la souvriainte monétaire. Étude sur l'économie mauritanienne, thèse doctorat université, you France. 1978.
 - 2- Med ould abdesselam. Politique d'ajustement structurel et promotion de secteur privé, forim départenariat, université de nouk choutt. 1992.
 - 3- Elhacen ould Ahmed, l'analyse de l'offre de Monnier par le système bancaire mauritanien, mémoire magistère. Université de annaba. 1998.

الفن

الفهرس

الفصل الأول: النظام المصرفي

2	مقدمة الفصل الأول:
3	المبحث الأول: النقود
4	المطلب الأول: تعريف النقود
5	المطلب الثاني: وظائف النقود
7	المطلب الثالث: أنواع النقود
12	المبحث الثاني: مفهوم النظام المصرفي
13	المطلب الأول: مكونات النظام المصرفي
18	المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي
23	المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء بالبنوك
25	المبحث الثالث: البنك المركزي
26	المطلب الأول: وظائف البنك المركزي
28	المطلب الثاني: قواعد و أسس الإصدار
30	المطلب الثالث: دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية
34	المطلب الرابع: استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية
37	المبحث الرابع: وظائف البنوك
37	المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية
51	المطلب الثاني: وظائف البنوك المتخصصة
52	المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية
55	خاتمة الفصل الأول:
	الفصل الثاني: سياسات البنك و صندوق النقد الدولي
57	مقدمة الفصل الثاني:
59	المبحث الأول: أزمة المديونية
60	المطلب الأول: مساهمة البنوك في تفاقم الأزمة
62	المطلب الثاني: العوامل الداخلية و الخارجية للأزمة
63	المطلب الثالث: المقترحات الدولية لأزمة المديونية
71	المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية
74	المطلب الأول: لمرتكزات النظرية لبرامج التثبيت و التكيف الهيكلي
76	المطلب الثاني: محتوى برامج التثبيت و التكيف الهيكلي
81	المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لإصلاحات الاقتصادية
83	المبحث الثالث: آثار سياسة صندوق النقد و البنك الدولي على الوضع الاقتصادي و النقدي
84	المطلب الأول: لثر برامج التكيف الهيكلي و التثبيت على السياسة النقدية
86	المطلب الثاني: مكافحة التضخم من خلال تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي
90	الخاتمة الفصل الثاني:

الفصل الثالث: النظام المصرفي الموريتاني

93	المقدمة الفصل الثالث:
94	المبحث الأول: نشأة الجهاز المصرفي الموريتاني
103	* إنشاء البنك المركزي الموريتاني:
104	* إنشاء العملة الوطنية:
106	المبحث الثاني: ماهية النظام المصرفي الموريتاني
107	المطلب الأول: مكونات النظام المصرفي الموريتاني
122	المطلب الثاني: مشاكل النظام المصرفي الموريتاني
123	المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتطوير نشاط الجهاز المصرفي الموريتاني
133	المبحث الثالث: السياسات المؤثرة على النظام المصرفي
133	الفقرة الأولى: السياسة الائتمانية:
136	المطلب الثاني: السياسة النقدية في موريتانيا
139	المطلب الثالث: سياسة تحصيل الديون
142	خاتمة الفصل الثالث:
	الفصل الرابع: تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الموريتاني
144	مقدمة لفصل الرابع:
145	المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية التي غطت
145	المطلب الأول: برنامج التقويم الاقتصادي (1985-1995)
145	الفقرة الأولى: أهداف البرنامج
146	الفقرة الثانية: سياسات البرنامج التنموية
149	الفقرة الثالثة: برنامج الاستثمارات العمومية
151	المطلب الثاني: برنامج الدعم و الدفع (1989-1998) « P.C.R »
152	الفقرة الأولى: أهداف البرنامج « P.C.R »
152	الفقرة الثانية: السياسة التنموية للبرنامج « P.C.R »
155	الفقرة الثالثة: استثمارات برنامج الدعم و الدفع و تمويله
156	المبحث الثاني: الإصلاحات التي غطت "1996-2005"
157	المطلب الأول: برنامج التصحيح الهيكلي "1996-2000"
157	الفقرة الأولى: أهداف برنامج التصحيح الهيكلي "1996-2000"
158	الفقرة الثانية: السياسات التنموية لبرنامج التصحيح الهيكلي "1995-2000"
162	الفقرة الثالثة: استثمارات برنامج التصحيح الهيكلي
163	المطلب الثاني: وثيقة إطار السياسة الاقتصادية "2000-2005"
163	الفقرة الأولى: الأهداف الماكرو اقتصادية
164	الفقرة الثانية: السياسات الماكرو اقتصادية
166	الفقرة الثالثة: السياسات الاستثمارية للبرنامج
167	المبحث الثالث: النظام المصرفي الموريتاني و برامج الإصلاح الاقتصادي
167	مقدمة المبحث الثالث: